الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حماة

كلية الاقتصاد

قسم التمويل والمصارف

أثر الإنفاق الحكومي في المتغيرات الاقتصادية الكلية في سورية

The Impact of Government Expenditure on Macroeconomic Variables in Syria

رسالة أعدّت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد–قسم تمويل والمصارف–اختصاص تمويل ومصارف

إعداد الطالبة:

رويدة زاكي الدندشي

إشراف:

الأستاذ الدكتور محمد جمال طقطق

أستاذ في قسم الاقتصاد

كلية الاقتصاد– جامعة حماة

1447هـ–2025م

قـــرار لجنـــــة الحكـــــم والمناقشـــــة

استناداً إلى قرار مجلس الشؤون العلمية بجامعة حماة رقم /330/ المتخذ بالجلسة رقم /21/ للعام الدراسي 2025/2024 المنعقدة بتاريخ 3 / صفر /1447 هـ الموافق 2025/7/29 القاضي بتشكيل لجنة الحكم والمناقشة لرسالة الماجستير التي قدمها الطالبة رويدة الدندشي في قسم التمويل والمصارف اختصاص التمويل والمصارف بعنوان:

/ أثر الانضباط الحكومي في المتغيرات الاقتصادية الكلية في سورية /

. . . . . .

وبعد عرض الرسالة وسردها ومناقشتها اجتمعت لجنة الحكم والمناقشة بتاريخ 2025/10/5 م وبعد المداولة قررت اللجنة ترشيح طالبة الدراسات العليا رويدة الدندشي لنيل درجة الماجستير في اختصاص التمويل والمصارف

وبتقدير عام لدرجة الماجستير: جيد جداً بمعدل: 77,26 وتستحق درجة جيد جداً وستة وسبعون بالمئة من الدرجة

وتوصي اللجنة بصرف تكاليف طباعة الأطروحة على نفقة الجامعة نظراً للجهد الذي بذله الطالب والتكاليف التي تكبدها إضافة إلى تناوله موضوعاً حساساً من الناحية الاقتصادية.

أعضـــاء اللجنـــة	التوقيـــــع
الدكتور . محمد جمال . قطفه استاذ . في كلية الاقتصاد في جامعة حماة	
الدكتور . عثمان . نقار . . استاذ جامعة . في كلية الاقتصاد في جامعة حماة	
الدكتور . مازن . ديب . . مدرس . في كلية الاقتصاد في جامعة حماة	

SYRIAN ARAB REPUBLIC
HAMA- UNIVERSITY
Faculty of Economics

الجمهورية العربية السورية
جامعة حماه
كلية الاقتصاد

السيد الدكتور عميد كلية الاقتصاد في جامعة حماة

بعد الاطلاع على النسخة المعدلة من رسالة الماجستير المقدمة من قبل الطالبة رويدة زاكي الدندشي المرشحة لنيل درجة الماجستير في التمويل والمصارف من قسم التمويل والمصارف وهي بعنوان :

أثر الإنفاق الحكومي في المتغيرات الاقتصادية الكلية في سورية

The impact of government expenditure on macroeconomic variables in Syria

نفيدكم بأن الرسالة بشكلها الحالي قد استوفت التعديلات التي أشارت إليها لجنة الحكم والمناقشة التي عقدت بتاريخ 2025/10/5 وتعتبر الرسالة جاهزة للطباعة بشكل نهائي.

رئيس لجنة الحكم	عضو لجنة الحكم	عضو لجنة الحكم	رئيس القسم
أ.د محمد جمال طقطق	د.مازن ديب	د.عثمان نقار	د. عثمان نقار

SYRIAN ARAB REPUBLIC
HAMA- UNIVERSITY
Faculty of Economics

الجمهورية العربية السورية
جامعة حماه
كلية الاقتصاد

تصريح

أصرح بأن هذه الدراسة التي بين أيديكم والموسومة بعنوان:

أثر الإنفاق الحكومي في المتغيرات الاقتصادية الكلية في سورية

The impact of government expenditure on macroeconomic variables in Syria

هي نتيجة بحث علمي قمت به لنيل درجة الماجستير في التمويل والمصارف، وأن هذا البحث لم يسبق أن قدم لأي شهادة، ولا هو مقدم حالياً للحصول على أي شهادة، وأي رجوع إلى بحث آخر في هذا الموضوع موثق في النص.

الطالبة

رويدة زاكي الدندشي

SYRIAN ARAB REPUBLIC
HAMA- UNIVERSITY
Faculty of Economics

الجمهورية العربية السورية
جامعة حماه
كلية الاقتصاد

شـــــهادة

نشهد بأن العمل المقدم بهذه الرسالة وهو بعنوان:

أثر الإنفاق الحكومي في المتغيرات الاقتصادية الكلية في سورية

The impact of government expenditure on macroeconomic variables in Syria

هو نتيجة بحث علمي قامت به الطالبة رويدة زاكي الدندشي لنيل درجة الماجستير في التمويل والمصارف بإشراف:

الأستاذ الدكتور محمد جمال طقطق

أستاذ في قسم الاقتصاد

كلية الاقتصاد – جامعة حماة

وأن أي رجوع إلى بحث آخر في هذا موضوع موثق في النص.

الأستاذ الدكتور محمد جمال طقطق

إلى عمادة كلية الاقتصاد بجامعة حماة

تصريح

مقدّمه: **الآنسة ريم محمد عدنان الصيرفي**، إجازة في الآداب – قسم اللغة العربيّة– جامعة حمص

تحية طيبة، أما بعد:

لقد قمت وعلى مسؤوليّتي الشخصية بالتدقيق اللغوي والنحوي لكامل محتوى هذا البحث المقدم لنيل درجة الماجستير في قسم التمويل والمصارف، الموسوم بعنوان:

أثر الإنفاق الحكومي في المتغيرات الاقتصادية الكلية في سورية

الذي تقدّمت به طالبة الدراسات العليا **رويدة زاكي الدندشي.**

يرجى التفضل بالاطلاع، وتقبلوا فائق التقدير والاحترام

٢٠٢٥/١٢/٢١

آ. ريم محمد عدنان الصيرفي

{ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً }.

سورة طه، الآية: 114.

{ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَ إِلَيْهِ أُنِيبُ }.

سورة هود، الآية: 88.

{ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ }.

سورة المجادلة، الآية: 11.

{ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ عِلْماً وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ }.

سورة النمل، الآية:15.

الإهداء

الى أرض الحضارات التي أضاءت وجه الأرض بالعلم والثقافة...

عسى أن يكون هذا العمل المتواضع بمثابة خطوة نحو إعادة بناء مجدك وازدهارك... وطني الغالي

الى سندي في الحياة وقدوتي في الصبر والعطاء...

الى الذي شق لنا في الصخر طريقاً كي نعبر ونصل الى قمة المجد، هذه الرسالة ثمرة إيمانك بي... والدي الغالي

الى الحبة التي لا تنضب... من زرعت في بذور الأمل والإصرار

ومنحتني من حبها ما يجعلني استمر مهما كانت التحديات... والدتي الغالية

الى شقيقات الروح والقلب... شركاء الدمعة والبسمة...

الداعم الأوفى والسند الأقوى والجسر الذي يعبر بي الى الفرح...

من أضأن حياتي بجهن وابتسامتهن... أخواتي الغاليات (الآنسة رغد، المهندسة ميس)

الى من ورد ذكره سنداً ومُعيناً في كتاب الله عز وجل

الى من اختاره الله عوناً يُعضدني... أخي الغالي محمود

الى شقيقة الروح وشريكة اللحظات...

وداعمتي في لحظات التعب والإنجاز... ابنة عمي الصيدلانية شهد

الى صديقة العمر ورفيقة الدرب والسند الذي لا يميل في أصعب الأوقات...

الى صاحبة الفضل في الكثير من لحظاتي الجميلة... صديقتي الأنسة سميحة زعرور

الى من جمعني معهم نفس الهدف...

أضاتم حياتي بصحبتكم وجعلتم الصعاب أسهل... صديقاتي

الى الحاضرة في قلبي وذهني ما حييت...

وعاؤك رفيق خطواتي... جدتي أم عدنان رحمها الله

الى من كان له فضل بعد الله في إتمام هذا العمل...

الباحثة

رويدة زاكي الدندشي

شكر وتقدير

بي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه، الحمد لله الذي منحني العزيمة والقدرة على السير في طريق البحث العلمي، ويسر لي الأمور كلها، وأرجو من الله أن تنفعني في ديني ودنياي وأنال بها رضا الله.

الى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة الى نبي الرحمة... سيدنا محمد صل الله عليه وسلم.

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر وفائق الامتنان الى أستاذي الدكتور محمد جمال طقطق الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة فكان لي خير الموجه ونعم المعلم، فجزاهُ الله عني خير الجزاء.

والشكر الموصول للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة الرسالة واغنائها بالأفكار والملاحظات القيّمة ولما بذلوه من جهد ووقت في القراءة: الدكتور محمد جمال طقطق، الدكتور عثمان نقار، الدكتور مازن ديب، فلكم مني كل الاحترام والتقدير.

كما أتقدم بالشكر والعرفان لجميع أعضاء الهيئة التدريسية بكلية الاقتصاد في جامعة حماة الذين كانوا لي خير أسرة علمية ولم يبخلوا بالعطاء، ولكل من ساهم بشكل علميّ أو معنويّ في تقديم الدعم لي وكل من كان حافزاً لي ولو بكلمة طيبة كان لها صدى عميقاً في نفسي.

" وتبقى العبارات عاجزة عن البوح بمقدار العرفان بالجميل لأهل الفضل"

الباحثة

رويدة زاكي الدندشي

الملخص

تهدف الباحثة إلى دراسة أثر الإنفاق الحكومي في المتغيرات الاقتصادية الكلية في سورية (معدل البطالة، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم) خلال المدة الزمنية (2013–2022).

وعند دراسة مشكلة البحث اتبعت الباحثة المنهج الوصفي، وحصلت الباحثة على البيانات عن طريق الموقع الرسمي للمكتب المركزي للإحصاء في سورية خلال أعوام فترة الدراسة، وتم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية (الانحدار الخطي البسيط) وذلك بالاستعانة بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

كان الإنفاق الحكومي في سورية خلال فترة الدراسة كان مُرتفعاً ونسبة كبيرة منه نفقات جارية مقارنة بالنفقات الاستثمارية بسبب تراجع الاستثمارات العامة وانخفاض الصادرات النفطية وتخريب المنشآت الصناعية العامة وزيادة النفقات العسكرية.

كان معدل البطالة في سورية كان مُتذبذباً حيث كان مُرتفعاً في بداية الدراسة بسبب العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على سورية وانخفاض الإنفاق الاستثماري، وبدأ بعد ذلك بالانخفاض بسبب هجرة اليد العاملة والنزوح واللجوء السياسي لكثير من الشباب نتيجة السياسات الأمنية، كما يوجد أثر للإنفاق الحكومي في معدل البطالة في سورية حيث يفسر 48% من التغيرات الحاصلة في معدل البطالة، وأن العلاقة بينهما هي علاقة عكسية.

وأشارت نتائج تحليل الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال فترة الدراسة إلى وجود ارتفاع ملحوظ خلال سنوات الدراسة، ويمكن تفسير ذلك بعودة بعض الأنشطة الاقتصادية للعمل بعد السيطرة الأمنية من قبل النظام السابق في بعض المناطق ونظراً لارتفاع نسبة التضخم والذي سبب ارتفاعاً في الأسعار وانعكس ذلك بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، كما يوجد أثر للإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في سورية حيث يفسر 97% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، وأن العلاقة بينهما هي علاقة طردية.

وتبين من خلال تحليل معدل التضخم في سورية خلال الفترة المدروسة أنه كان مرتفعاً ويعود سبب ذلك إلى الحرب التي شنها النظام البائد على الشعب وتأثيرها على الاقتصاد حيث تراجعت المشاريع الاستثمارية وارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة لليرة السورية، وجائحة كورونا كان لها أثر سلبي على الاقتصاد العالمي، وخروج الكثير من الآبار النفطية واحتكار التجار للسلع وعدم استخدام السياسات الاقتصادية

المناسبة. وأوضحت النتائج أنه يوجد أثر للإنفاق الحكومي في معدل التضخم في سورية حيث يفسر 96% من التغيرات الحاصلة في معدل التضخم INF، وأن العلاقة بينهما هي علاقة طردية.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، المتغيرات الاقتصادية الكلية، معدل البطالة، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم.

المحتويات	رقم الصفحة
الفصل التمهيدي	10-1
• المقدمة	1
• مشكلة البحث	2
• أهميّة البحث	3
• أهداف البحث	3
• فرضيّات البحث	4
• منهجيّة البحث	4
• حدود البحث	5
• متغيّرات البحث	5
• الدّراسات السابقة	10-5
• أهم ما يميز هذا البحث	10
الفصل الأول: إطار السياسة المالية والإنفاق الحكومي	**42-11**
تمهيد	**12**
المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية وأدواتها	**20-13**
1.1.1 مفهوم السياسة المالية	14
2.1.1 أنواع السياسة المالية	15-14
3.1.1 أدوات السياسة المالية	17-16
4.1.1 أهداف ومحددات السياسة المالية	19-17
5.1.1 مزايا وصعوبات السياسة المالية	20-19
المبحث الثاني: الإطار النظري للإنفاق الحكومي	**30-21**
1.2.1 ماهيّة الإنفاق الحكومي	22
2.2.1خصائص الإنفاق الحكومي	24-23
3.2.1 أهميّة الإنفاق الحكومي	25
4.2.1 محددات الإنفاق الحكومي	27-25
5.2.1 قواعد الإنفاق الحكومي	28-27
6.2.1 طرق تمويل الإنفاق الحكومي	29-28
7.2.1 صور الإنفاق الحكومي	30-29
المبحث الثالث: التصنيفات والتطورات في الإنفاق الحكومي	**42-31**

1.3.1 معايير وتقسيم الإنفاق الحكومي	37-32
2.3.1 ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي	39-38
3.3.1 الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي	41-39
خاتمة الفصل الأول	42
الفصل الثاني: تحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية	**82-43**
تمهيد	44
المبحث الأول: البطّالة أسبابها ومعالجتها	**59-45**
1.1.2 مفهوم البطالة	49-47
2.1.2 أنواع البطالة	54-49
3.1.2 أسباب البطالة	57-54
4.1.2 آثار البطالة	58-57
5.1.2 وسائل علاج البطالة والحد منها	59
المبحث الثاني: الناتج المحلي الإجمالي: القياسي والعوامل المؤثرة فيه	**72-60**
1.2.2 مفهوم الناتج المحلي الإجمالي	63-61
2.2.2 أنواع الناتج المحلي الإجمالي	65-63
3.2.2 أهمية الناتج المحلي الإجمالي	66-65
4.2.2 العوامل المحددة لحجم الناتج المحلي الإجمالي	66
5.2.2 مكونات الناتج المحلي الإجمالي وطرق قياسه	72-67
6.2.2 الصعوبات التي تواجه حسابات الناتج المحلي الإجمالي	72
المبحث الثالث: التّضخّم: أسبابه وآليات معالجته	**81-73**
1.3.2 مفهوم التّضخّم	74
2.3.2 أنواع التّضخّم	78-75
3.3.2 أسباب التّضخّم	79-78
4.3.2 آثار التّضخّم	80-79
5.3.2 أساليب معالجّة التّضخّم	81-80
خاتمة الفصل الثاني	82
الفصل الثالث:تحليل أثر الإنفاق الحكومي في المتغيرات الاقتصادية الكلية في سورية	**111-83**
تمهيد	**84**

المبحث الأول: تحليل أثر الإنفاق الحكومي في البطالة	**96-85**
1.1.3 تحليل الإنفاق الحكومي في سورية	90-86
2.1.3 تحليل نسبة البطالة في سورية	92-90
3.1.3 إضاءة على أهم أسباب البطالة في سورية	93-92
4.1.3 أثر الإنفاق الحكومي في البطالة في سورية	96-93
المبحث الثاني: تحليل أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي	**104-97**
1.2.3 تحليل الناتج المحلي الإجمالي في سورية	100-98
2.2.3 التحديات التي تواجه الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر اقتصادي	101-100
3.2.3 أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في سورية	104-101
المبحث الثالث: تحليل أثر الإنفاق الحكومي في معدل التضخم	**110-105**
1.3.3 تحليل معدل التضخم في سورية	109-106
2.3.3 أثر الإنفاق الحكومي في معدل التضخم في سورية	110-109
خاتمة الفصل الثالث	111
الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لأثر الإنفاق الحكومي في المتغيرات الاقتصادية الكلية في سورية	**129-112**
تمهيد	**113**
المبحث الأول: منهجية الدراسة التطبيقية	**114**
المبحث الثاني: قياس أثر الإنفاق الحكومي في المتغيرات الاقتصادية الكلية في سورية	**129-115**
1.2.4 اختبار الفرضيات وتفسير النتائج	115
2.2.4 تحليل أثر الإنفاق الحكومي في المتغيرات الاقتصادية الكلية في سورية	115
1.2.2.4 تحليل أثر الإنفاق الحكومي في معدل البطالة في سورية	119-115
2.2.2.4 تحليل أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في سورية	124-120
3.2.2.4 تحليل أثر الإنفاق الحكومي في معدل التضخم في سورية	129-124
النتائج	**131-130**
المقترحات	**132**
المراجع	**145-133**

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
1.1.3	التبويب العملي للنفقات العامة في ظل القانون رقم /1/ قانون الموازنة العامة لعام 1948	83
1.1.4	بيانات الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة	112
2.1.4	معامل الارتباط للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة	113
3.1.4	توصيف البواقي للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة	114
4.1.4	التوزيع الطبيعي للبواقي للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة	115
5.1.4	معامل الانحدار للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة	115
6.1.4	معادلة الانحدار للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة	115
1.2.4	بيانات الاتفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي	116
2.2.4	معامل الارتباط للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي	117
3.2.4	توصيف البواقي للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي	118
4.2.4	التوزيع الطبيعي للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي	119
5.2.4	معامل الانحدار للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي	120
6.2.4	معادلة الانحدار للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي	120
1.3.4	بيانات الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم	121
2.3.4	التوزيع الطبيعي للعلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم	122
3.3.4	التوزيع الطبيعي للعلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم	122
4.3.4	معامل الارتباط للعلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم	123
5.3.4	توصيف البواقي للعلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم	123
6.3.4	معامل الانحدار للعلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم	124
7.3.4	معادلة الانحدار للعلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم	125

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
1.3.1	تقسيم النفقات الحكومية وفق المعيار الاقتصادي	34
1.2.2	التدفق الدائري للدخل	65
2.2.2	طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي	69
1.1.3	تطور حجم الإنفاق الحكومي في سورية	84
2.1.3	تطور نسبة البطالة في سورية	87
4.1.3 & 3.1.3	تطور الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة	93-92
1.2.3	حجم الناتج المحلي الإجمالي في سورية	95
2.2.3	تطور الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي	100
1.3.3	تطور معدل التضخم	102
3.3.3 & 2.3.3	تطور الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم	106
1.1.4	توصيف البواقي للعلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة	114
2.1.4	توصيف البواقي للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي	119
3.1.4	توصيف البواقي للعلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم	124

الفصل التمهيدي

1-المقدمة:

شكّل موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصاديّ اهتماماً واسعاً من قِبل الاقتصاديين والسياسيين، أخذ هذا الموضوع حيّزاً واسعاً في الدراسات الاقتصادِيّة القديمة والحديثة، وارتبط ذلك بطبيعة النظام الاقتصاديّ لها والفلسفة السياسِيّة للمجتمع، وأنّ الدولة تعتمد في تنفيذ برامجها التنموِيّة على أداة مهمة ألا وهي النفقات الحكومِيّة، التي تمثّل أداة من أدوات السياسة المالِيّة وشهدت النفقات الحكومِيّة تطوراً موازياً لتطور دور وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادِيّة خاصة بعد ظهور النظرية الكنّزِيّة التي قامت على أساس ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادِيّ بإقامة بعض المشاريع التي تُحرّك عجلة الاقتصاد وتخرجه من حالة الركود، ويتم ذلك من خلال عدّة وسائل أهمها الإنفاق الحكومي باعتباره المضخة التي تنشط الاقتصاد والوسيلة التي من خلالها تستطيع الحكومة تحقيق أهدافها الاقتصادِيّة الكلِيّة.

شهد الاقتصاد السورِيّ خلال السنوات الأخيرة (2013-2022) اضطراباتٍ كبيرةً شكلت تحدّياً كبيراً منها التضخم والركود والبطالة وعدم استقرار سعر صرف العملة المحلية وتضخم في الناتج المحليّ الإجماليّ، وإن ارتفاع معدلات البطالة التي شهدتها البلاد في السنوات الأخيرة حدثت نتيجة الاختلال بين العرض والطلب على العمل، وتسبب أيضاً البطالة ضياعاً للموارد البشرِيّة بالإضافة للعديد من الآثار السلبيّة على الجوانب الاقتصادِيّة والاجتماعِيّة فهي تمس جميع فئات المجتمع.

إنّ الناتج المحلي الإجمالي يستخدم لمعرفة مدى تطور الوضع الاقتصادِيّ للدولة بين عام وآخر أو عبر مدى زمنِيّ محدود فهو يعد المؤشر الذي يعكس الحالة الاقتصادِيّة للدولة والأنشطة الاقتصادِيّة التي عمل المجتمع على إنتاجها خلال فترة زمنية معينة لذلك فإنّ أيّ تغيير يطرأ عليه سينعكس على اقتصاد البلد، وقد عانى الاقتصاد أيضاً في السنوات الأخيرة من تضخم في الناتج المحلي الإجماليّ ممّا أثر سلباً على

القدرة الشرائِيّة للمواطن وأدى إلى تدهور مستويات المعِيّشة، بسبب نقص الموارد الأساسِيّة، والفساد الإدارِيّ، وتدمير البنية التحتِيّة الاقتصادِيّة، بالإضافة إلى العوامل الخارجِيّة مثل العقوبات الاقتصادِيّة والحصار، وبناءً على ذلك لابدّ من تدخل الدولة عن طريق تطبيق سياسة الإنفاق الحكومِيّ للحدّ من هذه الأزمات ومعالجتها.

جاءت هذه الدراسة في إطار دراسة أثر الإنفاق الحكومي في المتغيرات الاقتصادِيّة الكلِيّة في سورِيّة وبخاصة أثره في البطالة والناتج المحليّ الإجماليّ ومُعدّل التضخم، بهدف معرفة كيفية الاستفادة من الإنفاق الحكومِيّ لمعالجة هذه المشكلات الاقتصادِيّة بما ينعكس إيجابِيّاً على الاقتصاد السوريّ ككلّ.

2- مشكلة البحث:

لقد عانت سورية في السنوات الأخيرة من عام 2013 حتى عام 2022 من انتشار نسبة كبيرة من الأفراد العاطلين عن العمل في المجتمع، وتسعى سورية كباقي الدول إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصاديّة والاجتماعيّة مثل امتصاص البطالة والعمل على رفع نسبة قوة العمل في المجتمع ورفع قيمة الناتج المحليّ الإجماليّ وخفض معدّل التضخم، وكان لابد للحكومة بأن تتدخل بالاعتماد على سياسة الإنفاق الحكوميّ من بين الوسائل المتاحة لمعرفة إذا كان الإنفاق الحكوميّ يؤثر في نسبة البطالة والناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم، تبين في سورية أن تطبيق سياسة الإنفاق الحكوميّ تعد جانباً مهماً من أدوات السياسة المالية ولذلك تعد النفقات الحكومِيّة متغيراً حاسماً في الحياة الاقتصاديّة والاجتماعية، لذلك ستقوم الباحثة في هذا البحث بدراسة قدرة الإنفاق الحكومي في معالجة بعض المشاكل الاقتصادِيّة وتأثيره في المتغيرات الاقتصادِيّة الكليّة في سورية.

لذا فإن المشكلة البحثية تتمثّل بالسؤال الآتي:

ما أثر الإنفاق الحكومِيّ في المتغيرات الاقتصاديّة الكليّة في سورية ؟

ويتفرع عنها الأسئلة الفرعِيّة الآتية:

1. ما أثر الإنفاق الحكوميّ في معدل البطالة في سورية ؟
2. ما أثر الإنفاق الحكومِيّ في قيمة الناتج المحليّ الإجمالي في السورية ؟
3. ما أثر الإنفاق الحكومِيّ في معدل التضخم في سورية؟

3-أهمية البحث:

تستمد دراسة أثر الإنفاق الحكومِيّ في المتغيرات الاقتصاديّة الكليّة في سورية أهميتها من جانبين أساسيين، أحدهما عِلميّ، والآخر عَمليّ

فمن حيث الجانب العِلمي، من حيث أن موضوع الإنفاق الحكومِيّ في سورية هو من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة للتأثير في الحياة الاقتصادِيّة وبلوغ أهدافها وكيفية توجيهه لتطوير القطاعات والمناطق الاقتصادِيّة وتعزيز التنميّة الاقتصادِيّة

أما من حيث الجانب العملِيّ والتطبيقِيّ فتنبع أهمية هذا البحث في رصد واقع الإنفاق الحكومِيّ في سورية ودوره في مواجهة البطالة ولمعرفة تأثيره في الناتج المحلِيّ الإجماليّ ومعدّل التضخم في سورية، وبالتالي الاستفادة من هذه الدراسة في رسم السياسات الاقتصادية من أجل معالجة المشاكل التي تواجه البطالة والتضخم والناتج المحلِيّ الإجمالِيّ.

4-أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى تحديد أثر الإنفاق الحكومِيّ في المتغيرات الاقتصادِيّة الكلِيّة في سورية وذلك للفترة الممتدة من 2013 ولغاية عام 2022م، وللوصول إلى ذلك يتعين تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحديد أثر الإنفاق الحكومِيّ في معدل البطالة في سورية.

2. تحديد أثر الإنفاق الحكومِيّ في قيمة الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ في سورية.
3. تحديد أثر الإنفاق الحكومِيّ في معدّل التضخم في سورية.

وكيفية توجيه الإنفاق الحكومِيّ بشكل يساهم في معالجة المشاكل الاقتصادِيّة.

5-فرضيات البحث:

للإجابة عن تساؤلات البحث وتوجيه مسار البحث نحو تحقيق أهدافه تم صياغة الفرضيات الآتية:

لا يوجد أثر للإنفاق الحكومِيّ في المتغيرات الاقتصادِيّة الكلِيّة في سورية.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعِيّة التالية:

1. لا يوجد أثر للإنفاق الحكومِيّ في معدل البطالة في سورية.
2. لا يوجد أثر للإنفاق الحكومِيّ في قيمة الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ في سورية.
3. لا يوجد أثر للإنفاق الحكومي في معدل التّضخّم في سورية.

6-منهجية البحث:

اعتمدت الباحثة في هذا البحث على المنهج الوصفي، القائم على تجميع المادة العلمية التي يتطلبها موضوع البحث من مصادرها المختلفة كالكتب، والدوريات والتقارير، والأبحاث المنشورة في المجلات المتخصصة، والمؤتمرات والندوات المتعلقة بموضوع الدراسة. ولاختبار فرضيات البحث تم الاعتماد على البيانات المنشورة في المكتب المركزي للإحصاء، ومن ثم تم الاستعانة بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط.

7- حدود البحث:

- **الحدود الزمنيّة:** ستتم الدراسة التطبيقية لهذا البحث ضمن الفترة الزمنية الممتدة من 2013 إلى 2022م بسبب تجانس الظروف والأوضاع الاقتصادية في تلك الفترة.
- **الحدود المكانيّة:** اعتمد البحث على البيانات المنشورة عن الاقتصاد السورِيّ.

8- متغيرات البحث:

- **المتغير المستقل:** الإنفاق الحكومي.
- **المتغيرات التابع:** معدل البطالة، الناتج المحليّ الإجماليّ، معدل التّضخّم.

9- الدّراسات السابقة:

أولاً: الدّراسات العربية: نورد فيما يأتي بعض الدّراسات العربيّة التي تمّ الاطلاع عليها وكانت ذات صلة بموضوع البحث:

1-دراسة (المللي. قمر ايمن، (2022)، كليّة الاقتصاد، جامعة حماة، سورية) بعنوان: " دور السياسة المالية في النمو الاقتصادي في سورية".

هدفت الباحثة في هذه الدراسة إلى تحليل وقياس دور السياسة المالية في النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1990-2020) ، من خلال التركيز على الإنفاق العام والإيرادات الضريبية في الأجلين القصير والطويل حيث تمّ الحصول على البيانات المتعلقة بالسلاسل الزمنية اعتماداً على الأرقام الصادرة عن كل من وزارة المالية والمجموعة الإحصائِيّة السورِيّة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي وباستخدام برنامج Eviews10، واستخدمت الدراسة اختبارات جذر الوحدة، واختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين السياسة الماليّة والنمو الاقتصادِيّ في سورية ووجود

أثر ذي دلالة إحصائية للسياسة المالية (السياسة الضريبية– سياسة الإنفاق العام) في النمو الاقتصادِيّ في سورية في الأجلين القصير والطويل لكنه أثر عكسي.

2––دراسة (شرف الدين. جمعة جبريل محمد،(2017)، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي) بعنوان: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية خلال الفترة (1970–2012).

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين الإنفاق الحكوميّ والناتج المحليّ الإجماليّ في الاقتصاد الليبي وتحديد اتجاه هذه العلاقة خلال الفترة (1970–2012) ، حيث تم الاستعانة بأدوات التحليل الإحصائيّ والقياسيّ والتي منها اختبارات جذر الوحدة للكشف عن استقرار المتغيرات واختبار التكامل المشترك لمعرفة وجود علاقة توازنية بين الأجلين القصير والطويل، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكوميّ والناتج المحليّ الإجمالِيّ، حيث أوضحت أن العلاقة بينهما طردِيّة فزيادة الإنفاق الحكوميّ بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ بنسبة 0.26%، ويعد الإنفاق الحكومِيّ ذو أهمية بالغة في الاقتصاد الليبي لأنه يعمل على رفع معدلات النمو في الناتج المحليّ الإجماليّ.

3–دراسة (رشيد. مروان، (2017)، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية) بعنوان: أثر الإنفاق العام الجاري في التضخم في سورية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة التضخم في سورية وبيان دور الإنفاق العام الجاري في التضخم في سورية للسنوات 1995–2010، وقد اعتمد الباحث في تحليل البيانات على البرنامج الإحصائِيّ MINI TAP 16 وقد توصّل البحث إلى مجموعة من النتائج منها أن الإنفاق الجاري العام المتمثل بالرواتب

والأجور والتعويضات، النفقات الإدارِيّة العامة، النفقات التحويلِيّة، الديون والالتزامات واجبة الأداء، لها تأثير واضح في معدل التضخم.

4-دراسة (عقون. أمال، (2016)، كُلِيّة العلوم الاقتصادِيّة والتجارِيّة، جامعة أم البواقي، الجزائر) بعنوان: أثر الإنفاق العام في بعض المتغيرات الاقتصادِيّة الكلِيّة في الجزائر دراسة تحليلِيّة قياسِيّة للفترة (1990-2014).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة نوعية العلاقة الموجودة ما بين كل من الإنفاق العام والنمو الاقتصادِيّ بالإضافة إلى البطالة والتضخم في الجزائر، ومعرفة أهمية كل من متغيرات الدراسة ومدى الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادِيّة للبلد، واستخدمت الباحثة الإنفاق العام على أنه متغير مستقل والنمو الاقتصادي والبطالة والتضخم متغيرات تابعة، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي لدراسة هذه المشكلة واستعانت ببرنامج Eviews، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العام ومعدل البطالة في الجزائر وعلاقة ضعيفة بين الإنفاق العام ومعدل التضخم في الجزائر.

5-دراسة (العلي. محمد، (2015)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق) بعنوان: أثر تغيّر الإنفاق العام في معدل البطالة في سورية دراسة تحليلية (2000-2012).

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين معدّل نمو الإنفاق العام ومعدل البطالة في سورية، واستخدم الباحث الإنفاق العام على أنه متغير مستقل والبطالة متغير تابع، واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلِيّ كونه يتماشى مع طبيعة الموضوع، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها، أن زيادة الإنفاق العام كانت ذات تأثير إيجابي على عدد من المشتغلين، إلا أنه عند اختبار العلاقة الإحصائية بين معدّل الإنفاق العام ومعدّل البطالة تبين أنه لم يكن هناك ايّ ارتباط بينهما.

6-دراسة (مقراني. حميد، (2015)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة بومرداس) بعنوان: أثر الإنفاق الحكومي في معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012).

هدفت الدراسة إلى تحليل ظاهرة البطالة في الجزائر ومعرفة أثر الإنفاق الحكومِيّ فيها و بمُعدّل التضخم واعتمدت الدراسة المنهج الوصفِيّ التحليليّ، وتوصّلت الدراسة إلى أنّ زيادة النفقات العامة في سنة معينة تُؤديّ إلى انخفاض مُعدّل البطالة وزيادة طفيفة جداً في مُعدّل التضخم في السنة الموالية.

ثانياً:الدّراسات الأجنبِيّة: فيما يلي عرض لبعض الدراسات الأجنبيّة ذات صلة بموضوع البحث:

1- دراسة (Nailufar. F, Ichsac. I, 2024))بعنوان:

THE EFFECT OF GOVERNMENT SPENDING, DOMESTIC INVESTMENT AND FOREIGN DEBT ON GROSS DOMESTIC PRODUCT IN INDONESIA:

تأثير الإنفاق الحكوميّ والاستثمار المحليّ والديون الخارجِيّة في الناتج المحليّ الإجماليّ في إندونيسيا:

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير الإنفاق الحكوميّ والاستثمار المحلي والديون الخارجِيّة في الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ في إندونيسيا، المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة هي الإنفاق الحكوميّ والاستثمار المحلِيّ والديون الخارجية، بينما المتغير التابع هو الناتج المحلي الإجمالي، بيانات الدراسة من فترة 1998-2021 والنموذج التحليلِيّ المستخدم في هذه الدراسة هو نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وأوضحت نتائج الدراسة بأن الإنفاق الحكوميّ والديون الخارجيّة لهما تأثير كبير وملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي في إندونيسيا، بينما لا يؤثر الاستثمار المحلي في الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ في إندونيسيا، بينما يؤثر الإنفاق الحكومي والاستثمار المحلِيّ والديون الخارجية معاً في الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ في إندونيسيا، وأظهرت نتائج اختبار معامل التحديد وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في هذه الدراسة بنسبة 98.57%.

2-دراسة (Amer.w, Mhalla.R, 2023) بعنوان:

Determining the Impact of Government Spending on Unemployment Levels in Syria During the Period 1990-2011 (An Econometric Study):

تحديد أثر الإنفاق الحكومِيّ في مستويات البطالة في سورية خلال الفترة 1990-2011 (دراسة قياسِيّة اقتصادِيّة):

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر الإنفاق الحكومِيّ في مستويات البطالة في سورية خلال الفترة 1990-2011، في الأجلين القصير والطويل، كما تمّ استخدام نموذج الانحدار الذاتي ARDL وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة وضعيفة بين الإنفاق الحكوميّ والبطالة، مما يعني أن تأثير الإنفاق الحكومِيّ خلال الفترة المدروسة لم يكن ايجابياً في سياق خفض البطالة، الأمر الذي يتطلّب مراجعة سياسة الإنفاق المطبقّة لتحقيق الأهداف المرجوة.

3-دراسة(Mohammad Alhaj Yousef. E, 2023) بعنوان:

The Impact of Fiscal Policy Tools on Unemployment Rates in Jordan: Autoregressive Dictributed Lag Approach:

أثر أدوات السياسة المالية في معدلات البطالة في الأردن: منهجية الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة:

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر أدوات السياسة المالِيّة في معدلات البطالة في الأردن خلال الفترة 1986-2019، حيث استخدمت الدراسة منهجية الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة للتقدير، وأوضحت النتائج أَنّ الزيادة في إجمالي النفقات الحكومِيّة تتسبب في انخفاض مُعدّل البطالة في الأجلين القصير والطويل.

4-دراسة (Fouladi. M, 2010)

The Impact of Government Expenditure on GDP, Employment and Private Investment a CGE Model Approach:

تأثير الإنفاق الحكومِيّ في الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ والعمالة والاستثمار الخاص من خلال نهج نموذج التوازن العام المحاسبِيّ:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الإنفاق الحكومِيّ في الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ والعمالة باستخدام نموذج التوازن العام الكلي وأن كفاءة الإنفاق الحكومي تعتمد على نوع الإنفاق، وتوصلت الدراسة إلى نتائج بأنّ الإنفاق الحكومي يؤثر في الاقتصاد بطرق مختلفة، ويعتمد على أنواع التكاليف، وتؤدي زيادة الإنفاق الاستهلاكِيّ الحكومِيّ إلى انخفاض الإنتاج والعمالة والاستثمار ويختلف تأثير الإنفاق الاستثمارِيّ الحكومِيّ في الاقتصاد باختلاف مجال إنفاقه.

10-أهمّ ما يميز في هذه الدراسة:

تختلف الدّراسة الحالِيّة عن الدّراسات السّابقة من جوانب عدة:

-**من حيث مجتمع الدراسة:** أن مجتمع الدراسة هو الاقتصاد السوري، في حين كانت الدراسات السابقة عن تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والمتغيرات الاقتصادية الكلية في غير دول واقتصاديات مختلفة مثل الأردن، الجزائر، ليبيا واندونيسيا وبعض الدراسات المعروضة كانت في سورية لكنها تختلف من حيث المنهجِيّة وسنوات الدراسة.

-**من حيث بيانات الدراسة:** إذ تمتد فترة الدراسة من عام 2013 إلى عام 2022م بواقع مشاهدات سنوية على امتداد الفترة المدروسة.

-**من حيث مضمون الدراسة وأساليبها:** تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تتناول الاقتصاد السورِيّ خلال الفترة المحددة من عام 2013 إلى 2022م وذلك في ظل استخدام المنهج الوصفِيّ وباستخدام الانحدار الخطي البسيط بهدف دراسة أثر الإنفاق الحكومِيّ (الجاري والاستثماري) في معدل البطالة والتضخم والناتج المحلِيّ الإجمالِيّ في حين تمت الدراسات السابقة في أزمنة واقتصاديات مختلفة وباتباع أساليب إحصائِيّة مختلفة مثل الانحدار المتعدد وبرامج إحصائّية مختلفة.

الفصل الأول

إطار السياسة المالية والإنفاق الحكومي

تمهيد:

تعد السياسة المالية إحدى الأدوات الرئيسة التي تستخدمها الحكومات لتحقيق أهدافها الاقتصادِيّة والاجتماعِيّة، حيث تشمل مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتعلق بالإيرادات والنفقات العامة.

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق استقرار اقتصادِيّ وتعزيز النمو الاقتصادِيّ وتقليل الفجوات الاجتماعِيّة من خلال تخصيص الموارد بشكل فعّال.

وتم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث وفق الآتي:

مفهوم السياسة المالية وأدواتها.

الإطار النظري للإنفاق الحكوميّ.

التصنيفات والتطورات في الإنفاق الحكومي.

المَبحَث الأول

مفهوم السياسة المالية وأدواتها

إنّ للسياسة المالِيّة مكانة هامة من بين السياسات التي تعتمدها الحكومة لتسيير شؤونها الاقتصادِيّة ولتنشيط تنميتها سواءً من الجانب الاقتصادِيّ أو الاجتماعِيّ معتمدة في ذلك على أدواتها المُتخصصة في مجال علم المالِيّة، والذي يتكون من النفقات العامة والإيرادات العامة والقروض العامة والموازنة العامة، فالسياسة المالية تعتبر قاعدة علم المالِيّة ومن خلال الضرائب والإنفاق الحكومِيّ تستطيع تحقيق الأهداف المطلوبة، ومن بينهما تحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر كافة القطاعات.[1]

يتناول هذا المبحث السياسة المالِيّة النقاط التالية:

- مفهوم السياسة المالِيّة
- أنواع السياسة المالِيّة
- أدوات السياسة المالِيّة
- أهداف ومحددات السياسة المالِيّة
- مزايا وصعوبات السياسة المالِيّة

[1] حدادي, عبد اللطيف, 2017, ***دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 2000-2014***, اطروحة دكتوراه منشورة, جامعة جيلالي اليابس, كلية العلوم الاقتصادية, جزائر, ص 69.

1.1.1.مفهوم السياسة المالِيّة:

يطلق أحياناً على السياسة المالية مصطلح سياسة الحكومة لأن السياسة المالية عادةً تهتم في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للحكومة وتحديد الأهمية النسبية لها، وتأتي أهمية السياسة المالية في كونها تتعامل مع معطيات حياتنا اليومية، وذلك من خلال آليات معينة تتعلق بفرض الضرائب بمختلف أنواعها، إلى جانب القيام بالإنفاق الحكومِيّ بمختلف أشكاله، حيث تعكس السياسة المالِيّة دور الحكومة عبر كافة القطاعات، فيمكن القول أن السياسة المالية ما هي إلا وسيلة لضمان النمو الاقتصادِيّ إلى جانب السياسة النقدية لتحقيق الأهداف المطلوبة. [1]

وتذكر الباحثة تعريفات مختلفة لمفهوم **السياسة المالية** أهمها فيما يأتي:

"السياسة المالية هي الطريقة التي تتبعها الحكومة في تخطيط الإنفاق الحكومي وتدبيره ووسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للحكومة".

"ويمكن القول بأنها مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في أي دولة لتحقيق مجموعة من الأهداف المتفق عليها خلال فترة زمنية معينة". [2]

"وتعرف أيضاً بمجوعة السياسات التي تستخدمها الحكومة لإدارة الإيرادات العامة والنفقات العامة بغية تحقيق أهداف محددة".

"ويقصد بها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة لإدارة النشاط المالي لها بأكثر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، خلال فترة معينة". [3]

وبناءً على ما سبق يمكن للباحثة أَنّ تعرف **السياسة المالية** بأنها مجموعة الوسائل والنشاطات والإجراءات التي تقوم الحكومة بها للتأثير في اقتصاد الدولة للمحافظة على استقراره وتنميته ومعالجة مشاكله والاستعداد لمواجهة كافة الظروف المحيطة به.

2.1.1.أنواع السياسة المالِيّة:

يوجد نوعان رئيسان للسياسة المالية وهما السياسة المالية التوسعية والسياسة المالية الانكماشية:

---

[1] عبد الهادي, سامر , وآخرون,(2013), ***مبادئ الاقتصاد الكلي***, الطبعة الأولى, دار النشر والتوزيع, الأردن, ص 258.

[2] عبد الحميد, عبد المطلب. ***اقتصاديات المالية العامة.*** جامعة 6 أكتوبر. القاهرة. ص ص 40-41.

[3] Michael Parkin, ***Macroeconomics***, 10 éme édition, Pearson education, USA,2013, P248.

1.2.1.1.السياسة المالية التوسعيّة: تقوم الحكومة بتطبيق السياسة التوسعية في حالات الركود، وتعتمد هذه السياسة على زيادة السيولة في الدولة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب بهدف تحفيز الاقتصاد من أجل العودة للتوازن الاقتصادي والاجتماعي. كذلك يطلق عليها "السياسة التسهيلية". وتكون من خلال الأدوات الآتية:[1]

أ–التوسع في الإنفاق الحكومِيّ: وتتمثل في زيادة الحكومة من نفقاتها على المرافق الخدمِيّة والمشروعات العامة وتزيد من النفقات التحويلية كالإعانات وهذا يؤدي إلى مقدرة الأفراد على الإنفاق، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار وزيادة العمالة.

ب– تخفيض الضرائب: والهدف من وراء هذا التخفيض هو زيادة القوة الشرائِيّة للأفراد، حيث أَنّ تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي.

ت–سداد جزء من القروض العامة قبل موعد استحقاقها: إن قيام الحكومة بسداد قروضها قبل موعد استحقاقها يؤدي إلى رفع القوة الشرائية للمجتمع، ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالِيّة في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي.

2.2.1.1.السياسة المالِيّة الانكماشِيّة: تقوم الحكومة بتطبيق السياسة الانكماشية في حالات التضخم، وتعتمد هذه السياسة على خفض السيولة في الدولة عن طريق خفض الإنفاق الحكومي أو رفع الضرائب أو الجمع بينهما بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب ومعالجة ارتفاع الأسعار. كذلك يطلق عليها " السياسة التشديدية". وتكون من خلال الأساليب التالية:

أ–تخفيض الإنفاق الحكومِيّ: تقوم الحكومة بخفض إنفاقها، وذلك لتقليل الطلب الكلِيّ المباشر، إذ يعد الإنفاق الحكومِيّ جزء مهم من هذا الطلب في أسواق السلع والخدمات.

ب–زيادة الضرائب: ويستعمل هذا الأسلوب في أوقات التضخم الاقتصادِيّ، حيث يهدف إلى تخفيض القدرة الشرائية للأفراد، ويكون لهذا الأسلوب أثر على تقليل الاستهلاك، ويوجد له أثر سلبي حيث أن الزيادة من الضرائب تؤثر سلبي على فئة الدخول المتدنية.

ت–التوسع في سندات الدين العامة: ويعني ذلك أن تقترض الحكومة من الأفراد عن طريق إصدار أوراق مالِيّة وبيعها للأفراد، ويكون ذلك الإقراض أما اختيارياً أو إجبارياً. [2]

---

[1] https://www.arabictrader.com/ar/learn/forex-school

[2] بلقماسي. المعتصم بالله, (2021), ***دور السياسة المالية في استهداف التضخم –دراسة حالة الجزائر 1990–2019–***, رسالة ماجستير منشورة, جامعة العربي بن مهيدي, كلية العلوم الاقتصادية, الجزائر, ص 14.

3.1.1.أدوات السياسة المالية:

إن مفهوم السياسة المالية يتعلّق أساساً بالإجراءات والقرارات التي تستخدمها السلطات المالِيّة لتحديد النشاط الماليّ للحكومة وأيضاً الأدوات التي تمكنها من التدخل في النشاط الاقتصادِيّ وتحديد إمكانية تأثيرها على جميع المتغيرات الاقتصادِيّة، ويوجد للسياسة المالِيّة نوعان من الأدوات هما:[1]

1.3.1.1.الأدوات غير المقصودة: [2] ويقوم هذا النوع بتحقيق أهداف السياسة المالية دون تدخل من قبل الحكومة إنّما تعمل بشكل تلقائي ويطلق عليها الضوابط التلقائية. وتشمل هذه الأدوات:

أ–الإيرادات العامة من الضرائب التصاعدية: حيث يزداد هذا النوع من الضرائب مع تزايد الدخل الكليّ وينخفض بانخفاضه دون الحاجة إلى التدخل من قِبَل الحكومة. أيّ هناك علاقة طردية بين حصيلة الضريبة والدخل ففي حالة الكساد تنخفض الدخول وتنخفض الحصيلة الضريبية تبعاً لذلك يمكن من خلال الضريبة التصاعدية ضبط الإنفاق الذي يساعد على ضبط الطلب الكلي أو تحفيزه حسب الحالة الاقتصادية.

ب–المدفوعات التحويلية من الحكومة إلى القطاع العائلي على شكل إعانات.

ت–الإعانات الحكومِيّة التي تقدم لبعض القطاعات الاقتصادِيّة كالزراعة وبعض الصناعات الأساسِيّة من أجل دعم دخول الأفراد والمحافظة على استقرارها إذ إن دعم أسعار المنتجات الزراعية والصناعية يؤدي إلى زيادة الدخول في وقت الكساد وانخفاضها في أوقات التضخم بسبب انخفاض الدعم.

ج–التغيير في مستوى الإنفاق الخاص عند انخفاض دخول الأفراد في أوقات الكساد يحاول الأفراد المحافظة على مستوى معيشي قريب من السابق من خلال السحب من المدخرات أو الاقتراض أو بيع جزء من الأصول الرأسمالية، ففي أوقات الكساد يستهلك الأفراد جزءاً من مدخراتهم بسبب انخفاض دخلهم الشخصي ومن ثمّ فإن الإنفاق الكلي سينخفض ولكن إلى مستوى أقل من المتوقع.

د–سياسة توزيع الأرباح الرأسمالية في المدى القصير لا تعمد الشركات إلى تغيير مستوى الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين، إذا كان الاقتصاد على وشك الدخول في فترة انكماش فإن الشركات لا تعمد إلى تخفيض مستوى الأرباح القابلة للتوزيع والعكس صحيح، وبذلك فإن هذه السياسة تعمل على تصحيح الأوضاع وتحقيق أهداف السياسة المالية بطريقة غير مباشرة.

---

[1] منصور . شريفة, (2016), ***السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)***, رسالة ماجستير منشورة, جامعة وهران 2, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية, الجزائر, ص 16.

[2] حسين الوائلي. خضير عباس, (2012), ***أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980– 2011)***, رسالة ماجستير منشورة, جامعة كربلاء, كلية الادارة والاقتصاد, العراق, ص ص 74–75.

2.3.1.1.أدوات مقصودة: وتهدف هذه الأدوات إلى التأثير في مستوى الإنتاج والدخل أو مستوى الأسعار من خلال التأثير في مستوى الطلب الكلي وتتضمن هذه الأدوات:

أ–مستوى الإنفاق الحكوميّ

ب–نظام الضرائب

ت–كلاهما معاً

يتم استخدام هذه الأدوات وفقاً للحالة الاقتصادِيّة السائدة، ففي حالة الكساد تعتمد الحكومات إلى زيادة إنفاقها أو تخفيض الضرائب المفروضة على الأفراد والمؤسسات الاستثمارِيّة أو استخدام الحالتين معاً وهذا ما يطلق عليه سياسة مالِيّة توسعية

أما في حالة وجود تضخم تستخدم الحكومة سياسة مالِيّة انكماشية تهدف إلى ضبط مستوى الإنفاق الكليّ بهدف السيطرة على مستوى الطلب الكلي وتزايد معدلات الأسعار وهنا تقوم الحكومة إما بتخفيض مستوى الإنفاق الحكوميّ ممّا ينعكس على تخفيض معدّلات الاستهلاك وبالتالي الحد من ارتفاع الأسعار أو رفع معدلات الضرائب.

إذٍ فالسياسة المالية من خلال أدواتها الضروريّة لتحقيق الاستقرار إذ لا يمكن أن تتحقق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار في اقتصاد السوق بل يتطلب توجيه السياسة المالية فبدون هذه السياسات يتعرض الاقتصاد إلى تقلبات يمكن أن تدوم لمدة طويلة منها البطالة والتضخم، ففي أوقات الكساد تكون إجراءات السياسة المالية توسعية لزيادة الطلب الكليّ وانكماشية في حالة التضخم.

4.1.1.أهداف ومحددات السياسة المالِيّة: [1] تسعى السياسة المالية في الفكر الاقتصادِيّ المعاصر إلى تحقيق أهداف متعددة حسب طبيعة الأوضاع الاقتصادِيّة السائدة والأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية ويمكن تلخيص أهداف السياسة المالِيّة فيما يأتي:

1.4.1.1.تحقيق الاستقرار الاقتصادِيّ: يتطلب الاستقرار الاقتصادِيّ بصورة رئيسة استهداف استقرار المستوى العام للأسعار وخاصة مشكلة التضخم ولذلك فإن السياسة المالية يمكن أن تكون أداة هامة في تحقيق حالة الاستقرار الاقتصادِيّ إذ يمكن للحكومة أن تقوم بخفض الطلب الكلي عبر أدوات السياسة

[1] ناصر, عبير, ***" دور أدوات السياسة المالية لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة على وفق شروط صندوق النقد الدولي "***, **مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS)**, المجلد 14, العدد 48, لسنة 2019, المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية, العراق, ص ص 3–4.

المالية المقصودة سواء الضريبية منها أم الإنفاقية وكذلك يتطلب الاستقرار الاقتصادي الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل وتهيئة الظروف الملائمة لمختلف القطاعات.

2.4.1.1.تحفيز النمو الاقتصادِيّ: يشمل النمو الاقتصادِيّ نمو الدخل القومي الحقيقي وليس الاسمي وتسهم السياسة المالِيّة في تحقيق هذا النمو من خلال أدواتها للتأثير في جانبي الاستثمار والاستهلاك العام والخاص وعبر سياسة الإنفاق من خلال التوسع في النفقات الاستثمارِيّة وكذلك النفقات التشغيلية من خلال دعم العمل في مؤسسات الحكومة، وأيضاً عبر سياسة الضرائب وذلك من خلال التخفيض الضريبي الذي يساعد على جذب الأموال وتشجيعها للعمل.

3.4.1.1.التخصيص الأمثل للموارد: وهو توزيع الموارد على استخداماتها البديلة بحيث تحقق أكبر إنتاج ممكن، وتوثر الحكومة في تخصيص الموارد من خلال أدواتها المالية إذ تستطيع تحقيق التخصيص الأمثل للموارد من خلال تحديد أولويات المشاريع التي تحقق القيمة المضافة للاقتصاد وذلك من خلال تحديث وسائل الإنتاج بصورة مباشرة وغير المباشرة.

4.4.1.1.إعادة توزيع الدخول: ويعد هدفاً من أهداف السياسة المالية في تحقيق العدالة وذلك عبر سياسة الإنفاق الحكومي أن تعمل على إعادة توزيع الدخول لصالح الفئات المحدودة الدخل من خلال النفقات التحويلِيّة.

ويعتمد نجاح السياسة المالِيّة على عدّة عوامل ومحددات اقتصادِيّة تكون ملائمة للسياسة المالِيّة في تحقيق الأهداف المطلوبة, ومن بين هذه المحددات:

أ.مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ: حيث تعدّ الضرائب عاملاً مهماً في تحقيق الإيرادات العامة للدولة، وإن الإيرادات تتناسب طردياً مع درجة التقدم الاقتصادِيّ للدولة، وتعتمد الضرائب في تحصيلها على درجة الوعي الضريبي وعلى مستوى كفاءة الجهاز الذي يقوم بتحصيلها، وبالتالي فإن مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ عاملان محددان لمدى قدرة السياسة المالية على تحقيق أهدافها بالنسبة للاقتصاد.[1]

[1] حربي. محمد, عريقات. موسى, (2006), ***مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي***, ط 1, دار وائل للنشر, عمان, ص 187-186.

ب.وجود سوق مالي: يوفر السوق المالِيّ مجالات واسعة أمام واضعي السياسات المالِيّة والنقدِيّة، ومنه فإن وجود سوق مالي منظم يوفر أو يفتح مجالاً كبيراً أمام واضعي السياسة المالية والنقدية في رسم سياسة المالية المناسبة، وبالتالي يؤدي إلى تحديد ووضع سياسات مالية ملائمة لأهداف السياسة الاقتصادية.[1]

ج.وجود جهاز مصرفِيّ قادر على تحقيق التكامل والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية: إن السياسات النقدِيّة والمالِيّة تمر خلال الجهاز المصرفي الذي يقع في قمته المصرف المركزِيّ، ويشمل جميع المؤسسات المالية والمصارف بأنواعها تجارِيّة كانت أم متخصصة، وبالتالي فإن الصيغة التي توضع بها السياسة المالية تعتمد اعتماداً كبيراً على الجهاز المصرفِيّ لأنها تنفذ عبر هذا الجهاز وبالتالي فإن الإطار الذي تُوضع فيه هذه السياسة يتحدد بقدرة الجهاز المصرفي وكفاءته.[2]

5.1.1.مزايا وصعوبات السياسة المالية[3]:

تتميز السياسة المالية بتنوع مجالات تأثيرها وخاصة في الدول النامية، لذا يمكن عن طريق السياسة المالِيّة التأثير في:

1.5.1.1.حجم الاستثمار بشكل عام والاستثمار في السلع الرأسمالية بشكل خاص وذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والإعفاءات أو الامتيازات الضريبية التي توجه لاستثمارات في مجالات معينة دون غيرها.

2.5.1.1. وفرة فرص العمل للأفراد وتأمين حصولهم على حدّ أدنى للدخل يحقق لهم مستوى معيشي مناسب.

3.5.1.1.كفاءة المؤسسات الخدمِيّة التي تزوّد الأفراد بما يحتاجونه من خدمات مختلفة وبالتالي فإنها تلعب دوراً هاماً في تحديد مستوى الرفاه الاقتصادِيّ والاجتماعي في الدولة.

والصعوبات التي تواجه السياسة المالية هي:

أ.تعدد المراحل والخطوات الحكومية الرسمية اللازمة لاتخاذ القرار وتنفيذه، مما يؤدي إلى طول الفترة الزمنِيّة بين وضع الإجراء المناسب وإقراره ثم تنفيذه، وعندما يتحقق ذلك ربما قد يكون حصل تغيير في الظروف التي اتخذ القرار من أجلها بحيث يصبح غير مناسب في الظروف الجديدة.

---

[1] مصطفى. أحمد فريد, محمد السيد حسن. سهير, (2000), ***السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو***, مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية.

[2] سلمان. مصطفى, وآخرون, (2000), ***مبادئ الاقتصاد الكلي***, ط1, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, عمان, ص 278.

[3] الوادي, محمود, (2007), ***مبادئ المالية العامة***, الطبعة الأولى, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, عمان, ص ص, 219-220.

ب.إن إجراءات السياسة المالية موضوعة لسنة مالية كاملة، وإن الإجراءات يجب أن تكون متكاملة مع بعضها البعض وقد يتطلب في بعض الأوقات تعديل بعضها أو إعادة النظر بها وهذا قد يشكل صعوبة.

وبشكل عام تتوقف أهمية السياسة المالِيّة في الدول النامِيّة على مدى تطور الأجهزة الإدارِيّة الحكومِيّة وعلى مدى الإدراك والوعي للوضع الاقتصادِيّ والمشاكل التي يواجهها الاقتصاد القومِيّ إضافة للأوضاع السياسية والاجتماعية داخل الدولة

المَبحَث الثاني

الإطار النظري للإنفاق الحكومي

يُعدّ الإنفاق الحكومي أحد العناصر الأساسِيّة في السياسة الاقتصادِيّة لأي دولة، وأداة فعالة للتأثير في الاقتصاد الكُلِيّ، إذ يمكن أن يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي، تقليل البطالة، وتحسين توزيع الدخل. ومع تزايد التحديات الاقتصادِيّة والاجتماعية، مثل الفقر والبطالة وتغير المناخ، تزداد أهمية دراسة الإنفاق الحكومِيّ وكيفية تخصيص الموارد بشكل فعّال. يتطلب ذلك تقييماً مستمراً لسياسات الإنفاق وتأثيراتها على مختلف شرائح المجتمع.

يتناول هذا المبحث طبيعة الإنفاق الحكومِيّ من خلال النقاط الآتية:

- ماهية الإنفاق الحكومِيّ.
- خصائص الإنفاق الحكومي.
- أهمية الإنفاق الحكومِيّ.
- محددات الإنفاق الحكومِيّ.
- قواعد الإنفاق الحكومِيّ.
- طرق تمويل الإنفاق الحكومِيّ.
- صور الإنفاق الحكومِيّ.

1.2.1. ماهيّة الإنفاق الحكومِيّ:

يعدّ الإنفاق الحكومِيّ أداة من أدوات السياسة المالِيّة التي تستخدمها الحكومة والمؤسسات التابعة لها لتحقيق أهدافها وإشباع الحاجات العامة، والوسيلة التي يتم من خلالها تنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية، وممارسة دورها في مختلف مجالات الحياة وأداة مهمة يستخدم في عملية التنمية ويلعب دوراً محورياً في أداء اقتصاد البلد في جميع مراحل النمو والتنمية، فالإنفاق الحكومي يعكس فاعلية الحكومة ومدى تأثيرها في مختلف الأنشطة الاقتصادية

ويمكن **تعريف الإنفاق الحكومِيّ بأنه:** "مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد إشباع حاجة من الحاجات العامة".[1]

كما يمكن القول أن الإنفاق الحكومِيّ هو "مبلغٌ نقديٌّ يخرج من خزانة الدولة بقصد إشباع حاجة عامة.[2]

كما يعّرف أيضاً بأنه تقوم إحدى الهيئات والإدارات العامة بصرف مبلغاً معيناً لغرض سداد إحدى الحاجات العامة".[3]

وإن الإنفاق الحكومِيّ "يُعدُّ جزءً من الأدوات المالية التي تتضمن جميع الإيرادات المُتولّدة من الضرائب والمصادر الأخرى وتستخدم بعقلانية بما يفيد مصالح البلد".[4]

بناءً على ما سبق يمكن للباحثة أن تعرف الإنفاق الحكومِيّ بأنه مجموع المبالغ النقدية التي تقوم الحكومة أو الهيئات التابعة لها أو شخص عام بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع الحاجات العامة.

---

[1] شهاب. مجدي، (2004). أصول الاقتصاد العام (المالية العامة). دار الجامعة الجديدة. الاسكندرية. ص 193.

[2] طاقة. محمد، العزاوي. هدى، (2007). اقتصاديات المالية العامة. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة . عمان. ص 33.

[3] لحسن, دردوري. الاخضر, لقيطي. (2018). أساسيات المالية العامة. دار حميثرا للنشر والترجمة. ص61.

[4] Iheanacho, Eugene. (2016). **The contribution of government expenditure on economic growth of Nigeria disaggregated approach.** *International journal of economics& management sciences* , 5:5,p 1.

وبناءً على ذلك يمكن تحديد أهم

2.2.1.خصائص الإنفاق الحكومِيّ

1.2.2.1.الإنفاق الحكومي مبلغ نقدي:

يعد الإنفاق الحكومي في عصرنا الحاضر بأنه نقدي. ويتمثل ذلك فيما تنفقه الحكومة من مبالغ نقدية للحصول على مستلزماتها من السلع (المواد الخام والسلع كاملة التصنيع) والخدمات (عمل الأفراد).[1] ولشراء ما يلزمها من تجهيزات إنتاجية للقيام بالمشاريع الاستثمارِيّة التي تتولاّها، والمنح والمساعدات والإعانات المختلفة من اقتصادِيّة واجتماعِيّة وغيرها.[2]

ويرجع سبب اتخاذ الإنفاق الحكومِيّ شكل مبلغاً نقدياً إلى:

- انتقال الاقتصاد من مرحلة المقايضة إلى مرحلة الاقتصاد النقدِيّ مما اقتضى أن يكون التعامل أساساً بالنقود، وذلك بقصد التسهيل على المتعاملين.
- إن استخدام الحكومة للنقود يسهل توجيه الإنفاق وتنفيذه للأهداف التي خصصت له وإلى أنواع مختلفة من الرقابة البرلمانية والإدارية .
- يثير الإنفاق الحكومي العيني الكثير من المشكلات الإدارِيّة والتنظيمِيّة في كيفية تقديره وعدم دقته والتهاون به وعدم المساواة بين الأفراد في تحمل الأعباء العامة، وافساح المجال للسلطات الإدارِيّة لمحاباة بعض الأفراد على حساب بعضهم الآخر.[3]

---

[1] شهاب مجدي. أصول الاقتصاد العام (المالية العامة) . مرجع سابق. ص 193

[2] سليمان, فرات. (2015). "سياسة الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في سورية". رسالة ماجستير منشورة. جامعة دمشق. كلية الاقتصاد. سورية. ص9.

[3] فرهود. محمد سعيد,(1982). مبادئ المالية العامة. منشورات جامعة حلب, سورية. ص49.

2.2.2.1.مصدر الإنفاق الحكومي:

أن المبالغ النقدِيّة التي تنفقها الحكومة لممارسة نشاطها العام يشترط أَن يكون الآمر بها شخص معنوي تابع للحكومة [1]. وإن الفقه المالي طرح معياريين للتميز بين النفقات الحكومِيّة والنفقات الخاصة وهما:

- المعيار القانوني الإداري: وهو المعيار التقليدي ويستند أصحابه في تحديد الطبِيّعة القانونِيّة للنفقة على أساس صفة الشخص القائم بالإنفاق، أي التركيز على الشخص القائم بالإنفاق أيّاً كان طبيعة هذا الإنفاق.
- المعيار الوظيفي: يستند هذا المعيار إلى طبيعة الوظيفة الاقتصادِيّة التي تصدر النفقة عنها وليس على أساس صفة القائم بالإنفاق. وبناءً على ذلك تعد النفقة حكومِيّة إذا قامت بها الحكومة بصفتها الآمرة والسيادِيّة، أو قام بها الأشخاص الخاصة الذين تفوضهم الحكومة صلاحية استخدام السلطة الآمرة والسيادِيّة.[2]

3.2.2.1. الهدف منه تحقيق وإشباع حاجة أو منفعة عامة:

يكتمل مفهوم الإنفاق الحكومِيّ عند تحقيقه منفعة عامة أو إشباع حاجة عامة، أي يشترط لكي يكون الإنفاق حكومياً عليه إشباع حاجات عامة[3]، وهنا يثار التساؤل عن المقصود بالحاجة العامة؟ فقد عرفها المالِيّون التقليدِيّون بأنها تلك الحاجات التي تقوم الحكومة بإشباعها في حدود وظائفها، أما الماليون المعاصرون فقد عرفوها على أنها تشمل أيضا الحاجات الاقتصادِيّة والاجتماعية.[4]

---

[1] محمد, شرف الدين. (2017). العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا. رسالة ماجستير منشورة. جامعة بنغازي. كلية الاقتصاد. ليبيا. ص9.

[2] القيسي, أعاد. (2015). المالية العامة والتشريع الضريبي. ط9. دار الثقافة للنشر والتوزيع. عمان. ص 37.

[3] عبد الحميد, عبد المطلب. ***اقتصاديات المالية العامة***, مرجع سابق. ص 176.

[4] دراز , حامد.(2000). مبادئ المالية العامة. مركز الاسكندرية للكتاب. الاسكندرية. ص ص 385-386.

3.2.1. أهمية الإنفاق الحكومي:

تكمن أهمية الإنفاق الحكومِيّ في أنّه يعد المرآة العاكسة لحالة الاقتصاد وظروفه في دولة ما، وكذلك الحياة السياسِيّة وظروفها في دولة من الدول وفي فترة معينة .

فالنفقات تؤثر على حالة الدولة بالشكل الإيجابي أو السلبي، فمثلاً إذا فرضت الحكومة ضرائب مرتفعة فإن ذلك يكون له تأثير سلبي على الأفراد، مما قد يسبب في تهرب ضريبي وتأثير على الوظائف العامة، فتضطر الحكومة إلى زيادة الإنفاق الحكومي الممثلة في الإعانات الاجتماعِيّة والتعويضات المختلفة بغية تعويض الخسائر[1].

وللإنفاق الحكومِيّ أهمية بالغة في توفير السلع والخدمات التي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها، وهو يمثّل مُحّرك النمو الاقتصادِيّ من خلال المساهمة في زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد المحلِيّ خاصة إذا تمّ توجيهه بالشكل الصحيح نحو القطاعات الاقتصادِيّة المهمة.[2]

والنتيجة هو أن للإنفاق الحكومي أهمية كبيرة على كل المستويات السياسِيّة، والاقتصادِيّة، والاجتماعِيّة، والثقافِيّة وغيرها.

4.2.1. محددات الإنفاق الحكومِيّ:

يتحدد حجم الإنفاق الحكومي بمجموعة من العوامل والاعتبارات، أهمّها طبيعة دور الدولة، وقدرة هذه الدولة في الحصول على الإيرادات العامة، ومستوى النشاط الاقتصادِيّ.

[1] محمد, إيمان. (2018). أثر الإنفاق العام في نمو الناتج المحلي الإجمالي "دراسة حالة الجمهورية العربية السورية" بحث مقدم لنيل الإجازة في الاقتصاد. جامعة بلاد الشام, كلية الشريعة والقانون. سورية. ص 10.

[2] Valoyi, Sharlotte. 2019. **Inflation, economic growth and government expenditure nexus is south Africa.** Master research, faculty of management and law at the university of Limpopo, Limpopo. P:8

وهنا تسلط الباحثة الضوء على هذه الاعتبارات لمعرفة تأثيرها في حجم الإنفاق الحكومِيّ.

1.4.2.1.دور الدولة

إن حجم الإنفاق الحكومي يختلف اتساعاً وضيقاً باختلاف دور الدولة ووظائفها التدخلِيّة في كافة المجالات، وباختلاف طبيعة النظام السياسي وما يهدف إليه من أغراض[1]، وباختلاف درجة النمو الاقتصادي والاجتماعي ويختلف أيضا حجم الإنفاق في الدول المتقدمة اقتصادياً واجتماعياً وإدارياً عنه في الدول الأقل تقدماً لذلك فإن دور الدولة يعتبر عاملاً حيوِيّاً في تحديد حجم الإنفاق الحكومي وبالتالي كلما اتسعت وظائف الدولة وتنوعت ازداد الإنفاق الحكومي وتنوع تبعاً لذلك.[2]

2.4.2.1. قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات العامة

تعد قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات العامة عامل مهم في تحديد حجم الإنفاق الحكومي، وهذه القدرة تعرف ((بالمقدرة المالية القومية)). [3] أي قدرة الاقتصاد القومي (الدخل القومِيّ) في تحمل الأعباء العامة بمختلف صورها (ضرائب، قروض، إصدار نقدي جديد) دون الاضرار بمستوى معيشة الأفراد وبالمقدرة المالية القومِيّة[4] وتشكل الطاقة الضريبية والاقراضية أهم عناصر المقدرة المالية، ويقصد بها مقدرة الأفراد على تحمل العبء الضريبي ولجوء الدولة إلى الاقراض العام ، أي أن زيادتهما تؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة والتي تصاحبها إمكانية زيادة الإنفاق الحكومِيّ.[5]

---

[1] القيسي, أعاد. المالية العامة والتشريع الضريبي. مرجع سابق. ص 50

[2] بن وليد, فاطمة. شريف, شريفة. (2019). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1971–2016). رسالة ماجستير منشورة. جامعة أحمد دراية–أدرار, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية. الجزائر. ص8.

[3] الحمود, إبراهيم. حلمي, خالد. (2002). الوسيط في المالية العامة. ط 2. منشورات جامعة الكويت. الكويت. ص 103

[4] فرهود, محمد سعيد. مبادئ المالية العامة. مرجع سابق. ص ص 83–84

[5] بن سليمان, يحيى. (2019). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا (دراسة تحليلية قياسية 1980–2014). اطروحة دكتوراه منشورة. جامعة الجزائر 3 . كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية. الجزائر. ص 11

3.4.2.1.مستوى النشاط الاقتصادِيّ[1]

يؤثر الإنفاق الحكومي في النشاط الاقتصادِيّ وله دور في رسم السياسة الاقتصادية في حالات الركود والانتعاش الاقتصادي، فمن الناحية الاقتصادية يجب أن يكون مستوى الإنفاق الحكومِيّ متوافقاً بصورة عكسِيّة مع حالة النّشاط الاقتصادِيّ، فترتفع النفقات في فترات الركود من خلال زيادة الإعانات الاجتماعِيّة والاقتصادِيّة، ومن خلال برامج التحفيز الاقتصادِيّ، وتنخفض في فترات الانتعاش لخفض الطلب الكلِيّ وتقليل مخاطر التضخم.

5.2.1.قواعد الإنفاق الحكومي:

للإنفاق الحكومي أهمية بالغة في تحقيق الأهداف الاقتصادِيّة والاجتماعِيّة للحكومة، والتي تعود على نفع العام للمواطنين جميعاً لكن ذلك لا يبرر الإنفاق دون قواعد وضوابط تحدد النوع والحجم الأمثل للإنفاق بشكل يدعم ويزيد من مشروعيته اقتصادِيّاً واجتماعِيّاً ومن هذه القواعد:[2]

1.5.2.1. تحقيق أقصى قدر من المنفعة:

يعني ذلك أن يكون الهدف من وراء عملية الإنفاق الحكومِيّ هو تعظيم المنفعة العامة بأقل كلفة ممكنة. وتعدّ هذه القاعدة في الفكر الاقتصادِيّ، ومحل اتفاق بين الكتاب التقليديين أو المحدثين.[3]

2.5.2.1. الاقتصاد في الإنفاق:

والمقصود به الابتعاد عن التبذير والإسراف والذي يؤدي إلى ضياع أموال عامة كان من الممكن توجيهها

---

[1] مقراني, حميد. (2015). أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012). رسالة ماجستير منشورة. جامعة امحمد بوقرة- بومرداس. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية. الجزائر. ص 15.

[2] صديق, رمضان. الوجيز في المالية العامة والتشريع الضريبي. ص ص 132-133.

[3] مصطفى, ياسين.(2020). أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1986-2016). أطروحة دكتوراه منشورة. جامعة أكلي محند أولحاج. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر. ص 76.

إلى مجالات أخرى أكثر منفعة ولا يقصد بذلك التقتير، ومن الطبيعي أن هذه القاعدة ملازمة للقاعدة الأولى فتحقيق أقصى منفعة ممكنة يجب أن يتمّ بأقل كلفة ممكنة أي تحقيق أكبر عائد بأقلّ تكلفة ممكنة.[1]

3.5.2.1. قاعدة الترخيص:

ويعني ذلك التزام السلطات القائمة بالإنفاق بكافة اللوائح والقوانين المنظمة لصرف النفقة الحكومِيّة وهذا ما يميز الإنفاق الحكومِيّ عن الإنفاق الخاص أي موافقة السلطات العامة على صرف النفقات الحكومِيّة.[2]

4.5.2.1. قاعدة العدالة:

ويقصد بها العدالة في الإنفاق الحكومِيّ من خلال المساواة في تحمل أعبائها وذلك عبر التوزيع العادل للأعباء الضريبية التي تمول تلك النفقات، مع مراعاة المقدرة على الدفع لكل فرد مكلف وتحقيق المساواة في الاستفادة من الخدمات والمنافع العامة.[3]

6.2.1. طرق تمويل الإنفاق الحكومِيّ:

تلجأ الحكومة إلى طرق لتمويل إنفاقها ويكون تمويلها بواسطة الضرائب والقروض العامة أو بالإصدار النقدي وسيتمّ توضيح هذه الطرق فيما يأتي:

1.6.2.1.التمويل عن طريق الضرائب:

حيث تعدّ الضريبة من أهم وسائل تمويل الإنفاق الحكومي، فإذا كان الاقتصاد في حالة ركود ينبغي زيادة

---

[1] طاقة, محمد. العزاوي, هدى. اقتصاديات المالية العامة. مرجع سابق. ص 35.

[2] الحمود, إبراهيم. حلمي, خالد. الوسيط في المالية العامة. مرجع سابق. ص 115.

[3] العلي, محمد.(2015). أثر تغيير الإنفاق العام في معدل البطالة في سورية دراسة تحليلية (2000–2012). رسالة ماجستير منشورة. جامعة دمشق. كلية الاقتصاد. سورية . ص 25.

حجم الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب لأنها تؤثر في دخول فتزداد الدخول بمقدار هذا الانخفاض فيزداد الطلب الكليّ، وإذا كان الاقتصاد يعاني من حالة تضخم فينبغي تخفيض حجم الإنفاق الحكومِيّ وزيادة الضرائب لتخفيض حجم الأرباح فيؤدّي ذلك لتخفيض الطلب الكلي.[1]

2.6.2.1.التمويل عن طريق القروض العامة:

يقصد بالقروض العامة، المبالغ النقدية التي تستدينها الحكومة أو أي شخص معنوي عام من الأفراد أو الأشخاص الخاصة من الدول الأخرى، وتعد القروض العامة من الإيرادات غير العادية، لذا فمعظم الدول تلجأ إلى الاقتراض لتمويل نفقاتها العامة سواء من الداخل أو من الخارج.

3.6.2.1.التمويل عن طريق الإصدار النقدِيّ الجديد:

وهو قيام الحكومة من أجل تمويل نفقاتها بالإصدار النقدي وهو ما يعرف بنقدية عجز الموازنة العامة للحكومة[2]، وتتم عملية الإصدار عادةً من طرف المصرف المركزِيّ وهو المؤسسة الوحيدة المكلَّفة بعملية الإصدار النقدِيّ على مستوى الدولة بناءً على طلب الخزانة فيها.[3]

7.2.1. صور الإنفاق الحكومِيّ: للنفقات الحكومِيّة صور متعددة ومختلفة من أهمها:

1.7.2.1.الأجور والرواتب: تُعَّرف بأنّها المبالغ النقدية التي تقدمها الحكومة للأفراد العاملين في أجهزتها المختلفة لقاء الخدمات التي يقدمونها[4]

[1] زكي, رمزي.(1992). عجز الموازنة العامة. دار ابن سينا للنشر. القاهرة. ص 39.

[2] العاقل, فتحية. سعداوي, خاليدة.(2019). أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر –دراسة قياسية خلال فترة (1994-2017)-. رسالة ماجستير منشورة. جامعة يحي فارس بالمدية. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. الجزائر. ص ص 10-11.

[3] مراح,ياسين. هاني,محمد. **"حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر"**. مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية. المجلد السابع, العدد الرابع, 2018, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية, الجزائر, ص 125.

[4] طاقة, محمد. العزاوي, هدى. اقتصاديات المالية العامة. مرجع سابق. ص 49

2.7.2.1.المرتبات التقاعدية: ويقصد بها المبلغ النقدي التي تقدمه الحكومة بصورة دورية وغالباً شهرياً للأفراد الذين سبق ان عملوا في أجهزتها المختلفة [1]

3.7.2.1.الإعانات:

تعتبر المنح والإعانات تياراً من الإنفاق تقرر الحكومة دفعه إلى فئات اجتماعِيّة معينة أو هيئات عامة وخاصة دون أن يقابله تيار من السلع والخدمات وتقسم الإعانات إلى :

- إعانات داخلية وهي المبالغ النقدِيّة التي تقدمها الحكومة إلى هيئاتها العامة المحلِيّة لمساعدتها في القيام بواجباتها أو لتغطية العجز المالي في ميزانيتها ومنها المبالغ التي تدفعها الحكومة لبعض المشروعات الصناعِيّة الأساسِيّة لدعم الصناعات الوطنِيّة أو لتخفيض سعر البيع للمستهلك، أو المبالغ التي تدفعها الحكومة إلى المنظمات والأفراد لغرض تحقيق أهداف اجتماعِيّة.
- المنح والإعانات الدولِيّة وتتمثل في المبالغ النقدِيّة التي تدفعها دولة معينة إلى أخرى.

ويوجد إعانات تقدمها الحكومة وتسمى بالإعانات العينية وذلك لأهدافِ اقتصادِيّة أو اجتماعية.

4.7.2.1.أقساط الدين العام وفوائده:

إنّ القروض العامة تُمثّل عبئاً ثقيلاً على الموازنة العامة للدولة لما تتطلبه من تحميلها قيمة الفوائد السنوِيّة وتسديد المبلغ الأصلي المقترض في نهاية الفترة الزمنية المحددة في شروط إصدار القرض العام.[2]

5.7.2.1.اثمان مشتريات الدولة: وتُمثِّل قيم الأدوات والخدمات التي تستخدمها الحكومة لإشباع حاجاتها العامة.[3]

---

[1] الجنابي, طاهر. علم المالية العامة والتشريع المالي. جامعة بغداد, كلية القانون. ص23.

[2] طاقة, محمد. العزاوي, هدى. اقتصاديات المالية العامة. مرجع سابق. ص ص 50-51.

[3] مراد, محمد. مالية الدولة. جامعة عين الشمس. كلية الحقوق . ص 85

المَبحَث الثالث

التصنيفات والتطورات في الإنفاق الحكومي

يختلف تصنيف الإنفاق الحكومِيّ من دولة إلى أخرى، حيث يرجع ذلك إلى اختلاف الأنظمة السياسِيّة والاقتصادِيّة والاجتماعِيّة وحسب مرحلة التطور التي تمر بها الدولة (الاقتصاد)[1] ، وإن الحكومات المعاصرة تخلّت عن سياسة الحياد المالِيّ، واتّسع نطاق الإنفاق الحكومِيّ، وتعددت وظائفه والأهداف التي يمكن أن يرمي إلى تحقيقها،[2]حيث أن الإنفاق الحكومي ليس متجانساً بل يشكل هيكلاً كبيراً متنوعاً ويظهر في صور وأشكال مختلفة ويتعدد في آثاره الاقتصادِيّة والاجتماعِيّة.

يتناول هذا المبحث:

- معايير تقسيم الإنفاق الحكومِيّ.
- ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومِيّ.
- الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومِيّ.

[1] محمد, مصطفى شمرة, (2022), ***أهمية إصلاح النظام الموازني في ترشيد الإنفاق العام للجزائر***, اطروحة دكتوراه منشورة, جامعة الجزائر, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية, الجزائر. ص 71

[2] عبد الله, مصطفى أحمد قمر الدين, (2021), ***أثر الإنفاق العام على عوامل الاستقرار الاقتصادي في السودان***, اطروحة دكتوراه منشورة, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, كلية الدراسات العليا, السودان. ص 39

1.3.1.معايير تقسيم الإنفاق الحكومِيّ:

لم يكن موضوع تقسيم الإنفاق الحكومي على قدر كبير من الأهمية في ظل الدولة الحارسة حيث كانت النفقات الحكومية محدودة وموجهة لتقديم خدمات معينة تقوم بها الحكومة فكانت النفقات من طبيعة واحدة إلا أنه مع تطور دور الدولة وخروجها من الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة وما صاحب ذلك من تدخلها في مختلف الميادين إلى تعدد أوجه نشاطها وما رافق ذلك من تطور في الإنفاق الحكومِيّ سواء في حجمه أم في تركيبته أم في أنواعه [1]، وإن تقسيم الإنفاق الحكومِيّ له أهمية كبيرة في تحديد طبيعة الإنفاق الحكومِيّ وأثاره وأغراضه، وإدارة الأموال العامة بالإضافة إلى أنه يسهّل من مهمة المحللين الماليين في معرفة مقدار ما تنفقه الدولة على كل نشاط من أنشطتها، ومعرفة تطور هذا الإنفاق من فترة إلى أخرى، وما إذا كان يتجه نحو الزيادة أو النقصان، ومن ثم يحدد الاتجاهات الاقتصادية التي تتبناها الدولة في كل فترة،[2] ويسهل من صياغة وإعداد الموازنة بهدف ضمان تحقيق الكفاءة والفاعلية في تنفيذها، ومن ثمّ ظهرت الحاجة لتقسيم وتبويب هذه النفقات إلى أقسام مميزة مع ضرورة أن يكون معيار التقسيم قائماً على مبادئ واضحة ومنطقِيّة وهي المعيارين الأساسيين:

1.1.3.1. المعيار الاقتصادِيّ: وفقاً لهذا المعيار يتمّ تصنيف الإنفاق الحكومِيّ بناءً على عدة معايير أهمها:

1.1.1.3.1.معيار طبيعة الإنفاق الحكومِيّ:

اعُتمد هذا التصنيف وفقاً لمعيار استخدام القوة الشرائِيّة أو نقلها ومدى تأثيرها في الدخل القومِيّ[3]، ويعد

---

[1] بودخدخ,كريم, (2010),***أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009***, رسالة ماجستير منشورة, جامعة دالي إبراهيم, كلية العلوم الاقتصادية, الجزائر. ص 38

[2] ناشد. سوزي, (2006), ***المالية العامة***, الطبعة الأولى, منشورات الحلبي الحقوقية, الإسكندرية, ص 35.

[3] ناشد, سوزي, ***المالية العامة***, المرجع السايق,ص 40.

هذا التصنيف تصنيفاً تقليدياً، حيث أول من نادى به الاقتصادي الإنجليزي بيجو "PIGON" الذي قسمها إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية:[1]

أ- النفقات الحقيقية: هي كلّ النفقات التي تستخدم من طرف الحكومة للحصول على السلع والخدمات أي استعمال الحكومة للقوة الشرائية، فالنفقة هنا تعبر عن سعر اقتناء السلعة الذي تدفعه الحكومة مقابل الحصول عليها، فالحكومة هنا تحصل على مقابل لكل هذه النفقات فيؤدي ذلك إلى زيادة مباشرة في الدخل القومِيّ ومثال عليها رواتب وأجور العاملين في الحكومة ونفقات الخدمات العامة المختلفة كالصحة والتعليم.[2]

ب-النفقات التحويلية: هي النفقات التي لا يترتب عليها حصول الحكومة على مقابل من السلع والخدمات، فالإنفاق التحويلِيّ يؤدّي إلى نقل القوة الشرائِيّة من طبقة إلى أخرى فيؤدّي ذلك إلى زيادتها لبعض الأفراد، وبمقتضى ذلك فإن النفقة التحويلية تنفقها الحكومة دون اشتراط الحصول على مقابل لها في صورة سلع وخدمات، ومن ثم فإنها لا تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بشكل مباشر, ومن أمثلتها: الإعانات, والمساعدات الاقتصادِيّة والاجتماعِيّة المختلفة.[3]

2.1.1.3.1.معيار دورية الإنفاق الحكومِيّ:

وأساس هذا المعيار هو مدى تكرار النفقة الحكومية في موازنة الحكومة، ويشمل نوعين من النفقة الحكومِيّة إلى نفقات جارية ونفقات رأسمالية:[4]

---

[1] حشيش. عادل أحمد, (2006), ***أصول الموازنة العامة***, دار الجامعية الجديدة للنشر, ص6.

[2] بن سلمان. يحيى, ***أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا (دراسة تحليلية قياسية 1980-2014)***,مرجع سابق ص 6.

[3] ناشد, سوزي, ***المالية العامة***, مرجع سابق ص 41.

[4] الهيتي. نوزاد عبد الرحمن, الخشالي. منجد عبد اللطيف, (2005), ***المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة***, ط9, دار المناهج, عمان, الأردن, ص 35.

أ- الإنفاق الحكومِيّ الجاري: وهو النفقات التي لا يترتب على إنفاقها أي زيادة في رأس المال الاجتماعِيّ أو في رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات الحكومِيّة، ويتميز هذا النوع من الإنفاق بالدورية والتكرار في موازنة الحكومة ويطلق عليه اسم "الإنفاق العادي" ويشمل: الرواتب،الأجور، نفقات الصيانة، وكل النفقات اللازمة لسير المرافق العامة والمقصود بالتكرار ليس تكرار حجمها، إنما نوع النفقة أي مدى تكرارها الدوري في كل سنة مالية في الموازنة العامة للحكومة.[1]

ب-الإنفاق الحكومي الرأسمالي (الاستثماري): فهو تلك النفقات التي لا تتكرر بصورة دورية منتظمة في موازنة الحكومة، أي النفقات التي ترتبط بفترة زمنية معينة ومحددة ويتم تمويلها من خلال مصادر تمويلية استثنائِيّة كالقروض، والإصدار النقدِيّ الجديد ويطلق عليه اسم الإنفاق "غير العادي" ويشمل الإنفاق على المشاريع التنموِيّة من مدن جديدة وطرق وسكك حديدِيّة، والنفقات الاستثنائية والتي تتطلبها الاحتياجات الطارئة كالنفقات الحربِيّة، ونفقات مكافحة وباء طارئ، أو إصلاح ما خلفته الكوارث الطبيعية.[2]

ومن أنواع الإنفاق الحكومِيّ الاستثمارِيّ:

- الإنفاق الاستثمارِيّ الإنتاجِيّ: وهي نفقات موجهة لتوسيع الإنتاج الاستثماري في مجلات الصناعة والزراعة، والبناء والنقل، وهي تفوق 40% من الميزانية العامة في غالب الأحيان.
- الإنفاق الاستثماري غير الإنتاجي: تلك النفقات الموجهة لخدمات قطاعات الصحة والتعليم.[3]

3.1.1.3.1.معيار الغرض من الإنفاق الحكومِيّ:

[1] بن عزة, محمد, (2010), ***ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف***, رسالة ماجستير منشورة, جامعة أبي بكر بلقايد, كلية العلوم الاقتصادية, الجزائر, ص18.

[2] ناشد, سوزي, ***المالية العامة***, مرجع سابق ص 46-47.

[3] شاكر, محمود, (1989), ***آثار النفقات العامة في التنمية الاقتصادية في العراق***, اطروحة دكتوراه منشورة, جامعة المستنصرية, كلية العلوم الاقتصادية, مصر, ص 21.

ويسمى أيضاً بالتقسيم الوظيفي للإنفاق الحكومي، أي تقسيم النفقة بحسب أغراضها وأهدافها، فالتقسيم الوظيفي يظهر الإنفاق الحكومي حسب الوظائف والنشاطات المختلفة التي تقوم بها الحكومة، فيتم تبويب النفقات في مجموعات تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة من هذه الوظائف:[1]

أ- النفقات الإدارية: وهي التي تتضمن كافة النفقات اللازمة لإدارة وتشغيل كافة المرافق العمومية، وتشمل هذه النفقات المرتبات، الأجور، ونفقات الإدارات العامة وكل ما يشمل تكاليف قيام الحكومة بوظائفها العادية.[2]

ب-النفقات الاجتماعِيّة: وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعِيّة للحكومة ويكون الطابع الاجتماعي غالب عليها، وتقوم الحكومة بإنفاقها من أجل زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة والفقراء بشكل خاص، من خلال تقديم المساعدات والخدمات الاجتماعية المتنوعة كنفقات التعليم، الرعاية الصحية، إعانات البطالة..الخ.[3]

ت-النفقات الاقتصادية: وهي النفقات التي تموّل النشاطات الاقتصادية بصورة أساسية ويسمى هذا النوع بالنفقات الاستثمارية، حيث تهدف الحكومة من خلالها إلى زيادة الإنتاج الوطني وتطوير قاعدة رأس المال الثابت بزيادة الطاقة الإنتاجية وتنمية الموارد البشرية، وتشمل هذه النفقات كلّ ما ينفق على مشروعات الصناعة، القوى الكهربائِيّة، الري، الصرف، إضافة إلى ذلك كافة الإعانات الاقتصادِيّة التي تمنحها الحكومة للمشروعات العامة والخاصة.[4]

---

[1] القيسي, أعاد, ***المالية العامة والتشريع الضريبي***, مرجع سابق, ص 43.

[2] بودخدخ,كريم, ***أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009***, مرجع سابق ص 40.

[3] بعلي. محمد الصغير, أبو العلا. يسرى, (2003), ***المالية العامة: النفقات العامة, الإيرادات العامة, الميزانية العامة***, دار العلوم للنشر والتوزيع, الجزائر, ص 31.

[4] Robert, j.Barro. (1998), ***Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth***, journal of political economy. pp 45.

ث–النفقات المالِيّة: هي النفقات التي تقوم بها الحكومة عند قيامها بنشاطها المالِيّ، وتتضمن نفقات الدين العام وفوائده، الأوراق المالِيّة والسندات المالِيّة الأخرى.

ج– النفقات العسكرية: وهي نفقات المخصصة لإقامة واستمرار مرافق الدفاع الوطني من رواتب وأجور، ونفقات إعداد ودعم القوات المسلحة وبرامج الأمن والتسليح في أوقات السلم والحرب كشراء الأسلحة وقطع الغيار اللازمة.[1]

ولتوضيح هذا التصنيف لدينا الشكل التالي:

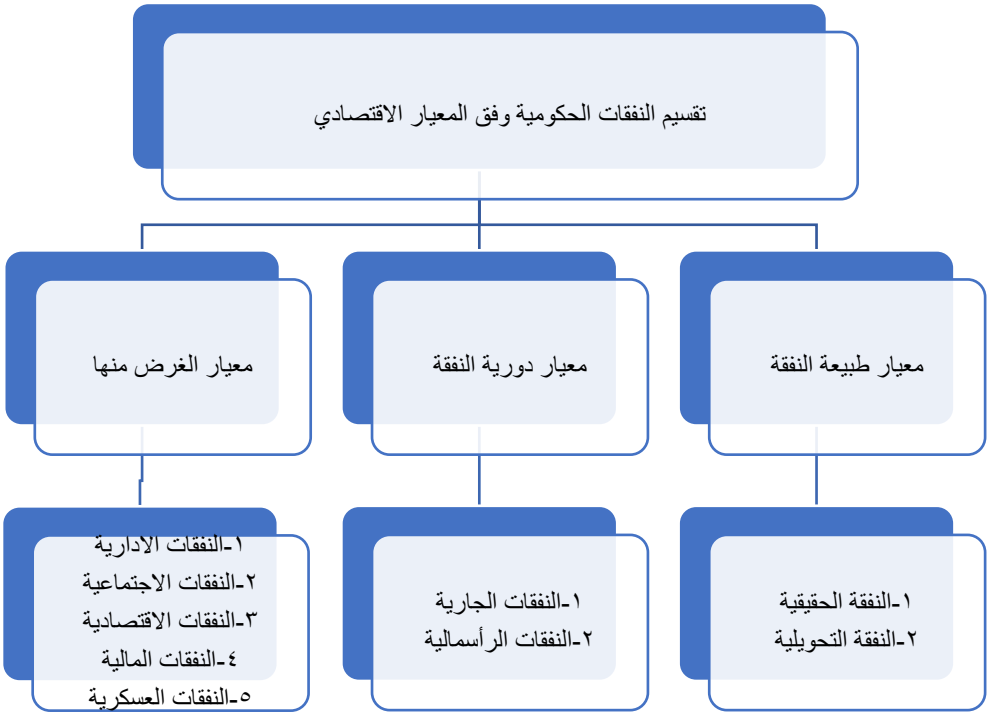

الشكل رقم (1.3.1) المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر السابقة.

2.1.3.1.المعيار الوضعِيّ أو العملِيّ: يقصد بالمعيار الوضعي للإنفاق الحكومي، تلك الممارسات والتطبيقات العملية التي تعتمد وتلجأ إليها مختلف الحكومات بشأن تنظيم إنفاقها، بغض النظر عن مدى

[1] الوادي. محمود حسين, ***مبادئ المالية العامة***, مرجع سابق, 119.

التزامها بالمعيار العلمِيّ السابق، أي هو التقسيم المستخدم في الموازنات العامة التقليدية والحديثة ومن أهم تلك التقسيمات: [1]

1.2.1.3.1.التقسيم الإداريّ: يقوم التقسيم الإداري للإنفاق الحكومِيّ على أساس الجهة أو الهيئة الإدارية التي تقوم بالإنفاق، بغض النظر عن أوجه النشاط والوظائف التي تقوم بها هذه الهيئات. حيث يتمّ توزيع هذه النفقات حسب الوزارات، كما توّزع داخل كلّ وزارة حسب أقسامها وأجهزتها.[2]

2.2.1.3.1.التقسيم الاقتصادِيّ: يقوم هذا التصنيف على المعيار الوظيفي، حيث يتمّ تصنيف الإنفاق الحكومِيّ إلى مجموعات حسب أداء الوظيفة من وظائف الحكومة، وحتّى يتمَّ تحقيق هذا التقسيم بالموازنة العامة فإنّ الأمر يستلزم تحديد الوظائف التي تقوم بها الحكومة.

3.2.1.3.1التقسيم النوعِيّ: وفقاً لهذا التقسيم يتمّ تصنيف الإنفاق الحكومِيّ المدرج في الموازنة العامة والمخصصة لكلّ وحدة إدارية وفقاً لطبيعة الأشياء التي يخصص لها الإنفاق الحكومِيّ، فمثلاً يمكن تقسيم الإنفاق الحكومِيّ إلى:

- نفقات مقابل العمل تتمَّثل في الأجور والمرتَّبات.
- نفقات مقابل مستلزمات الإنتاج ويطلق عليها النفقات الجارية.
- نفقات مقابل أصول رأسمالِيّة يطلق عليها نفقات رأسمالِيّة.[3]

---

[1] محمد, مصطفى شمرة, ***أهمية إصلاح النظام الموازني في ترشيد الإنفاق العام للجزائر***, مرجع سابق ص 75.

[2] محرزي. محمد عباس, (2011), ***اقتصاديات المالية العامة, النفقات العامة, الإيرادات العامة, الميزانية العامة,*** ديوان المطبوعات الجامعية, ص70.

[3] بن عزة, محمد, ***ترشيد سياسة افنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف,*** مرجع سابق ص 19.

2.3.1.ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومِيّ:

يمكن تقسيم أسباب تزايد الإنفاق الحكومي إلى قسمين أسباب ظاهرية وهي تعني زيادة تكلفة الإنفاق الحكومِيّ دون أن تزداد المنفعة العامة المتحصلة منه، وأسباب حقيقية تعني زيادة القيمة الحقيقية للإنفاق الحكومِيّ مقابل زيادة المنفعة العامة المتحصلة منه.[1]

1.2.3.1.أسباب ظاهرية: هي تلك التي تؤدي إلى زيادة في الأرقام النقدية للإنفاق الحكومِيّ، دون أن يقابله زيادة في حجم السلع والخدمات العامة المقدمة للمواطنين أو تحسين مستواها والأسباب المؤدية إليه:[2]

أ-تدهور قيمة العملة: ويعني ذلك تدني القدرة الشرائية مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع و الخدمات و يعد هذا السبب أساسي للزيادة الظاهرية في الإنفاق الحكومِيّ في العصر الحديث.

ب-اختلاف طرق المحاسبة المالية: أي اختلاف طرق إعداد الموازنة العامة، فقد ترجع الزيادة في الإنفاق الحكومِيّ إلى تغير طرق التقنيات المحاسبية والمالية في رصد الإنفاق الحكومي مقابل الإيرادات العامة.

ج-زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها: إن الزيادة الظاهرية في الإنفاق الحكومي قد يكون سببها زيادة مساحة إقليم الدولة أو عدد سكانها كقيام هذه الدولة باحتلال دولة أخرى أو استرداد جزء من إقليمها ويترتب على هذه الزيادة بطبيعة الحال زيادة في حجم النفقات.[3]

2.2.3.1.أسباب حقيقية: هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة المنفعة الفعلية من الإنفاق أي هناك توسع في حجم السلع والخدمات العامة التي تقدمها الحكومة للمجتمع وتنقسم هذه الأسباب إلى:

---

[1] البطريق. يونس أحمد, (1985), ***اقتصاديات المالية العامة***, الدار الجامعية, ص 78.

[2] شهاب, مجدي. ***أصول الاقتصاد العام (المالية العامة).*** مرجع سابق, ص 218.

[3] بوشليط, أميرة, (2020), ***أثر الإنفاق العام على التنمية البشرية في الجزائر للفترة (2001-2014)***,اطروحة دكتوراه منشورة, جامعة الجزائر, كلية العلوم الاقتصادية, الجزائر ص 10-11.

أ-أسباب إيديولوجِيّة: ويقصد بها الأسباب التي ترتبط بالتطور التاريخي لدور الدولة في الحياة الاقتصادِيّة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة.

ب-أسباب اقتصادِيّة: من أهمها زيادة الدخل والتوسع في إنجاز المشاريع العامة والدورة الاقتصادِيّة.

ج-أسباب اجتماعِيّة: وهي النمو الديمغرافِيّ وتركز السكان في المدن والمراكز الصناعِيّة وزيادة الوعي الاجتماعِيّ.

د-أسباب إدارية: السبب الرئيسي لها هو سوء التنظيم الإداري الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق أي الإسراف في ملحقات الوظائف العمومية(المكاتب، الأثاث) وهذه الزيادة في الإنفاق وإن كانت حقيقية إلا إنها غير منتجة بل تؤدي إلى زيادة الأعباء العامة.

هـ-أسباب مالية: وتتمثل في عنصرين وهما سهولة الاقتراض في الوقت الحالي من جهة أدى إلى كثرة اللجوء إلى القروض العامة مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومِيّ، ومن جهة أخرى وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصصة لغرض محدد أدى إلى تشجيع الحكومة على إنفاقها في أوجه ضرورِيّة وغير ضرورِيّة.[1]

3.3.1.الآثار الاقتصادِيّة للإنفاق الحكومِيّ:

تعد الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومِيّ أمراً بالغ الأهمية، لأنها تساعد في معرفة كيفية توجيهه إلى الاستخدامات المختلفة، وتنقسم إلى أثر الإنفاق في الإنتاج القومِيّ، وأثره في الاستهلاك القومِيّ، وأثره قي نمط توزيع الدخل، وأثره في مستوى العام للأسعار، وأثره في التشغيل.[2]

---

[1] بوشليط, أميرة, ***أثر الإنفاق العام على التنمية البشرية في الجزائر للفترة (2001-2014)***, مرجع سابق ص 12.

[2] شرف الدين, محمد. ***العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية خلال الفترة (1970-2012)***, مرجع سابق ص 16.

1.3.3.1.أثر الإنفاق الحكومي في الإنتاج القومِيّ: يقصد بالإنتاج القومِيّ مجموع قيم السلع والخدمات المنتجة في دولة معينة، وفي فترة زمنية محددة، غالباً ما تكون سنة، وللإنفاق الحكومِيّ دور كبير في زيادة هذا الإنتاج، وهو بذلك ويتخذ عدةً أشكال منها: تشجيع المستثمرين من خلال منحهم امتيازات مختلفة، حيث إن للإنفاق الحكومِيّ آثار اقتصادية مباشرة على الإنتاج القومِيّ من خلال تأثيرها على قدرة الأفراد ورغبتهم بالعمل والادخار والاستثمار.[1]

2.3.3.1.أثر الإنفاق الحكومِيّ في الاستهلاك القومِيّ: يؤثر الإنفاق الحكومِيّ في زيادة أو نقصان الاستهلاك من خلال عدّة جوانب، كقيام الحكومة بتقديم إعانات مادية وعينية، ومن خلال الأجور والمرتبات التي يحصل عليها الأفراد والتي يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع حاجات استهلاكِيّة من سلع وخدمات.

3.3.3.1.أثر الإنفاق الحكومِيّ في توزيع الدخل: يظهر هذا التأثير من خلال عدة جوانب، وذلك من خلال توزيع الحكومة الدخل الأولي على الذين شاركوا بإنتاج هذا الدخل عن طريق النفقات الحقيقية كالأجور، إضافة إلى ذلك قيام الحكومة بتعديلات تتم على التوزيع الأولي والذي يعرف بإعادة توزيع الدخل بين الأفراد بصفتهم مستهلكين وذلك عن طريق النفقات التحويلِيّة.[2]

4.3.3.1.أثر الإنفاق الحكومِيّ في المستوى العام للأسعار: إن حجم الإنفاق يؤثر في مستوى الأسعار عن طريق تأثيره في قوى العرض والطلب على السلع والخدمات، فإذا كان الغرض من زيادة الإنفاق زيادة العرض الكلِيّ فيؤدي ذلك إلى انخفاض في مستوى العام للأسعار، إما اذا كان العكس فيؤدّي ذلك إلى ارتفاع مستوى العام للأسعار وحدوث تضخم، كما يعمل الإنفاق الحكومي على تثبيت مستوى العام للأسعار وذلك من طريق التحديد الجبري للأسعار من خلال دعم السلع.

---

[1] حسين. مصطفى حسين, (2006), ***المالية العامة***, ط 5, ديوان المطبوعات الجامعية, ص 31.

[2] محمد, مصطفى شمرة, ***أهمية إصلاح النظام الموازني في ترشيد الإنفاق العام للجزائر***, مرجع سابق ص 68.

5.3.3.1.أثر الإنفاق الحكومِيّ في التشغيل: يؤثر الإنفاق الحكومي في حجم الطلب الفعّال الذي يحدد مستوى التشغيل، ففي حالة الانكماش ينخفض مستوى الطلب الفعّال عن الحد اللازم لتحقيق مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فتقوم الحكومة بزيادة الإنفاق الحكومِيّ لرفع مستوى الطلب الفعال لتحقيق مستوى التشغيل الكامل أو لتخلص من الانكماش، أما في حالة الانتعاش يرتفع الطلب الفعال عن الحد اللازم لتحقيق مستوى التشغيل، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وارتفاع حجم الاقتراض وانهيار قيمة النقود، فتقوم الحكومة على خفض الطلب الفعال لتحقيق مستوى التشغيل الكامل وذلك بخفض حجم الإنفاق الحكومِيّ.[1]

[1] شرف الدين, محمد. ***العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية خلال الفترة (1970-2012)***, مرجع سابق ص 18-19.

خاتمة الفصل الأول

من خلال دراسة الباحثة للفصل الأول والذي كان بعنوان إطار السياسة المالية والإنفاق الحكومي فقد تناولت في **المبحث الأول** مفهوم السياسة المالِيّة وأدواتها من خلال التعرف على مفهومها وأنواعها الرئيسية وهما سياسة مالِيّة توسعية تقوم الحكومة بتطبيقها في حالات الركود من خلال الإنفاق الحكومِيّ، الضرائب، القروض العامة وسياسة مالِيّة انكماشية يتم تطبيقها في حالات الفجوة التضخمِيّة، وتم التعرف أيضاً على أدواتها الغير المقصودة والتي هي الإيرادات العامة من الضرائب التصاعدِيّة، والمدفوعات التحويلِيّة والإعانات الحكومية التي تُقدم لبعض القطاعات الاقتصادية، وأدوات مقصودة وهي مستوى الإنفاق الحكومِيّ ونظام الضرائب أو كلاهما معاً، كما تم التطرق إلى أبرز أهداف ومحددات السياسة المالية وهي الاستقرار الاقتصادِيّ– تحفيز النمّو الاقتصادِيّ– التخصيّص الأمثل للموارد– إعادة توزيع الدخل أما المحددات مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إدارِيّ كفؤ–وجود سوق مالي– وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية كما تم ذكر مزايا وصعوبات السياسة المالية. أما **المبحث الثاني** فقد تناولت فيه الباحثة ماهية الإنفاق الحكومِيّ بأنّه مجموع المصروفات التي تقوم الحكومة أو الهيئات التابعة لها أو شخص عام بإنفاقها في شكل كمية معيّنة من المال خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع الحاجات العامة وبناءً على ذلك يمكن تحديد خصائص الإنفاق الحكومِيّ بأنّه مبلغ نقديّ ومصدره من الحكومة وأن يهدف إلى تحقيق وإشباع حاجة عامة، وتم توضيح أهمية الإنفاق الحكومِيّ ومحدداته وقواعده كما تم التطرق إلى طرق تمويل الإنفاق الحكومي التي تتم بواسطة الضرائب والقروض العامة أو إصدار نقدي جديد وتم ذكر صور الإنفاق الحكومِيّ، أما **المبحث الثالث** والأخير كان بعنوان التصنيفات والتطورات في الإنفاق الحكومي حيث تم تصنيفه باستخدام عدد من المعايير أهمها معيار طبيعة الإنفاق الحكومي، معيار دورِيّة الإنفاق الحكومي، معيار الغرض من الإنفاق الحكومي، وتمّ التطرق إلى ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي وأسبابها الظاهرية والحقيقية.

الفصل الثاني

تحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية

تمهيد:

تعدّ المتغيرات الاقتصادِيّة الكلِيّة من المتغيرات الأساسِيّة التي تعكس الحالة الاقتصادية لأي بلد، حيث تلعب دوراً محورِيّاً في توجيه السياسات الاقتصادية وتساعد في القيام بالتحليل الاقتصادي. من بين هذه المتغيرات تبرز ثلاثة منها كأهم المؤشرات التي تعكس حالة الاقتصاد الوطني، وهي: البطالة، الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم. وإن دراسة هذه المتغيرات تتيح لنا فهم كيفية تفاعل الاقتصاد مع مختلف العوامل الداخلية والخارجِيّة. كما تسهم في توجيه صانعي القرار نحو اتخاذ خطوات فعالة لتحسين الأداء الاقتصادِيّ وتعزيز الاستقرار الاجتماعِيّ.

بناءً على ما سبق تم تقسيم الفصل تحليل المتغيرات الاقتصادِّية الكلِيّة إلى ثلاثة مباحث وفق الآتي:

- البَطّالة أسبابها وآثارها.
- الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ: القياسي والعوامل المؤثرة فيه.
- التّضخّم: أسبابه وآليات معالجته.

المَبحَث الأول

البَطّالة أسبابها ومعالجتها

تعدّ البطالة من المشكلات الاجتماعِيّة والاقتصادِيّة التي تعاني منها معظم دول العالم رغم اختلاف هذه الدول من حيث مستويات التقدم والأنظمة الاقتصادِيّة والسياسِيّة إلا إن البطالة تعدّ من المشكلات المنتشرة بشكل واسع وتعد ظاهرة عامة ومعضلة حقيقِيّة وخطرة على العالم بأكمله، وتعاني منها الدول النامية خاصة، وهي تشكل تحدياً أمام تطور اقتصاد أي بلد، وتحدث نتيجة الاختلالات في سوق العمل لاعتبارات تتعلق بجانب الطلب وجانب العرض ونتيجة ارتفاع عدد السكان وندرة الموارد المادية، وزادت حدتها في الفترة الأخيرة مع زيادة التطور التكنولوجي وأتمتة الإنتاج والاستغناء عن العامل البشرِيّ في بعض أماكن خط سير الإنتاج، فالبطالة إذن تتمثل في وجود أشخاص في المجتمع مؤهلين وقادرين وراغبين في العمل ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة عند مستويات الأجور السائدة أو زيادة عدد العاملين المتوفرين عن فرص العمل المتاحة والمعروضة، ويعد معدل البطالة في المجتمع مؤشراً اقتصادياً يعكس حالة الاقتصاد السائدة في المجتمع، فلم تعد هذه الظاهرة مشكلة العالم الثالث فقط بل المتقدم أيضاً لذلك أصبحت مشكلة كبيرة يجب معالجتها من قبل واضعي السياسات الاقتصادِيّة من خلال تحديدها كأبرز الأهداف الاقتصادِيّة التي يجب معالجتها لأيّ دولة.[1]

يتناول هذا المبحث:

- مفهوم البطالة
- أنواع البطالة

[1] علي حسن, إسلام, (2016), ***محددات البطالة في السودان خلال الفترة (1990-2014) باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ***, رسالة ماجستير منشورة, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, كلية الدراسات العليا الدراسات التجارية, السودان, ص 14.

- أسباب البطالة
- آثار البطالة
- وسائل علاج البطالة والحد منها

1.1.2.مفهوم البطالة:

يعد مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، وبما أن البطالة موضوع يفرض نفسه بشكل دائم على الساحة الدولية بكل ما يخص الحالة الاقتصادِيّة والاجتماعِيّة، نال ذلك اهتمام الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين. وعندما يتعرض أيّ شخص لهذا المصطلح يقرر على أَنّ البطالة هي (عدم التحاق الشخص بأي مهنة) لكن هذا التعريف غير واضح وغير كامل إذ لابُدّ من إعطاء هذه الظاهرة حجمها الاقتصادِيّ لذلك تُعرف البطالة على أنها: "التوقف الإجباري أو الاختياري في بعض الأحيان لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة القوة العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج".[1]

كما تُعرف البطالة أنها "عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم أنهم يبحثون ويملكون القدرات الذهنِيّة والبدنِيّة للقيام بذلك ويبحثون عن العمل ولا يجدونه".

ولكي يعتبر الفرد عاطلاً عن العمل يجب أَن تتوفر فيه شروط أهمها:

-أن يكون الفرد قادراً على العمل أي أن لا يكون مريضاً أو عاجزاً عن العمل ذهنِيّاً وبدنِيّاً

-أن يكون الفرد راغباً في العمل.

-أن يكون الفرد مستمراً بالبحث عن العمل.[2]

[1] الوزني, خالد, (2006), ***الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق***, دار وائل للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, ص 162.

[2] تركية, بهاء الدين, " **البطالة في الوطن العربي تحديد المشكلة والآثار وآليات الإنتاج**" , مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية, سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (36), العدد (4) لسنة 2014, ص ص 15-16.

"تتمثل البطالة أيضاً في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم الطلب المطلوب في المجتمع خلال فترة زمنِيّة معينة، عند مستويات الأجور السائدة، أي تتمثل البطالة في حجم الفجوة بين اليد العاملة المعروضة واليد العاملة المطلوبة"[1]

"ويقصد بالبطالة أيضاً بأنها الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوى العمل استخداماً كاملاً، ومن ثمّ يكون الناتج الفعلِيّ في هذا المجتمع أقل من الناتج الذي يمكن تحقيقه إذا استخدمت قوة العمل استخداماً كاملاً أو أمثلاً، وبذلك يمكن القول بأنّ عدم الاستخدام الكامل للقوة العاملة المتاحة والتي تتمثل في وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه ولا يجدون فرص عمل، وبالتالي لا يشاركون في عملية الإنتاج".[2]

ولشرح مفهوم البطالة بشكل دقيق تم تحديد بعض الحالات التي لا يمكن أن يعتبر فيها الأفراد عاطلين عن العمل وهي: [3]

- ✓ العمال المحبطين وهم الذين يكونون في حالة بطالة فعلية ويرغبون في العمل، ولكنهم لم يحصلوا عليه ويئسوا من كثرة ما بحثوا، لذلك تخلو عن عملية البحث عن عمل. ويكون عددهم كبيراً خاصة في فترات الكساد الدورِيّ.
- ✓ الأفراد الذين يعملون مدّة أقلّ من وقت العمل الكامل دون إرادتهم في حين بإمكانهم العمل كامل الوقت.
- ✓ العمال الذين لهم وظائف ولكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيبوا بصفة مؤقتة لسبب من الأسباب كالمرض وغيرها من الأسباب.

---

[1] Office national des statistique l,emploi et le chomage , donnes statistique, N 226, editions ONS , algerie , 1995, p 8

[2] علي حسن, إسلام, ***محددات البطالة في السودان خلال الفترة (1990-2014) باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ***, مرجع سابق, ص 16.

[3] ديوب, أكرم. شريقي, مدى. عكروش, محمد, "**العوامل المؤثرة على البطالة في سورية خلال الفترة 2001-2011**", مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية, سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (5) لسنة 2016, ص 178.

- ✓ العمال الذين يعملون أعمالاً إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة، وهم من يعملون لحساب أنفسهم.
- ✓ الأطفال، المرضى، العجزة، كبار السن والذين أحيلوا على التقاعد.
- ✓ الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون مثل الطلبة، والذين بصدد تنمية مهاراتهم.
- ✓ الأشخاص المالكين للثروة والمال القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه.
- ✓ الأشخاص العاملين بأجور معينة وهم دائمي البحث عن أعمال أخرى أفضل.
- ✓ ربات البيوت.

هذا يوضح انه ليس كل من لا يعمل عاطلٌ عن العمل، كذلك ليس كلّ من يبحث عن عمل عاطلٌ عن العمل.

وبناءً على ما سبق يمكن للباحثة أن تعرف البطالة بأنهّا الحالة التي يتعطل فيها جزء من قوة العمل بشكل لا إرادِيّ، أي هي حالة استعداد الفرد القادر على العمل إلى العمل في وقت محدد ولا يجده ضمن حدود سن المقدرة على العمل والذي حدده القانون السوري من عمر 15–60 فهذا ينتج عنه هدر للطاقة البشرية وقوة العمل وانخفاض الناتج الفعلِيّ عن الناتج الممكن تحقيقه إذا استخدمت قوة العمل استخداماً كاملاً.

2.1.2.أنواع البطالة:

هناك أنواع متعددة للبطالة تختلف باختلاف طبيعة النظر إليها، وتختلف نسب تواجد هذه الأنواع في المجتمع بناءً على درجة تقدمه الاقتصادي أو درجة تأخره وتخلفه. وستحاول الباحثة الإحاطة ما أمكن بأنواع ومسميات البطالة المختلفة وفيما يأتي بعض من هذه الأنواع المختلفة للبطالة:

1.2.1.2البطالة الاحتكاكية: يقصد بها وجود أفراد في حالة بطالة نتيجة الوقت الذي ينقضي عليهم وهم في حالة بحث عن عمل دون أن يجدوا العمل المناسب لهم، وأنها تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين

بين المناطق والمهن الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد القومي، وهي عادةً تحدث بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن عمل وأصحاب العمل وهذا النوع من البطالة هو الأكثر شيوعاً في سورية ويشكل أيضاً نصف معدل البطالة في البلدان الصناعِيّة.

ويمكن تفسير هذه البطالة باستمرار بعض العمال في التعطل بالرغم من توفر فرص عمل تناسبهم مثل: خريجي الجامعات أو عندما تقرر ربة البيت الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها ورعايتهم ...الخ يمكن أن نحدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة الافتقار إلى المهارة والخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح، كما أن صعوبة التكييف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل و التخصص الدقيق. بالإضافة إلى التغير المستمر في بيئة الأعمال والمهن المختلفة، الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة ومتجددة باستمرار.[1]

2.2.1.2.البطالة الهيكلِيّة[2]: ينشأ هذا النوع من البطالة بسبب عدم التوافق بين الكفاءات وفرص العمل وعندما تتغير أنماط الطلب والإنتاج، وذلك بسبب التحولات الاقتصادِيّة التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، أو ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة، وعليه تصبح مؤهلات العمالة غير متوافقة مع فرص العمل المتاحة، فيحدث انخفاض حاد وكبير في طلب المستهلكين، حيث ينخفض الطلب على الصناعات التقليدية ويزداد على الصناعات الحديثة فتزداد معدلات البطالة ويقترن ظهورها أيضاً بإحلال الآلة محلّ العنصر البشرِيّ ممّا يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين والشباب إلى

[1] سلامة, مجدي, **"المشكلات المتسببه في انتشار ظاهرة البطالة بين الخريجين في محافظة نابلس بالضفة الغربية من وجهة نظرهم"**, مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات, المجلد الثامن, العدد الرابع, 2018, ص 274.

[2] ليثي, محمد, وآخرون, (1997), ***مقدمة في الاقتصاد الكلي***, الدار الجامعية, مصر, ص 259.

سوق العمل بأعداد كبيرة، وفي هذه الحالة قد لا يحدث توافق بين مؤهلاتهم وخبراتهم من جهة، وما تتطلبه الوظائف المتاحة من جهة أخرى.

ويلاحظ وجود تشابه بين البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلِيّة لكونهما يرتبطان بانتقال العمال من عمل إلى أخر، ألا أن البطالة الاحتكاكية مؤقتة، والعمال المعنيون بها لديهم مهارات مرتفعة، بينما العمال الموجودين في البطالة الهيكلِيّة غير مؤهلين للعمل إلا بعد إعادة التدريب والتعليم الإضافي والتي تحتاج لمدة أطول ومعالجتها تكون أصعب.

3.2.1.2.البطالة الدورِيّة[1]: ينشأ هذا النوع من البطالة بسبب التذبذب في الدورات الاقتصادِيّة وانتقال الاقتصاد من حالة الانتعاش إلى حالة الانكماش والركود، وعجز الاقتصاد عن توفير العمل لكل من يبحث عنه، وهذا ما يسمى بالبطالة الدورِيّة، وللقضاء على هذا النوع من البطالة أو تخفيف حدة تأثيره في الاقتصاد يجب اتباع سياسات اقتصادِيّة مختلفة مثل: توسعة السياسات المالِيّة والنقدية الهادفة لزيادة الطلب، وتشجيع الاستثمار والصادرات، وزيادة الاستهلاك والإنفاق الحكومِيّ، وخفض الواردات والضرائب.

4.2.1.2.البطالة الموسمية: [2] ينشأ هذا النوع من البطالة بسبب قصور الطلب على العمال في مواسم معينة. وتنتشر هذه البطالة في الدول النامية كثيفة السكان التي تعتمد بدرجة كبيرة على النشاط الزراعِيّ الذي يتطلب عدد كبير من العمالة، ولذلك فإن تزايد العمالة في هذا القطاع يعكس نوعاً من البطالة الموسمية بسبب طبيعة النشاط الزراعي، حيث يزداد الطلب على العمال في مواسم الزراعة والحصاد وما بين تلك الفترتين يكون جزء من العمال في حال تعطل. ويواجه قطاع السياحة أيضاً هذه المشكلة في فترات انخفاض الإقبال السياحي.

---

[1] المومني, سامرة, "**دور جامعة اليرموك في الحد من ظاهرة البطالة من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا**", مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات الإنسانية والاجتماعية, المجلد (1), العدد (1), 2020, ص 156.

[2] الشيخ حسين, صطوف, (2007), ***البطالة في سورية***, دمشق, سورية, المكتب المركزي للإحصاء, ص 15.

ولذلك يلاحظ وجود تشابه بين البطالة الدورية والبطالة الموسمية بأن سبب كل منهما يرجع إلى انخفاض الطلب على العمالة، إلا أن البطالة الدورية ترجع لانخفاض الطلب الكلي، بينما يتمثل سبب البطالة الموسمية في انخفاض الطلب على العمال في مواسم معينة، وفي قطاعات محددة ومن ثم تكون أكثر انتظاماً ويمكن توقعها خلال أوقات معينة في السنة.

5.2.1.2.البطّالة المقنعة: المقصود بها زيادة حجم القوى العاملة عن الحاجة الفعلِيّة للعمل، بحيث لا يتأثر الإنتاج ولو تم الاستغناء عن ذلك الجزء الزائد من حجم القوى العاملة بمعنى أَنّ هذه الفئة من العمال تبدو ظاهرياً أنها في حالة عمل ولكنها فعلياً لا تقدم أي إضافة للإنتاج.[1]

وتزداد البطالة المقنعة ظهوراً وانتشاراً في البلدان النامِيّة التي تتميز بمحدودية فرص العمل نتيجة لضيق مجالات الإنتاج، ويمكن الحد من هذا النوع من البطالة عن طريق نقل العمالة الزائدة من قطاع إلى قطاعات أخرى وهنا يبرز دور الدولة في توفير المناخ اللازم للاستثمار.[2]

6.2.1.2.البطّالة الإجبارية: [3] هي الحالة التي ترغم العامل على ترك عمله، رغم أنّه راغب فيه وقادر عليه، وقابل بمستوى الأجر السائد. مثل تسريح العمال وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد، كما أنَّ البطالة الإجبارِيّة يمكن أَن تأخذ شكل البطالة الدورِيّة.

7.2.1.2.البطّالة الاختيارِيّة: [4] وهي تعني وجود عدد من الأفراد لديهم القدرة على العمل، ولكن ليس لديهم الرغبة في العمل وذلك عند مستوى الأجر السائد في السوق، وتعود أسبابها إلى العوامل الآتية:

---

[1] السيد , أسامة, (2007), ***مشكلة البطالة في المجتمعات العربية الإسلامية***, دار الفكر الجامعي, ط1, مصر , ص 17.

[2] بن جيمة, عمر , (2001), ***دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة***, رسالة ماجستير منشورة, جامعة أبي بكر بلقايد, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية, الجزائر , ص 61.

[3] الحجار , بسام, رزق, عبد الله, (2010), ***الاقتصاد الكلي***, دار المنهل اللبناني, ط1, بيروت, ص 327.

[4] شطي,وليد, المطيري, متعب, **"أثر النمو الاقتصادي على البطالة في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية خلال الفترة م1999-2020م)"**, المجلة العربية للنشر العلمي, العدد ثمانية وأربعون, 2022, ص 836.

- الرغبة في الحصول على أجر أعلى مما هو مدفوع فعلاً لفرص العمل المتاحة.
- البحث عن ظروف عمل أفضل تتناسب مع مؤهلات ورغبات الأفراد.
- النظرة الاجتماعِيّة المتدنية لبعض أنواع المهن والأعمال المتاحة.

8.2.1.2.البطّالة المستوردة[1]: وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلِيّة في قطاع معين بسبب انفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حالة انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

9.2.1.2.البطّالة الوافدة: يظهر هذا النوع من البطالة عندما يتوافد العديد من أبناء الدول المجاورة للبلد هاربين من البطالة التي طاردتهم في بلدهم للعمل في أي وظيفة في البلد الذي يقبلون عليه مما يجعلهم يزاحمون أبناء البلد المعنى على الوظائف المتاحة، خاصة وأنهم يقبلون بأجور تقل بكثير مما يقبله العمال المحليون، ومن هنا نشأت سلالة من البطالة نتيجة قوى العمل العاطلة بفعل أثر المزاحمة والمرتبطة بقبول أجور متدنية بشكل أساسِيّ.

10.2.1.2.البطّالة الجامدة: تمثل العاطلين الدائمين الذين لا يبحثون عن العمل حتى ولو كان موجوداً، رغم أنهم قادرون عليه، نجد ضمن هذا النوع من البطالة أغنياء الدول النامية الذين يعتمدون على فوائد أموالهم أو إيجارات عقاراتهم.

11.2.1.2.البطّالة الفنِيّة: هي تلك العمالة التي يتم الاستغناء عنها، وذلك نتيجة استخدام أساليب تكنولوجِيّة متقدمة تتطلب تأهيل علمي معين، ومهارات فنية علمِيّة وهي تحدث نتيجة للتقدم التكنولوجِيّ في وسائل الإنتاج ونظم المعلومات ووسائل الاتصالات والتي تتطلب حجم أقل من العمالة وتنتشر هذه البطالة

[1] المومني, سامرة, "**دور جامعة اليرموك في الحد من ظاهرة البطالة من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا**", مرجع سابق, ص 157.

بشكل واسع في البلدان النامِيّة، وهي تتشابه بشكل واسع مع البطالة الهيكلِيّة وتختلف بأن البطالة الهيكلية تخص الفئة العمالية غير الفنية، في حين أنّ البطالة الفنِيّة تتطلب حجماً أقل من العمال نتيجة إحلال الآلات محل العمال.[1]

إضافة لما تمّ تحديده من أنواع البطالة يضيف الباحثون التصنيفات الآتية للبطالة: [2]

12.2.1.1.بطالة المتعلمين: تنشأ عن تخريج أعداد كبيرة من حملة المؤهلات العلمِيّة العُليا والمتوسطة بدرجة تفوق احتياجات سوق العمل نتيجة التوسع في بعض التخصصات مما أدى إلى عدم التجانس بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، فقد بلغت نسبة المتعطلين الحاصلين على شهادة الثانوية فما فوق في سورية نحو 27% من إجمالي العاطلين لعام 2003.

13.2.1.2.البطالة النوعية القسرِيّة الدائمة: تتمثل في التعطل المفروض على المرأة بشكل إجباري في كثير من المجتمعات المتخلفة بقوّة العادات والتقاليد لتصل إلى أكثر من 50% من القوة العاملة المنتجة وبالتالي تعطيلها عن أخذ دورها في العملية الإنتاجية وقصرها على الاستهلاك.

3.1.2.أسباب البطالة:

تعدّ مشكلة البطالة تعد من أخطر المشاكل التي تهدد استقرار وتماسك أي بلد، لكن أسباب البطالة تختلف من مجتمع إلى آخر حتّى أنّها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة لأخرى، فهناك أسباب اقتصادِيّة وأسباب اجتماعِيّة وأخرى سياسِيّة ولكن كل منها يؤثر في المجتمع ويزيد من تفاقم مشكلة البطالة، وانطلاقاً من هذا التنوع والاختلاف في الأسباب يمكن للباحثة أن تحصر ذلك فيما يأتي:

---

[1] عمار, نجاح, (2018), ***البطالة لدى خريجي الجامعة: أسبابها وآثارها الاجتماعية والاقتصادية***, رسالة ماجستير منشورة, جامعة 8 ماي 45-قالمة, كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية, الجزائر, ص ص 37-38.

[2] منصور, فاتن, (2014), ***البطالة وأثرها على التنمية الاجتماعية(دراسة ميدانية لمحافظة اللاذقية)***, رسالة ماجستير منشورة, جامعة تشرين, كلية الاقتصاد, سورية, ص ص, 35-36.

1.3.1.2.الزيادة السكانِيّة: إن التزايد غير المخطط للسكان تنجم عنه آثار سلبية فيؤثر ذلك في قطاعات الدولة بشكل مباشر، وهذه الزيادة غير متناسبة مقارنةً بمعدلات النمّو الاقتصادِيّ المتواضع وتنتج عن هذه الزيادة مشاكل كبيرة تؤثر بالأفراد بشكل سلبي، أي أن زيادة معدل النمّو الاقتصادِيّ بمعدل أقل من زيادة معدل النمو السكاني ينتج عنه زيادة مستمرة في أعداد العاطلين عن العمل، كما أن ارتفاع عدد السكان دون القدرة على استثمارهم في عملية الإنتاج يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة.

2.3.1.2.زيادة معدلات الهجرة الداخلِيّة إلى المدينة: ينتج عن تزايد معدلات تيارات الهجرة من المناطق الريفِيّة إلى المدينة تفاقم مشكلة البطالة في المدينة خاصة أن هذه الظاهرة تؤدي إلى زيادة معدل الباحثين عن العمل في المدِنّة، وبالتالي عدم توفر الخدمات في المناطق الريفِيّة مما سبب في ارتفاع معدلات الهجرة منها وزيادة حجم البطالة في المدِنّة أيضاً وانتشار الكثير من المشاكل الاقتصادِيّة والاجتماعِيّة في الريف والمدينة.

3.3.1.2.تفاقم أزمة المديونِيّة: تعدّ المديونِيّة من أكبر المشاكل التي تعاني منها العديد من الحكومات، وما ينتج عنها من آثار سلبية منها انخفاض حجم الإنفاق الاستثماري وتأثيره السلبي على النمو الاقتصادي وبالتالي انخفاض فرص التوظيف أمام طالبي العمل سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص. [1]

4.3.1.2.ضعف نظام التعليم: من الأسباب أيضاً التي تؤدي إلى البطالة الخلل في السياسات التعليمية التي تتبعها الحكومة فالجامعات تعمل دون خطة لِتُخرج كل عام آلاف الخريجين من تخصصات لا يحتاج إليها المجتمع أو يحتاج إليها بمعدلّ منخفض من الخريجين، مما أدى إلى ضياع في أوقات الخريجين وبالتالي معدل البطالة يأخذ بالزيادة.

[1] بن علاق, إسماعيل, (2015), ***أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة 2000-2014***, رسالة ماجستير منشورة, جامعة محمد خيضر, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية, الجزائر, ص ص 55-56-57.

5.3.1.2.عدم الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعِيّة: إنَّ عدم الاستغلال الأمثل للموارد والثروات الطبيعِيّة يعدّ من أحد أسباب البطّالة والسبب في ذلك ندرة المنظمين وضعف المدخرات وسوء توجيهها وضعف الحافز على الاستثمار لضيق السوق المحلِيّ والتخلف التكنولوجي.

6.3.1.2.خروج المرأة للعمل: إن خروج المرأة للعمل من بين العوامل المسببة لتفاقم مشكلة البطالة، فالحديث عن المساواة بين المرأة والرجل وبروز ظاهرة المرأة المعيلة وإنفاقها على أسرتها أدى إلى خروجها إلى سوق العمل، فلذلك أصبحت تنازع الرجل في الحصول على الوظيفة، وإن النمو السكاني المتسارع وعدم التمكن من توفير فرص عمل لقوة العمل، والهجرة الجماعية الداخلية ساهموا جميعاً في رفع معدلات البطالة، فإن أيضاً خروج المرأة ودخولها إلى مجالات العمل أدى إلى استمرار تزايد رفع معدلات البطالة.

7.3.1.2.التقدم التكنولوجي واستخدام الآلة: يؤدي التقدم التكنولوجي إلى استحداث فنون إنتاجية ونوعيات جديدة من السلع تحل محل الفنون الإنتاجية والسلع القديمة وأيضاً إحلال الآلة محل الإنسان وهو ما يترتب عليه الاستغناء عن خدمات العديد من العمال الذين كانوا يعملون في مجال الإنتاج القديم.

ومن الأسباب الأخرى للبطالة أيضاً الركود الاقتصادِيّ خاصة في البلدان النامية وذلك بسبب الظروف الاقتصادِيّة، وكذلك تخلي الحكومة عن الالتزام بتعيين الخريجين وتقليص التوظيف الحكومي، وكذلك تقليص دور الحكومة في النشاط الاقتصادِيّ أدى إلى خفض موازي في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه الخدمات، وأيضاً رفع سن التقاعد هذا بدوره يؤدي إلى تقليص الطلب على الموظفين الشباب والخريجين الجدد. وإن عدم تحديث وتطوير أساليب وطرق العمل وعدم التوسع في أماكن الإنتاج وسوق العمل، وتوظيف وعمل بعض الشباب في أعمال وأشغال مؤقتة وبأجور متدنية وبدون عقد وتأمينات وقلة الكفاءة

في الاستخدام والاستغلال الرشيد للموارد المتاحة جميعهم ساهموا في زيادة تفاقم مشكلة البطالة.[1]

4.1.2.آثار البطّالة:

تعد البطالة من الظواهر غير المرغوب بها في أيّ مجتمع، وذلك نظراً لما تخلفه من مخاطر وما تعكسه من آثار سلبِيّة على الأفراد والمجتمع على حدّ سواء، ومن هذه الآثار:

1.4.1.2.الآثار الاقتصادِيّة: يمكن حصر الآثار الاقتصادية على العموم في النقاط الآتية:

أ-إن البطالة يرافقها ارتفاع عبء الإعالة بسبب انخفاض المنتجين وارتفاع المستهلكين الذين من ضمنهم العاطلين عن العمل، وهذا يؤدي إلى انخفاض مستويات المعِيّشة وانخفاض الادخار والقدرة على الاستثمار وبالتالي انخفاض القدرة الإنتاجية ومن ثم انخفاض الإنتاج والدخل القومِيّ.

ب-ارتفاع معدل البطالة يؤدي إلى انخفاض مستوى المعِيّشة نتيجة انخفاض مستوى الأجر وبالتالي انخفاض الدخل لأن البطالة تمثل عرض العمل يفوق الطلب عليه.[2]

ج-هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم فهذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم أو خبرتهم، لأن المهارة والخبرة تطور بالممارسة.[3]

د-الهدر في الموارد الإنتاجِيّة لأن البطّالة تمثّل موارد إنتاجِيّة غير مستغلة استغلالاً كاملاً وهذه الحالة لا يمكن تعويضها بإرجاع عجلة الزمن إلى الوراء ولذلك فهي تمثّل خسارة مادِيّة وهدر في الموارد الإنتاجِيّة غير المستغلة.[4]

---

[1] بن بوبكر, رضوان, (2017), ***أزمة البطالة في ولاية ورقلة 2004-2016 (حالة وكالة التشغيل الولائية بورقلة)***, رسالة ماجستير منشورة, جامعة قاصدي مرباح ورقلة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, الجزائر, ص ص 26-29.

[2] خلف,فليح حسن, (2007), ***الاقتصاد الكلي***, جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع, عمان, الأدن, ص 335.

[3] عبد الرحمن يسري, أحمد, (2004), ***النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية***, ط2 الدار الجامعية, الإسكندرية, ص 221.

[4] سلمان, مصطفى, وآخرون, (1997), ***مبادئ الاقتصاد الكلي***, الدار الجامعية, مصر, 261.

2.4.1.2. الآثار الاجتماعية والنفسية والسياسية: إنّ للبطالة آثاراً اجتماعيةً ونفسيةً وسياسيةً لا تقل أهميةً عن الآثار الاقتصادِيّة وتتمّثل في:

- التخلف الاجتماعِيّ نتيجة عدم قدرة القوة المُتعطلة عن العمل على إشباع الحاجات الأسرِيّة والمتمثلة في الرعاية الصحِيّة والتعليم والإطعام والمسكن.
- تأخر سن الزواج حيث لا يمتلك سكن وغير ذلك مما يترك آثار سلبية على الإناث والذكور.[1]
- ارتفاع معدّلات الجريمة بين العاطلين عن العمل، حيث أثبتت الدراسات الإحصائية أن للبطالة ارتباط وتأثير مباشر على معدلات الجريمة في المجتمع.
- أن فترات البطالة الطويلة لها تأثير في ارتفاع السرقات وتناول المخدرات والمسكرات والتدخين بين العاطلين عن العمل.
- ارتفاع في حالات الأمراض النفسية بين العمال العاطلين عن العمل التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي وحالات الانتحار والطلاق وما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية كالتفكك العائلي في المجتمع وتشرد الأطفال أو انحرافهم الأخلاقي.[2]
- عدم مقدرة الحكومة على مواجهة تفاقم مشكلة البطالة يفقدها ثقة مواطنيها بها، وضعف الوحدة الوطنِيّة والشعور الوطنِيّ والانتماء تجاه الوطن وأفراد المجتمع.[3]

---

[1] رحيمي, عيسى. قرقاد, عادل. العايب, نصر الدين, ***" ظاهرة البطالة: مفهومها , أسبابها وآثارها" ,*** مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية, عدد: 00 السنة 2018, ص 149.

[2] العيسى, نزار سعد الدين. قطف, إبراهيم سليمان, (2006), الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات, الطبعة الأولى, دار الحامد للنشر والتوزيع, الأردن, ص 249.

[3] الصديق, سقاي محمد,(2018), ***محددات البطالة في الجزائر : دراسة قياسية ,*** رسالة ماجستير منشورة, جامعة محمد بوضياف, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية, الجزائر, ص 30.

5.1.2. وسائل علاج البطالة والحدّ منها: [1]

إن مشكلة البطالة تتطلب من الحكومة وضع حلول لها بسبب آثارها الاقتصادِيّة والاجتماعِيّة والسياسية، وتحاول الباحثة إيجاز وسائل الحد من البطالة فيما يلي:

- إعادة هيكلة الاقتصاد بما يتناسب مع عناصره الإنتاجِيّة وبأسلوب يواكب التطور التكنولوجِيّ، وتخطيط التعليم والتدريب بما يلائم تلك الهيكلة الاقتصادِيّة.
- دعم الأنشطة الإنتاجية وفتح مشاريع إنشائية لاستيعاب قدر كبير من العمالة ممّا يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلِيّ ليحرّك الطلب.
- فتح مراكز تدريب لتأهيل من لم تواكب قدراتهم التقدم التكنولوجِيّ واستخدام الآلة.
- دعم التعاونيات من قبل الحكومة وتشجيعها كي تمتص جزءً من البطالة.
- صياغة قوانين تنظم العمل الإضافي وأعمال المتقاعدين وتنظيم عمل المرأة.
- دعم صغار المنتجين من حرفيين وفلاحين وعدم التضييق على الباعة المتجولين.
- دعم العاطلين عن العمل لمساعدتهم على الإنفاق الاستهلاكي الذي يدعم الإنفاق الكلي مما يزيد الطلب الفعال ويحرك الاقتصاد.

[1] داود, حسام. سلمان, مصطفى. الصعيدي, عماد. عقل, خضر, (2000), ***مبادئ الاقتصاد الكلي***, الطبعة الأولى, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, الأردن, ص 261.

المَبحثَ الثاني

النَّاتج المحلي الإجمالي: القياسي والعوامل المؤثرة فيه

يعدّ الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي يستخدم في التحليل الاقتصادِيّ ويعكس أيضاً إجمالي نشاط الدولة وأداءها الاقتصادي خلال فترة زمنية محددة، وزيادة معدلات النمو في هذا الناتج تنعكس بدورها على الوضع الاقتصادي العام للدولة من حيث رفع مستوى المعيشة ومستوى التشغيل، وزيادة الصادرات والتراكم الرأسمالِيّ، وتدفق الاستثمارات، وغيرها.[1] ويعدّ الناتج المحلي الإجمالي جزء من الحسابات القومية التي تعد بمثابة مجموعة من الإحصاءات التي تتيح أمام صانعي السياسة إمكانية تحديد إذا كان الاقتصاد يشهد حالة من الانكماش أو التوسع، أو حتى تقويم النشاط الاقتصادي ومدى كفاءته وتوجيه وتحفيز الاقتصاد القومِيّ نحو النمو والتطور.[2] وغالباً ما يصيب مفهوم الناتج المحلي الإجمالي لبس بينه وبين المفاهيم الاقتصادية الأخرى ذات العلاقة به. لذلك يتناول هذا المبحث:

- مفهوم الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ.
- أنواع الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ.
- أهمية الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ.
- العوامل المحددة لحجم الناتج المحلي الإجمالِيّ.
- مكونات الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ وطرق قياسه.
- صعوبات التي تواجه حسابات الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ.

---

[1] محمد سلام, عبد النبي محمد, (2014), ***تحليل ودراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت دراسة مقارنة بين مصر والسعودية***, جامعة كفر الشيخ. مصر Research gate, ص 4.

[2] محمد, معتز آدم عبد الرحيم (2018), ***تقييم أثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة 1997-2016م***, أطروحة دكتوراه منشورة, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, كلية الدراسات العليا, السودان, ص 51.

1.2.2.مفهوم الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ:

يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة كميات الإنتاج الإجمالِيّ من السلع والخدمات لإشباع حاجات المجتمع وتحقيق مستوى مرتفع من الرفاهية كما يهدف إلى تحقيق زيادات سريعة في الإنتاج وتخفيض معدلات البطالة والمحافظة على استقرار الأسعار[1]. ويعد الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ من أهم المقاييس ضرورةً لمقارنة الأداء الاقتصادِيّ بين الدول أو ضمن الدولة نفسها، حيث يعكس حجم الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ مدّى القيمة التي أضيفت إلى الاقتصاد في جميع قطاعاته الإنتاجِيّة والخدمِيّة[2]، ومن هنا جاءت أهمية دراسة الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ بشكله السلعِيّ والخدمِيّ والذي يمكن تعريفه بأنّه القيمة الإجمالِيّة للسلع والخدمات النهائِيّة المنتجة في الاقتصاد المحلي خلال فترة معينة من الزمن.[3]

ويعرف بأنّه كمية السلع والخدمات النهائِيّة التي تنتج في بلد معين خلال فترة زمنِيّة معِيّنة وعادة ما تكون سنة، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي هو مفهوم جغرافي يرتبط بالأنشطة الإنتاجية التي تتم داخل الحدود السياسية لذلك البلد بغض النظر عمن يملك هذه الخدمات الإنتاجية سواء كانوا من المواطنين أو الأجانب، وبناءً على ذلك لا تدخل في حساب الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ ايه سلعة أو خدمة يتم إنتاجها خارج البلد. [4]

كما يعرف بأنه "مجموعة القيمة المضافة في الاقتصاد خلال فترة معينة عادةً ما تكون سنة، وتُعرف القيمة المضافة على أنّها قيمة الإنتاج الإجمالي مطروحاً منه قيمة السلع الوسِيطّة المستخدمة في تصنيعه، ويشير

---

[1] البياتي, طاهر فاضل. الشمري, خالد توفيق, (2009), ***مدخل إلى علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكلي***, ط 1, دار وائل للنشر, الأردن, ص 245.

[2] دللول, محمد إياد, (2014), ***أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في سورية للفترة 2010/2000***, أطروحة دكتوراه منشورة, جامعة دمشق, كلية الاقتصاد, سورية, ص 45

[3] David. A, (2008), **Macroeconomic Theory and Policy.** 2nd Edition, Simon Fraser University, p 2.

[4] Mankiw, N.G, (2004), **macroeconomic,** New York, first printing, p: 502.

هذا التعريف إلى أَنّ قيمة السلع والخدمات النهائية يمكن أيضاً اعتبارها مجموع القيمة المضافة من قبل جميع المؤسسات في الاقتصاد".[1]

كما عرفهُ الآخرون على أنه: "يمثل قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق (القيمة السوقِيّة) التي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلِيّ في فترة زمنية معينة (عادةً سنة) ولا يشمل إلا ما ينتجه الأفراد في الداخل بينما ما ينتجه العاملون في الخارج لا تدخل في حسابات الناتج".

وبشكل عام فإن الناتج المحلي الإجمالي GDP: "يمثل مجموع القيم المنتجة خلال سنة واستناداً لذلك يمكن تحديد خصائص الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ بما يأتي:

- يمثل الناتج قيم مجموع السلع المنتجة من الأغذية والألبسة ومواد البناء وغيرها، وجميع الخدمات محددة بأسعارها كالصحة والتعليم والثقافة والرياضة.
- تهمل قيم السلع الوسِيّطة التي تدخل في الإنتاج وذلك تجنّباً للازدواجية.
- يحسب الناتج بالقيم السوقية.
- يحسب الناتج فقط في إطار المساحة الجغرافِيّة ويدخل ضمنه ما ينتجه المقيمون وغير المقيمين أي كلّ ما ينتج في هذا الإقليم سواء كان مملوكاً محلِيّاً أو خارجِيّاً.
- لا تظهر في حسابات الناتج النشاطات الممنوعة أو الاقتصاد الخفي أو حتّى الخدمات المنزلِيّة غير المقوَّمة بالنقد ولا تظهر في السوق بشكل نظامِيّ".[2]

وبناءً على ما سبق يمكن للباحثة أن تعرف الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ بأنّه القيمة السوقية للسلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافِيّة لذلك البلد وبغض النظر عن جنسيتهم

[1] Blanchard. O, (2017), **Macroeconomics,** 7 edition, united states of America: pearson education, p: 33.

[2] كنعان, علي, (2009), ***الاقتصاد المالي***, منشورات جامعة دمشق, كلية الاقتصاد , ص ص 35-36.

سواء كانوا من مواطني البلد أو من أجانب وغالباً خلال سنة واحدة، وهذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي يتحدد احتسابه بالرقعة الجغرافِيّة لذلك البلد وهذا ما يميزه عن الناتج القومي الإجمالي والذي هو عباره عن إجمالي القيم النقدِيّة للسلع والخدمات النهائِيّة المنتجة من قبل مواطني البلد سواء كانوا مقيمين داخل البلد أم خارجه باستثناء القيم النقدِيّة للسلع والخدمات المنتجة من قبل الأجانب خلال فترة زمنِيّة عادةً ما تكون سنة.

2.2.2.أنواع الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ:

1.2.2.2.الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ بسعر السّوق: يتمّ تقدير الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ على أساس الأسعار السائدة أي على أساس أسعار السوق الجارية للسلع والخدمات النهائية، خلال فترة تقدير الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ، ولكن تشمل هذه الأسعار الضرائب غير المباشرة المفروضة على هذه السلع والخدمات مما يجعل هذا السعر أكبر من السعر الذي يحصل عليه المنتج النهائي لتلك السلعة أو الخدمة بمقدار تلك الضريبة، كما تبين أَنّ قيمة الناتج المحلِيّ بسعر السوق سوف تكون أقلّ في حال دفع دعم أو إعانات لمنتجي بعض السلع والخدمات.[1]

2.2.2.2.الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ بسعر التكلفّة: هو عبارة عن قيمة الناتج المحلِيّ بسعر السّوق مطروحاً منه قيمة الضرائب غير المباشرة، ومضافاً إليه قيمة الدعم وإعانات الإنتاج.[2]

ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة الآتية:

الناتج المحلِيّ بسعر التكلفة=الناتج المحلي بسعر السوق–الضرائب غير المباشرة+إعانات الإنتاج

[1] عبد الرحمن, إسماعيل. عريقات, حربي, (2004), ***مفاهيم ونظم اقتصادية***, ط1, دار وائل للنشر والتوزيع, الأردن, ص ص 70–71.

[2] عريقات, حربي, (2006), ***مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي***, ط1, دار وائل للنشر والتوزيع, الأردن, ص 61.

3.2.2.2.الناتج المحلي الإجمالِيّ الاسمِيّ: هو عبارة عن مجموع حاصل ضرب الكميات المنتجة من السلع والخدمات في ذلك العام بأسعارها في نفس العام. وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي يحسب على أساس القيمة السوقِيّة لأسعار السلع والخدمات المنتجة في كل عام. وفي حال ارتفاع الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ مع عدم تغير كمية السلع والخدمات فإنّ يرجع ذلك إلى ارتفاع مستوى العام للأسعار (التضخم)[1]

ويحسب كما يلي:

$$GOD=\sum^{n}_{i=1} P_iQ_i$$

حيث **GOD:** الناتج المحلِيّ الاسمِيّ، **P:**الأسعار، **Q:** الكميات.

4.2.2.2.الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ الحقيقِيّ: حتّى نتمكّن من إجراء مقارنات معقولة للناتج المحلِيّ الإجمالِيّ مع مرور الوقت، لابد من أخذ تأثير التضخم بعين الاعتبار. فإذا ارتفعت الأسعار إلى الضّعف خلال السنة فإنّ الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ الاسمِيّ سيتضاعف أيضاً بالنسبة ذاتها، ولتخفيف من تأثير التّضخّم، فإننا نقسم الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ الاسمِيّ على مؤشر الأسعار، ونحدد الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ الحقيقِيّ على أنّه إجمالِيّ الناتج المحلِيّ الاسمِيّ مقسوماً على مؤشر السعر.[2]

وبالتالي فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يقيس دخل كل فرد في الاقتصاد (وهو معدّل حسب مستوى الأسعار).[3]

وبالتالي يمكن القول أن الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ الحقيقِيّ هو الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ الاسمِيّ مع استبعاد تأثير التّضخّم. ويحسب كما لآتي:

$$\text{Real GDP= (GDP/PR).100}$$

[1] محمد, معتز آدم عبد الرحيم, ***تقييم أثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة 1997-2016م***, مرجع سابق, ص ص 55-56.

[2] Jochumzen,P,(2010), **Essentials of Macroeconomic**, London Business School, p22.

[3] Mankiw, G, (2010), **Macroeconomics**, seven edition, Harvard University, p5.

حيث **PR:** مؤشر الأسعار.

ويعتمد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مجموعة من المدخلات وهي:

- رأس المال المادي: الآلات ومرافق الإنتاج المستخدمة في الإنتاج.
- العمل: عدد الساعات التي تعمل في الاقتصاد بأكمله.
- رأس المال البشري: المهارات والتعليم المجسدين في قوة العمل الاقتصادِيّة.
- المعرفة: المخططات التي تصف عملية الإنتاج.
- الموارد الطبيعية: النفط والفحم والرواسب المعدنية الأخرى، الأراضي الزراعية والغابات وغيرها من الموارد.
- البنية التحتِيّة الاجتماعِيّة: المناخ العام للأعمال، والبيئة القانونِيّة، وأية ميزات ذات صلة بالثقافة.

وبالتالي كلّما زادت هذه المدخلات زادت المخرجات وبالتالي ازداد الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ.[1]

3.2.2.أهمية الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ:

إن دراسة الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ لها أهمية كبيرة، إذ يعتبر مقياساً لإنتاج البلد من البضائع والخدمات، كما أنّه من أهم المؤشرات العامة الدالة على تطور الوضع الاقتصادي وعلى نجاح السياسة الاقتصادِيّة التي تتبعها الدولة، ويمكن حصر أهمية الناتج المحلي الإجمالي بالنقاط الآتية:

- تشخيص واقع الاقتصاد موضوع الدراسة ومقارنته بالاقتصادِيّات الأخرى من حيث التخلف أو التقدم في كفاءة النمّو.
- متابعة التقلبات الاقتصادِيّة (الدورية وغير الدورية) ، قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.
- تشخيص واقع النظام الاقتصادِيّ من خلال تحديد العلاقة أو النسبة بين القطاعين العام والخاص باستخدام مؤشر الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ.
- يعد الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ مؤشراً مهماً في إعداد السياسات الخاصة بالسكان، وذلك لأنَّ مُعدّل نمو السكان يمثّل دوراً سلبياً عند تحديد معدّلات نصيب الفرد من الدخل القومِيّ.[2]

---

[1] Cooper.R, (2012), **Theory and Applications of Macroeconomics**, (v.1.0), Creative Commons by -nc-sa 3.0 , p 159.

[2] محمد, معتز آدم عبد الرحيم, ***تقييم أثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة 1997-2016م***, مرجع سابق, ص ص 54-55.

- الناتج المحلي الإجمالي يلخص النشاطات الاقتصادِيّة التي قام بها المجتمع خلال فترة معينة غالباً سنة.
- الناتج المحلي الإجمالي يلخص ما تحصلت عليه عناصر الإنتاج من عوائد نتيجة مساهمتها في الإنتاج المحلي.
- الناتج المحلي الإجمالي يعتبر مؤشر اقتصادي هام يمكن استخدامه في التحليلات الاقتصادِيّة ووضع الخطط والسياسات التنموية، ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالِيّة.
- الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ بطريقة الإنفاق، يمكّن من معرفة توجهات الاستهلاك للقطاعات الرئيسِيّة والمستهدفة.
- تستخدم السلاسل الزمنِيّة للناتج المحلِيّ الإجمالِيّ لإجراء التنبؤات الاقتصادِيّة الهامة لمتخذي القرارات.
- يمكن استخدام مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلِيّ الإجمالي كمقياس لمستوى المعيشة بشكل تقريبِيّ.[1]

4.2.2.العوامل المحددة لحجم الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ:

- الظروف الطبيعية التي لا يستطيع الإنسان السيطرة عليها والتنبؤ بها مثل الزلازل والظروف الجوِيّة والمناخِيّة المختلفة.
- الاستقرار السياسي للدولة والذي يؤثر على كمية وقيمة ما ينتج من السلع والخدمات فالحروب مثلاً لها أثر مدمر على الناتج القومي الإجمالي من خلال تدمير المصانع والبنية التحتية.
- كمية ونوعية الموارد الاقتصادِيّة والتي تحدد كمية ونوعية ما ينتج وبالتالي قيمة الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ.
- مستوى كفاءة عوامل الإنتاج التي يمتلكها البلد.
- علاقة عناصر الإنتاج والبيئة المحيطة ومدى تطبيق الحكومة لمبدأ تقسيم العمل في الإنتاج والتقدم التكنولوجِيّ.[2]

---

[1] النعيمي, سعد أحمد عبد الرحمن, (2018), **"مقارنة بين الطرائق الإحصائية المستعملة للتنبؤ بحجم الناتج المحلي الإجمالي العراقي للقطاعين (العام والخاص) للفترة (2016-2025)"**, مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية, المجلد 24, العدد 107, ص ص 596-597.

[2] ابدجمان. مايكل, (1998), ***الاقتصاد الكلي والنظرية السياسية***, دار المريخ للنشر, المملكة العربية السعودية, الرياض, ص 44.

5.2.2.مكونات الناتج المحلي الإجمالي وطرق قياسه: [1]

لحساب الناتج المحلي الإجمالي لابد من توضيح نموذج التدفق الدائري للدخل يُفترض بدايةً أن الاقتصاد بسيط يحتوي على قطاعين: القطاع العائلي وقطاع المنتجين، مع افتراض أَنّ كُلّ الدخل الذي يتحصّل عليه القطاع العائِليّ يُنفق على السلع الاستهلاكية والخدمات، حيث يوجد تدفق من التعاملات أو المبادلات تجري بين القطاع العائِليّ وبين قطاع المنتجين. لكن اذا انتقلنا إلى الوضع الأكثر واقعية فلابد من أن نأخذ في الحسبان قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى، كالقطاع الحكومِيّ والقطاع الخارجي (الصادرات وواردات) بجانب قطاع المنتجين والقطاع العائلي. فنلاحظ أَنّ القطاع العائِليّ لم يعد ينفق دخله على الاستهلاك فقط، بل يوزع كما الآتي:

أ–استهلاك السلع والخدمات: أي الإنفاق الاستهلاكِيّ الخاص الذي تذهب قيمته مباشرة إلى قطاع المنتجين (السهم رقم 1).

ب–الادخار: وهو جزء مقتطع أو متبقٍ من الدخل بعد الاستهلاك لغرض الإنفاق في المستقبل، أو لكي يستثمر. ومن ثم يجد طريقه إلى السوق المالِيّ الذي من وظيفته تجميع المدخرات وجعلها في متناول المستثمرين على هيئة قروض تستخدم في شراء سلع استثمارية، هذه السلع تمثّل جزءاً من الناتج المحلِيّ، ومن ثم تذهب قيمته إلى قطاع المنتجين. كما يوضحه (السهم رقم 2)

ج–صافي الضرائب: وهو الجزء المُقتطع من الدخل الذي يذهب مباشرةً إلى الحكومة لتمويل إنفاقها على السلع والخدمات التي تقوم بشرائها من المنتجين، (كما في السهم رقم 3) وإن الحكومة تقوم بمدفوعات الضمان الاجتماعِيّ للمسنين وهؤلاء يمثّلون جزءاً من القطاع العائِليّ فإننا نقوم بطرح ما يتسلمه القطاع العائِليّ على هيئة ضمان اجتماعِيّ ممّا يقوم بدفعه من ضرائب للحكومة ونحصل على صافي الضرائب.

د–الواردات: أخيراً يقوم القطاع العائِليّ باستيراد جزء من السلع والخدمات من الخارج غير متوفرة محلِيّاً، وفي المقابل يقوم قطاع المنتجين بتصدير بعض السلع والخدمات المنتجة محلِيّاً إلى الخارج. كما يوضحه (السهم رقم 4).

[1] الحبيب, فايز بن إبراهيم, (2022), ***مبادئ الاقتصاد الكلي***, ط7, دار العبيكان للنشر, الرياض, ص 86, ص 88.

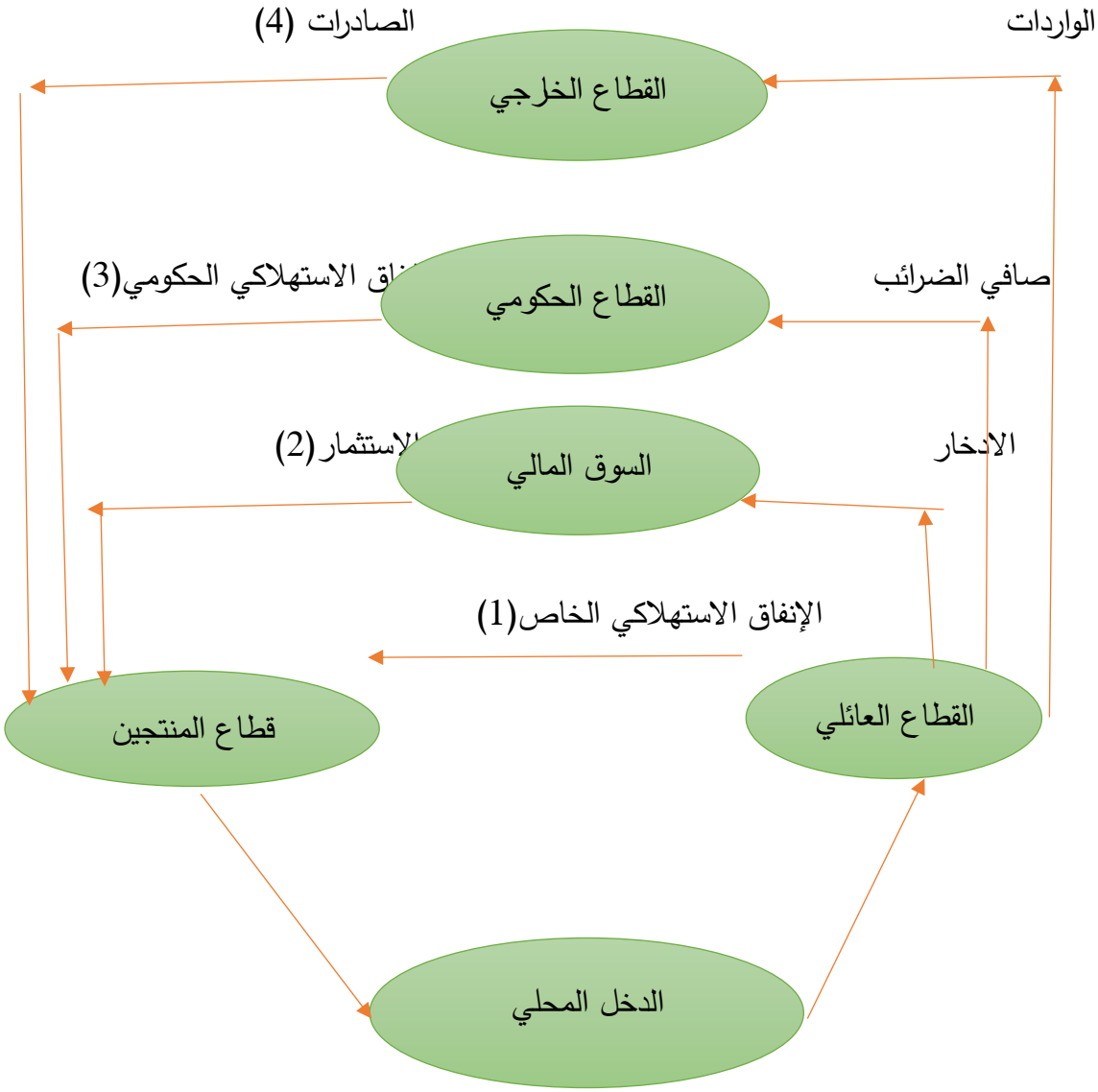

الشكل رقم (1.2.2) نموذج التدفق الدائري للدخل

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع السابق ص89.

من هذا التدفق الدائري نلاحظ أن الناتج المحلِيّ تم الإنفاق عليه عن طريق الدخل المحلِيّ الذي تحصل عليه القطاع العائلي وبعبارة أخرى:

الناتج المحلِيّ= الإنفاق المحلِيّ= الدخل المحلِيّ

اعتماداً على ما سبق يقاس الناتج المحلِيّ بثلاث طرق هي:

1.5.2.2.طريقة الناتج: يتم قياس الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ وفق هذه الطريقة بأسلوبين هما:

1. طريقة الناتج النهائي: يتمّ قياس الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ وفق هذه الطريقة باحتساب قيم السلع والخدمات بشكلها النهائي والمنتجة في الاقتصاد الوطنِيّ خلال سنة، دون احتساب قيم السلع الوسيطة، لأنها تستخدم

مرة أخرى في العمليّة الإنتاجيّة أو في الفترة نفسها، ورغم سهولة هذه الطريقة إلا أنها لا تظهر جميع المراحل التي مرت بها السلعة في إنتاجها إلا المرحلة الأخيرة التي أخذت فيها السلعة شكلها النهائِيّ، وهذا يعني أن هذه الطريقة تستبعد احتساب قيم السلع الوسيطة والتي تشكل نسبة كبيرة من قيمة الإنتاج النهائِيّ.[1]

ويتم احتساب الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ بطريقة الناتج النهائِيّ من خلال المعادلة التالية:

الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ= الكمية المُنتجة من السلع والخدمات النهائية * السعر

2. طريقة القيمة المضافة: يتم قياس الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ وفق هذه الطريقة من خلال احتساب القيم المضافة المتحققة في كل نشاط اقتصادي، وفي كل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة، وفي جميع القطاعات الاقتصادِيّة،[2]ويجب عند تقدير القيمة المضافة لنشاط إنتاجي لمنشأة ما خلال فترة إنتاجية معينة أن نحدد أولاً القيمة الإجمالِيّة لإنتاج هذه المنشأة خلال الفترة الإنتاجية المحددة ثم نقوم باستقطاع قيمة مستلزمات الإنتاج التي اقتضاها ظهور هذا الإنتاج خلال الفترة الإنتاجِيّة المعينة.[3]

وتحسب القيمة المضافة من خلال المعادلة التالية:

القيمة المضافة= القيمة الإجمالِيّة للإنتاج– قيمة مستلزمات الإنتاج (السلع الوسيطة)

2.5.2.2.طريقة الدخل: يتم قياس الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ وفق هذه الطريقة من خلال احتساب مجموع عوائد عناصر الإنتاج التي ساهمت في الإنتاج،[4]أي أن الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ هو عبارة عن:

1. الأجور: وتعد من أكبر مكونات الدخل وتشمل إجمالِيّ الأجور والرواتب والعلاوات المدفوعة من قبل القطاع التجاري والحكومات إلى القوى العاملة.

2. ريع الأرض: وهي المبالغ التي يتلقاها القطاع العائلِيّ نتيجة تأجير الممتلكات أو استغلالها.

---

[1] الوادي, محمود حسين. العيساوي, كاظم جاسم, (2007), ***الاقتصاد الكلي, تحليل نظري وتطبيقي***, ط1, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, الأردن, ص 18.

[2] المرجع السابق نفسه, ص 18.

[3] داود,حسام. وآخرون, (2005),***مبادئ الاقتصاد الكلي***, ط3, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, الأردن, ص55.

[4] عبد الفراج, آمال عبد الفتاح, (2009), ***العلاقة بين النمو في معدل الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاجتماعية 1992-2002***, رسالة ماجستير منشورة, جامعة الخرطوم, ص 17.

3. الفوائد: وهي التدفقات النقدية من القطاع التجاري للقطاع المصرفِيّ.[1]

4. دخول المالكين من غير المساهمات في الشركات.

5. عوائد المساهمين من غير استثماراتهم في الشركات.

6. اهتلاك رأس المال.

7. الضرائب التجارية غير المباشرة مثل ضريبة المبيعات، رسوم الرخص والتصاريح.

8. أرباح الشركات والأرباح المحتجزة وهي أرباح تحتجز في الشركات بغرض التوسع. [2]

وفي حال ازدواجية ملكية عناصر الإنتاج في شخص واحد فإن الدخل المتولد في العملِيّة الإنتاجِيّة يدرج في فقرة واحدة تسمى دخول المالكين،[3]وبذلك يتكون الدخل الكلِيّ من:

الدخل الكلِيّ= الأجور+ الفوائد + الريع أو الإيجار + الأرباح + دخول المالكين

3.5.2.2.طريقة الإنفاق: يتم قياس الناتج المحلي الإجمالي وفق هذه الطريقة من خلال جمع نفقات الاستهلاك النهائي للقطاع العائلِيّ والشركات والقطاع الحكومِيّ بالإضافة إلى نفقات الاستثمار ورصيد صافي التجارة الخارجِيّة مع الخارج (الفرق بين الصادرات والواردات).[4]وهنا يتم تقسيم الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ إلى أربع مجموعات إنفاقِيّة من السلع والخدمات وفيما يلي نبحث عن طبيعة ومكونات كل مجموعة من المجموعات الأربعة:

- ✓ الإنفاق الاستهلاكِيّ الخاص (C): يساوي مجموع قيم السلع والخدمات التي تنتج لأغراض الاستهلاك الشخصِيّ، ويشمل ذلك إنفاق القطاع العائلي على السلع المعمرة وغير المعمرة والخدمات، وتشكل القسم الأكبر في الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ في جميع أقطار العالم.[5]
- ✓ الإنفاق الاستثمارِيّ الخاص (I): هو الإنفاق على جميع السلع المنتجة التي تؤدي لزيادة موجودات الثروة في الاقتصاد من أصول ومباني وتجهيزات وغيرها لأن هذا الإنفاق سوف يؤدي لاستثمار

---

[1] الوزني. خالد, الرفاعي. أحمد, (2007), ***مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيقية***, دار وائل للنشر والتوزيع, ط 3, الأردن, عمان, 54.

[2] والي, رنا, (2021), ***أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في عوائد أسهم شركات التأمين الخاصة في سورية***, رسالة ماجستير منشورة, جامعة حماة, كلية الاقتصاد, سورية, ص 15.

[3] العيسى. نزار, قطف. إبراهيم, (2006), ***الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات***, ط1, دار الحامد للنشر والتوزيع, عمان ص 98.

[4] عبد الرحيم, نادر, (2022), ***آفاق الاقتصاد المريض***, ط1, دار حروف منثورة للنشر والتوزيع, ص 17.

[5] والي, رنا, ***أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في عوائد أسهم شركات التأمين الخاصة في سورية***, مرجع سابق, ص 15.

المواد الأولِيّة وتشغيل العمالة بهدف إنتاج سلع جديدة تحمل قيمة مضافة جديدة في الاقتصاد المحلِيّ ويتضمن الإنفاق الاستثمارِيّ:

أ- شراء آليات وتجهيزات ومعدات صناعِيّة.

ب-المباني والتجهيزات العقارية اللازمة للاستثمار.

ت-التغير في المخزون وهو يساوي مخزون آخر المدة-مخزون أول المدّة.[1]

- ✓ الإنفاق الحكومي (G): هي كل نفقات الحكومة على شراء السلع والخدمات من أجل أداء وظائفها العديدة مثل التعليم، الصحة، الدفاع والأمن وغير ذلك، وهي لا تشمل المدفوعات التحويلية لأنها ليست مدفوعات من أجل الإنتاج.[2] (تحدثت الباحثة عنه بشكل وافي في الفصل الأول من هذه الدراسة).
- ✓ صافي التجارة الخارجية: وهي عبارة عن الفرق بين مجموعة قيمة الصادرات ومجموعة قيمة الواردات، حيث أن:

- الصادرات (X): تمثل إنفاق الأجانب على الصادرات المحلية من السلع والخدمات المختلفة سواء كانت استهلاكِيّة أو استثمارية.
- الواردات (M): وهي تعبر عن الإنفاق المحلي على الواردات المنتجة في الخارج، سواء كانت على شكل سلع استهلاكِيّة، أو منتجات وسيطة وأولية، أو آلات ومعدات.[3]

وبالتالي يمكن التعبير عن الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ الذي يمثل المجموع الكلِيّ للقطاعات الأربعة، من خلال الصيغة التالية:

$$GDP= C+ I + G + (X-M)$$

ولتوضيح ذلك لدينا الشكل الآتي:

---

[1] كنعان, علي, ***الاقتصاد المالي***, مرجع سابق, ص 50.

[2] حسب الله, عمر آدم بابكر, (2015), ***العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي في السودان (1980-2011)***, رسالة ماجستير منشورة, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, كلية الدراسات العليا, السودان, ص 21.

[3] داود,حسام. وآخرون, ***مبادئ الاقتصاد الكلي***, مرجع سابق, ص 62.

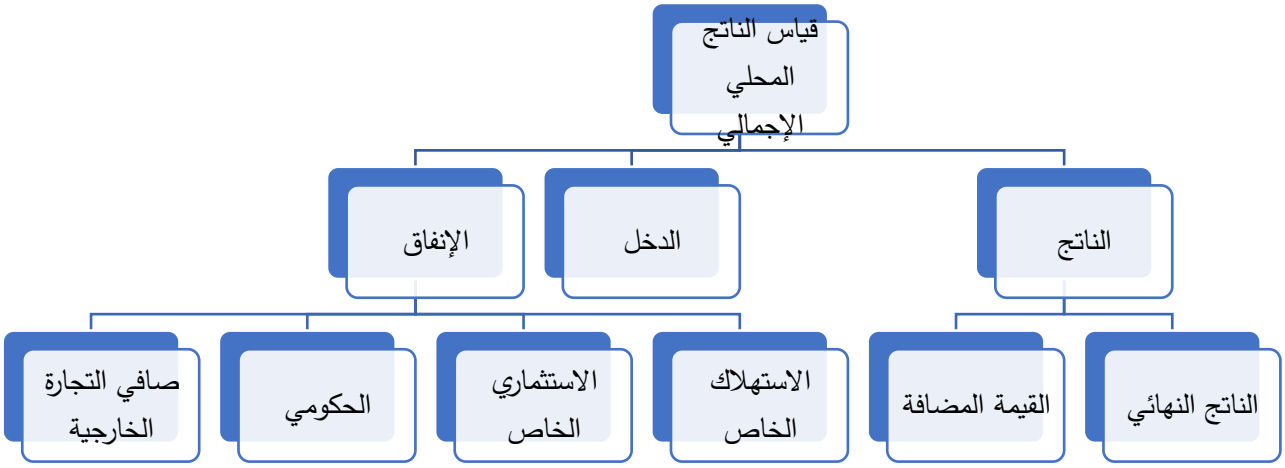

الشكل رقم(2.2.2) طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر السابقة

6.2.2.الصعوبات التي تواجه حسابات الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ: [1]

i. إهماله لعدد من الخدمات النهائية التي لا تدخل السوق مثل خدمات ربات البيوت والاستهلاك الذاتي.
ii. إيجارات البيوت التي يسكنها أصحابها لا تدخل ضمن حساب الناتج المحلِيّ بينما المستأجر يدخل.
iii. المنتجات الزراعِيّة التي يستهلكها منتجوها لا تحتسب ضمن الناتج.
iv. قد يزداد الناتج المحلِيّ بعد الكوارث لإعادة الإعمار وليس لزيادة الرفاه للشعوب.
v. بيع السلع المستعملة: وهذه لا تحسب في الناتج المحلي لأنها احتسبت سنة إنتاجها.
vi. لا يأخذ الناتج المحلي الإجمالي بعين الاعتبار عنصر الزمن.
vii. عمليات بيع الأسهم والسندات لا تدخل في حسابات الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ لأنها نقل ملكية فقط ولا تمثل زيادة في الناتج المحلي ولكن العمولة التي يتقاضاها السماسرة في البورصة تدخل ضمن حساب الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ.

[1] الصوص, نداء, (2007), ***الاقتصاد الكلي***, ط 1, مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ودار أجنادين للنشر والتوزيع, الأردن, ص ص, 23-24.

المَبحَث الثالث

التّضخّم: أسبابه وآليات معالجته

يعد التّضخّم قضية مهمة تعاني منها اقتصاديات الدول على اختلاف أنظمتها وخاصة الدول النامية، حيث أن عدم الاستقرار في الأسعار ينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي ويسبب انخفاض في معدلات النمّو الاقتصادِيّ. وقد عمل صُناع السياسات في تلك الدول للسيطرة على التضخم كهدف أساسِيّ لخلق ظروف اقتصادِيّة مستقرة.[1]

ونظراً لأنّ التّضخّم مشكلة مُعقدَّة وخطيرة، فمن الصعب فهم العوامل المُسببة له والسيطرة عليه بسهولة.

وقد اختلفت المفاهيم حول ظاهرة التضخم باختلاف وجهات نظر العلماء والمفكرين الاقتصاديين حول هذه الظاهرة.

لذلك يتناول هذا المبحث:

- مفهوم التّضخّم.
- أنواع التّضخّم.
- أسباب التّضخّم.
- آثار التّضخّم.
- أساليب معالجة التّضخّم.

[1] Ogulcan sengul.z, (2020), **Drivers of Inflation in Developing Countries,** a thesis submitted to the graduate school of social sciences of middle east technical university, p:8.

1.3.2. مفهوم التّضخّم:

على الرغم من انتشار مصطلح التّضخّم وشموله معظم اقتصادِيّات العالم في الوقت الحاضر، إلا أنه يوجد اختلاف في التيارات الفكرية بين المدارس الاقتصادية حيث لم يتوصل الاقتصاديون إلى صياغة تعريف محدد وشامل لظاهرة التّضخّم.

ويُعرّف التّضخّم بأنّه: "الارتفاع العام المستمر للأسعار، وما يرافقها من انخفاض مستمر في قيمة العملة[1]. كما تمّ تعريف التّضخّم بأنّه: معدل الزيادة في الأسعار خلال فترة زمنيّة معيّنة أو الزيادة في تكاليف المعيشة"[2].

كما يقصد به "الارتفاع المتواصل في الأسعار بسبب زيادة الطّلب الكلِيّ للسلع عن العرض الكلِيّ، لاسيما عند قرب وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية.[3]وهناك من يعرفه بأنه نقود كثيرة تلاحق سلع قليلة".[4]

كما يتفق معظم الاقتصاديين على أن التّضخّم: "هو الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار، وإن كان بعضهم يميل إلى استخدام تعاريف أخرى تُعبر عن أسباب وأنواع التّضخّم الأخرى مثل زيادة التكاليف، أو زيادة الطلب، أو تفاقم عجز الميزانية العامة، أو زيادة الكتلة النقدِيّة.... ، أي إنّ التّضخّم ظاهرة مزدوجة تعكس إحداهما الأخرى، تتمثل في تآكل القوة الشرائية لوحدة النقد، وارتفاع المستوى العام للأسعار".[5]

ويمكن للباحثة أن تعرف التّضخّم بأنه ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، نتيجة إصدار المصارف كميات كبيرة من النقود عن طريق إصدار القروض بأسعار منخفضة، وبالتالي الاقتصاد لا يستطيع مواكبة هذا القدر من المال وإنتاج السلع بما يكفي، أو زيادة الطلب الكلِيّ أو انخفاض العرض الكلِيّ في الاقتصاد، وبالتالي يسبب ذلك انخفاض القوة الشرائِيّة للنقود وانخفاض قيمتها في الاقتصاد.

---

[1] Frisch,H, (1984), **Theories of inflation**, Cambridge university, p:9.

[2] Oner, C, (2010),**what is inflation?,** finance& Development, March 2010, p: 44.

[3] بوادقجي, عبد الرحيم. الحريري, محمد خالد, (2005), ***الاقتصاد الكلي***, منشورات جامعة دمشق, دمشق, ص 290.

[4] عطية, عبد القادر. مقلد, رمضان, (2005), ***النظرية الاقتصادية الكلية***, قسم الاقتصاد كلية التجارة, جامعة الإسكندرية, ص 162.

[5] الحوراني, أكرم. حساني, عبد الرزاق, (2017), ***النقود والمصارف***, منشورات جامعة دمشق, كلية الاقتصاد, دمشق , ص 232.

2.3.2.أنواع التّضخّم:

نظراً لتعدد المفاهيم حول مصطلح التّضخّم؛ فقد نشأت عنه أنواع عدة لكل منها أسبابه وأسباب علاجه، بالرغم من التشابه بين تلك الأنواع إلا أنّه تبقى الصفة المشتركة لكل نوع من أنواع التّضخّم، ألا وهي تدهور قيمة النّقود بسبب ارتفاع الأسعار وعجز النّقود عن القيام بأداء وظائفها بشكل كامل.

ويمكننا بذلك التمييز بين أنواع التّضخّم المتمثّلة بطرق عدة للتقسيم، كما يأتي:

1.2.3.2.معيار رقابة الدولة على الأسعار:

من حيث تحكم الدولة بحركة الأسعار والتأثير فيها، إذ يلاحظ في بعض الاقتصاديات عدم ارتفاع المستوى العام للأسعار على رغم من وجود الضغوط التضخمية، وذلك بسبب قيام الدولة بالرقابة على أسعار السّلع والخدمات ذات أهمية بالنسبة للمستهلك ومن أشكال هذا المعيار:[1]

- التّضخّم الظاهر (Open Inflation):

يتمثّل التّضخّم الظاهر أو الطليق، بأنّه ارتفاع مستمر في الأسعار استجابة لزيادة الطلب، وذلك مع عدم وجود أيّ تدخّل من قِبل الحكومة؛ لإيقاف تلك الارتفاعات في الأسعار أو التّأثير عليها، ممّا يؤدّي إلى زيادة وتفشّي الظواهر التضخميّة، كما أنّ ذلك النّوع من التّضخّم، يُعرف بالعديد من المصطلحات الأخرى، مثل (التّضخّم الظّاهر أو التّضخّم الصّريح أو التّضخّم الحرّ)

- التّضخّم المكبوت (Repressed Inflation):

هو ذلك التّضخّم المستتر غير الواضح، ويكون مستتراً نظراً لتدخّل الحكومة بإصدار تشريعات وقوانين تحدّ من تعدّي الأسعار، الحد الأقصى لها مثل (تثبيت الأسعار– تجميد الأجور– منح إعانات للشركات في حالة إذا كان السّعر الذي الزمتهم به الحكومة أقلّ من تكاليف الإنتاج) ، وعلى الرّغم من كلّ هذه الإجراءات لا يختفي التّضخّم، ولكنّه يتم التّخفيف من حدّة وشدّة التّضخّم.

- التّضخّم الكامن أو الخفي :هو التّضخّم الذي يتميّز؛ بحدوث زيادة كبيرة في الدخول النّقدِيّة للأفراد، دون أن تجد لها طريقة للإنفاق؛ ونتيجة لتدخلّ الحكومة التي حالت دون إنفاق هذه الدّخول يبقى التّضخّم خفيّاً.[2]

---

[1] عناية, غازي حسين, (2000), ***التضخم المالي***, مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية, مصر , ص 57.

[2] علي, علي سعيد, (2021) ***طريقك إلى العمل بالقطاع المصرفي***, ببلومانيا للنشر والتوزيع, مصر , ص 18–19.

2.2.3.2.معيار الارتباط بالقطاعات الاقتصادِيّة:

يتفرع هذا المعيار إلى فرعين من حيث القطاعات الاقتصادِيّة الذي تشهد ارتفاع في المستوى العام للأسعار:

- التّضخّم الاستهلاكِيّ أو السلعِيّ (Commodity Inflation):

وهو التّضخّم الذي يحدث في قطاع السّلع الاستهلاكِيّة، وذلك من خلال زيادةٍ في نفقات السّلع مقارنة بالادخار، مما يؤدي إلى تحقيق أرباح لدى منتجي السلع الاستهلاكِيّة.[1]

- التّضخّم الرأسمالِيّ (Capital Inflation):

وهو التّضخّم الذي يصيب أسعار السلع الرأسمالِيّة، وهو يعبر عن الزيادة في أسعار المنتجات الرأسمالِيّة على نفقات إنتاجها، مما يؤدي إلى تحقيق أرباح لدى منتجي السلع الرأسمالِيّة، ويؤثر هذا النوع من التّضخّم في مستويات الاستثمار والإنتاج.[2]

3.2.3.2.معيار حدة التّضخّم:

يمكن التمييز في هذا المعيار الأنواع الأتية من التّضخّم:

- التّضخّم الجامح (Hyper Inflation):

وسمي أيضاّ بالدورة الخبيثة للتضخم وذلك لأنه بزيادة الأسعار تزداد معها الأجور ممّا يؤدّي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وانخفاض الأرباح مما يؤدي أيضاً إلى زيادة في الأسعار والأجور من جديد، ويعتبر التّضخّم الجامح من أخطر أنواع التّضخّم وأشدها ضرراً بالاقتصاد القومِيّ لأنّه عندما ترتفع الأسعار يؤدي ذلك إلى تدهور في قيمة النقود ممّا يدفع الأفراد إلى الابتعاد عن العملة المحلية.[3]

- التّضخّم غير الجامح:

وهو تضخم ترتفع فيه معدلات الأسعار ولكن بمستوى أقلّ من ارتفاعها مقارنة بالتّضخّم الجامح، إذ لا يصل الأمر تماماً إلى فقدان الثقة بالنقود وتستطيع السلطات النقدِيّة علاجه.[4]

---

[1] عناية, غازي حسين, ***التضخم المالي***, مرجع سابق, ص 60.

[2] Geoffrey.M, (1996), **The Impact of Inflation on Capital Budgeting and Working Capital**, Journal of finance and Decisions, Vol 9, No 1, p:80.

[3] ملوخية, أحمد فوزي, (2005), ***الاقتصاد الجزئي***, مكتبة بستان المعرفة, ط1, جامعة الإسكندرية, ص 308.

[4] عناية, غازي حسين, ***التضخم المالي***, مرجع سابق, ص 62.

- التّضخّم الزاحف (Creeping Inflation):

يتسم هذا النوع من أنواع التّضخّم بارتفاع بطيء في الأسعار. وهذا النوع من التضخم يحصل عندما يزداد الطلب بينما العرض أو الإنتاج ثابت (مستقر) فيؤدي إلى ارتفاع الأسعار. ومستوى الأسعار قد يرتفع بشكل طبيعِيّ إلى 10%.[1]

- التّضخّم المتقلّب (Volatile Inflation):

يظهر هذا النوع من التّضخّم عندما ترتفع الأسعار بمعدّلات كبيرة لفترة معينة تعقبها فترة أخرى تنخفض فيها الأسعار نتيجة عوامل مختلفة (التدخل الحكومِيّ مثلاً).[2]

- التّضخّم البنيوي (Structural Inflation):

هو التّضخّم الذي يحدث لأنّ الحكومة تنتهج سياسة نقدِيّة توسعِيّة، إذ يقوم المصرف المركزِيّ بإصدار كمية كبيرة من النقود، أو يبقى أسعار الفائدة منخفضة جداً لفترة طويلة جداً، وبالتالي فإن قيمة العملة تنخفض بشكل أكبر من انخفاضها في حال زيادة الطلب.[3]

4.2.3.2.معيار الارتباط بالعلاقات الاقتصادِيّة الدولية:

يتفرع عن هذا المعيار نوعين من التّضخّم الأول ينتج بسب المُبادلات التجارِيّة مع العالم الخارجِيّ، والثاني ينتج عن أسباب داخلية مُتعلقة بالاقتصاد المحلِيّ للدولة.

- التّضخّم المستورد (Imported Infiation):

هو ارتفاع الأسعار نتيجة انسياب التّضخّم العالمِيّ إليها من خلال الواردات، إذ أثبتت التجارب المعاصرة أَنّ التوازن النقدي الإجمالي لبلد ما يتأثر بحالة ميزان مدفوعاته، إذ أن فائض ميزان المدفوعات يمثل تدفقاً من القطع الأجنبي نحو الداخل ويخلق دخولاً تؤدي فيما لو تحولت إلى قوة شرائِيّة جديدة إلى ارتفاع الأسعار، وقد أثبتت الدراسات أَنّ اقتصاديات الدّول النامية تعتمد بشكل كبير على الاستيراد ليس فقط على استيراد السلع الاستهلاكِيّة بل أيضاً على السلع الإنتاجية وطالما

---

[1] رزق, عادل, (2010), ***إدارة الأزمات المالية العالمية (منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق)***, ط1, مجموعة النيل العربية, مصر, ص 134.

[2] الحمش, منير, (2011), ***الاقتصاد السوري في أربعين عاماً دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في سورية (1971-2010)***, ط1, منتدى المعارف, بيروت, ص 117.

[3] Structural Inflation, Final dictionary. http://financial dictionary. Therfreedictionary.com/ structural inflation.

أن تكلفة الإنتاج هي من إحدى العوامل المؤثرة بالتّضخّم، فإن ارتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج سيؤدّي إلى حدوث التّضخّم.[1]

- التّضخّم المحلي (Local Infiation):

ينتج هذا التضخم عن اختلالات هيكلية في الاقتصاد المحلِيّ، حيث يزداد الطلب ويعجز الإنتاج عن الاستجابة لهذه الزيادة، أو تزداد كمية النقود عن الحاجة الفعلِيّة للاقتصاد.[2]

5.2.3.2.معيار مصدر التّضخّم:

- تضخم من جانب الطلّب:

يحدث هذا النّوع من التّضخّم، عند اتّباع سياسة نقديّة توسّعية، أي زيادة عرض النّقود، ممّا يؤدّي إلى زيادة الطلب الكلي بشكل كبير، يفوق العرض الكلِيّ وعند زيادة الطلّب الكلِيّ بشكلٍ يفوق العرض الكلِيّ في حالة أن المجتمع يكون عند مستوى التّوظيف الكامل سيؤدّي ذلك إلى ارتفاع الأسعار. ويحدث هذا النوع من التّضخّم، عندما تلجأ الحكومات إلى تمويل عجز الموازنة العامّة للدّولة بالتّمويل بالعجز والتّمويل بالإصدار النقدِيّ.

- تضخّم التّكاليف:

حيث أنّ ذلك النّوع من التضخم يحدث نتيجة زيادة تكاليف عناصر الإنتاج، حيث ترتفع أسعار السلع الاستهلاكِيّة والصناعية نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج.[3]

3.3.2.أسباب التّضخّم:

توجد أسباب عديدة تفسر موضوع التّضخّم، كما أنّ هذه الظاهرة تحدث بشكل خاص في الدول النامية اقتصادِيّاً، وفيما يلي أبرز هذه الأسباب:

- ✓ تضخم ناشئ عن التكاليف: ينشأ هذا النوع من التّضخّم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلِيّة في الشركات الصناعِيّة أو غير الصناعِيّة، كمساهمة إدارات الشركات في رفع رواتب وأجور العاملين، ولا سيما الذين يعملون في المواقع الإنتاجِيّة والذي يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور.

---

[1] بوادقجي, عبد الرحيم, الحريري, محمد خالد, ***الاقتصاد الكلي***, مرجع سابق, ص 297.

[2] شنبيش, محمد رمضان, (2013), "**دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي**", المجلة العلمية, المجلد الأول, العدد 15, ص 258.

[3] علي, علي سعيد, ***طريقك إلى العمل بالقطاع المصرفي***, مرجع سابق, ص 19-20.

- ✓ تضخم ناشئ عن الطلب: ينشأ هذا النوع من التّضخّم عند زيادة حجم الطلب النقدي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات، إذ أن ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة في الإنتاج؛ مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
- ✓ اختلال العلاقة بين كمية النقود المتداولة بين الإفراد وكمية السلع والخدمات.
- ✓ زيادة الدخول النقديّة في المجتمع يسبب تضخم.
- ✓ تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دول أخرى، تمارس من قبل قوى خارجية، إذ ينعدم الاستيراد والتصديُر في حالة الحصار الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التّضخّم وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدلات غير معقولة.[1]
- ✓ التوقعات التضخميَة: وهي تؤدي دور كبير وحاسم في التأثير على الاتجاهات التضخمية، حيث وجدت بعض الدراسات أن التوقعات تفسر ما بين 10–20% من تحركات التّضخّم، فهي تؤثر على مُعدّلات الأجور حيث يقوم العمّال بطلب أجور أعلى في حال توقع ارتفاع معدلات التّضخّم، وبالتالي تؤثر على قرار الادخار بسبب توقع انخفاض معدلات الفائدة الحقيقية، بالإضافة إلى تأثيرها على قرارات قطاع الأعمال، وبالتالي زيادة أسعار المنتجات.[2]

4.3.2.آثار التّضخّم:[3]

للتّضخّم آثار اقتصادية في مسيرة التنمية الاقتصادِيّة والاجتماعِيّة وأبرز هذه الآثار هي:

- ارتفاع الأسعار والكتلة النقدية المتداولة: يترتب على ارتفاع معدلات التّضخّم ارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكِيّة وإنّ أولى الفئات المتضررة بهذا الارتفاع هم أصحاب الدخول المحدودة، فضلاً عن وجود كتلة نقدية كبيرة متداولة في السوق وقد تكون هذه الكتلة محصورة بين أيدي مجموعة صغيرة لا تشكل إلا نسبة ضئيلة جداً من السكان، مما يعكس ذلك على المستوى المعيشي للسكان.
- ازدياد مُعدّلات التّضخّم تؤدّي إلى خفض القيمة الشرائية للنقد ممّا يؤدّي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال لتمويل المشروعات المقترحة وزيادة الطلب على رؤوس الأموال يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة.

---

[1] عبد الباقي, إسماعيل إبراهيم, (2016), ***إدارة البنوك التجارية***, المنهل للنشر, ص 54.

[2] Loungani,P., Swagel, P**., sources of inflation in developing countries, IMF** , working paper, No 1/198, Dec 2001.

[3] عبد الباقي, إسماعيل إبراهيم, ***إدارة البنوك التجارية***, مرجع سابق, ص 55.

- يتأثر العمر الاقتصادِيّ للمشروعات (الاستثمار) وقيمها بمعدلات التضخم بالانخفاض؛ وكذلك سعر صرف العملة حيث أنَّ:

أ. الحدّ من الصادرات إلى الأسواق الدولية: أن ازدياد معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسِيّة للمنتجات الوطنِيّة في الأسواق الدولية وهذا يسبب زيادة المدفوعات مقابل انخفاض الإيرادات بالتالي حصول عجز في الميزان التجاري.

ب. يؤدي التّضخّم إلى زيادة أسعار الفائدة وتبعاً لذلك تزداد أرباح منشآت الأعمال، وتنخفض هذه الأرباح بانخفاض مُعدّلات الفائدة، حيث يتم تمويل الموجودات بإصدار سندات مديونية. في حين لا تسري هذه الخصائص في عدد من المشروعات الصناعِيّة في الاقتصادِيّات ذات التضخم المنخفض. بل يحصل ذلك في الاقتصادِيّات ذات المُعدّلات العالية للتّضخّم، إذ يسبب ارتفاع التّضخّم ارتفاع في الإيرادات ومُعدّلات الفائدة. وهي معدلات ليست حقيقية لو تم معالجتها وإعادتها إلى الأسعار الثابتة.

5.3.2.أساليب معالجّة التّضخّم[1]:

من أجل معالجة التّضخّم تقوم الدولة بمجموعة من الإجراءات التي تساهم في الحدّ من ظاهرة التّضخّم

والتي تنحصر فيما يأتي:

أ-الإجراءات التي تقوم بها السياسة النقدِيّة للتخفيض من حدة التضخم:

1-عمليات السوق المفتوحة: حيث يقوم المصرف المركزي بالتأثير على عرض النقود بحيث يدخل السوق المالِيّ لبيع ما لديه من سندات حكومِيّة، ويتلقى مقابلها نقود ورقية وبالتالي ينخفض حجم النقود الزائدة في السوق، وهذا يؤدّي إلى رفع القوة الشرائية للنقود مرة أخرى بسبب انخفاض عرضها في السوق وبالتالي التخفيف من حدة التّضخّم.

2-سياسة الاحتياطي الإلزامِيّ: حيث يقوم المصرف المركزِيّ أثناء ظاهرة التّضخّم بزيادة نسبة الاحتياطيّ فتنخفض عندئذٍ قدرة المصارف التجارية على خلق نقود عن طريق تقديم القروض وبالتالي يقل حجم النقد في الاقتصاد الأمر الذي يساعد على مكافحة التّضخّم.

[1] الوادي. محمود, خريس. إبراهيم, الحواري. نضال, العتيبي. ضرار, (2007), ***الأساس في علم الاقتصاد***, دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع, الأردن, ص 302-303.

3–سياسة إعادة سعر الخصم: يقوم المصرف المركزِيّ أثناء حالة التّضخّم برفع سعر الخصم ما يعني رفع سعر الفائدة للقروض التي يمنحها للمصارف التجارِيّة ممّا يُؤدّي إلى رفع سعر الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد، فتنخفض رغبة الأفراد في الاقتراض فينخفض الطلب على النقود ممّا يُؤدّي إلى معالجة التّضخّم في الاقتصاد.

ب–الإجراءات التي تقوم بها السياسة المالِيّة للقضاء على التّضخّم:

1–الإنفاق الحكومِيّ والضرائب: حيث تقوم الدولة في حالة التّضخّم بزيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق الحكومِيّ وقد تستخدم الوسيلتين معاً، ولهذه الإجراء أثر في تخفيض الطلب الكلِيّ على السلع والخدمات بفعل تأثير الضرائب والإنفاق الحكومِيّ.

2–سياسة التسعيّر الجبرِيّ: بحيث تقوم الدولة بوضع حدّ أقصى أو أدنى للأسعار في حالة التّضخّم من أجل التأثير على الأسعار، كما يمكن استخدام نظام التقنين أو البطاقات التموينية للتأثير في حجم الاستهلاك وبالتالي الطلب الكلِيّ.

3–سياسة الحدّ من زيادة الأجور: وذلك عن طريق وضع حدّ أعلى للأجور وحدّ أدنى للأجور كلّ ذلك من أجل التأثير في الطلب الكلِيّ ومحاولة الحد من التضخم.

4–سياسة الحدّ من استيراد السلع الكمالِيّة: وذلك بهدف تخفيض الإنفاق الاستهلاكِيّ على السلع الكمالِيّة، حيث تقوم الدولة برفع التعرفة الجمركِيّة على استيراد هذه السلع وأحياناً تقوم بمنع استيراد هذه السلع نهائِيّاً.

خاتمة الفصل الثاني

من خلال دراسة الباحثة للفصل الثاني والذي كان بعنوان تحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية فقد تناولت في **المَبحَث الأوّل** البطالة: أسبابها وآثارها والتي تُعرف بأنها الحالة التي يتعطل فيها جزء من قوة العمل بشكل لا إرادي، أي هي حالة استعداد الفرد القادر على العمل إلى العمل في وقت محدد ولا يجده ضمن حدود سنّ المقدرة على العمل، وتمّ التعرف أيضاً على أنواعها المختلفة والأسباب المؤدية لها الاقتصادِيّة والاجتماعِيّة والسياسِيّة والآثار التي تخلفها على المجتمع من آثار اقتصادِيّة واجتماعِيّة ونفسِيّة وسياسِيّة وأخيراً وسائل علاجها والحدّ منها. أما **المَبحَث الثاني** فقد تناولت فيه الباحثة متغير الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ والذي يمكن تعريفه بأنه القيمة السوقية للسلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد وبغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا من مواطني البلد أو أجانب وغالباً خلال سنة واحدة، وتمّ التّطرق أيضاً إلى أنواعه وهي الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق– الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ بسعر التكلفة– الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ الاسمِيّ– الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ الحقيقي، وتم ذكر أهمية الناتج المحلي الإجمالي والعوامل المحددة لحجمه وطرق قياسه وهي: طريقة الناتج– طريقة الدخل– طريقة الإنفاق، وأخيراً تمّ ذكر الصعوبات التي تواجه حسابات الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ. أمّا **المَبحَث الثالث** فقد تناولت فيه الباحثة متغير معدل التضخم والذي عرف بأنّه ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار نتيجة إصدار المصارف كميات كبيرة من النقود وبالتالي الاقتصاد لا يستطيع مواكبة هذا القدر من المال والسلع وبالتالي انخفاض القوة الشرائِيّة للنقود، وله عدّة أنواع منها الظاهر والمكبوت والجامح....وتمّ التطرق أيضاً إلى أسبابه والآثار الناجمة عنه وأخيراً تمّ ذكر الإجراءات التي تقوم بها السياسة النقدِيّة والمالِيّة للقضاء أو الحدّ التضخم.

الفصل الثالث

تحليل أثر الإنفاق الحكومي في المتغيرات الاقتصادية الكلية في سورية

تمهيد:

أن أثر الإنفاق الحكومِيّ في المتغيرات الاقتصادِيّة الكلِيّة من الموضوعات الحيوِيّة التي تحظى باهتمام كبير في الدراسات الاقتصادية، حيث يلعب هذا الأثر دوراً محورياً في تحديد مسارات النمو الاقتصادِيّ والاستقرار. يتسم الإنفاق الحكومي بكونه أداة استراتيجية تستخدمها الحكومات لتحقيق أهداف اقتصادِيّة واجتماعِيّة متعددة، مثل تقليل مُعدّلات البطالة، وزيادة الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ، ومكافحة التضخم، حيث تستهدف هذه الدراسة الأثر بين الإنفاق الحكومِيّ وثلاثة متغيرات اقتصادِيّة كلِيّة رئيسِيّة: البطالة، الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ، التّضخّم. من خلال تحليل البيانات نسعى لفهم كيفية تأثير السياسات المالِيّة الحكومِيّة على هذه المتغيرات، ممّا يساهم في تقديم مقترحات فعّالة لصانعي السياسات الاقتصادِيّة.

المَبحَث الأوّل

تحليل أثر الإنفاق الحكومي في البطالة

إنّ الأزمات الاقتصادِيّة التي أصابت الاقتصادِيّات العالمِيّة أظهرت أهمية السياسة المالِيّة ودورها في تحفيز أسواق العمل ومكافحة البطالة. وفي هذا الإطار يمثل الإنفاق الحكومِيّ الجانب الأهم من السياسة المالِيّة للتأثير في سوق العمل،[1] حيث اعتبرت النظرية الكينزيّة أَنّ الإنفاق الحكومِيّ محفزٌ للاقتصاد القومِيّ وبالتالي فإن أيّ زيادة في الإنفاق الحكومِيّ يؤدّي بالضرورة إلى زيادة النمّو الاقتصادِيّ وتخفيض نسبة البطالة داخل الاقتصاد المحلِيّ[2]، وفي سورية خلال فترة الدراسة اعتمدت الحكومة سياسة إنفاق مرتفعة، ورافق ذلك تذبذب في مُعدّلات البطالة. ممّا يثير التساؤل حول مدى فاعلِيّة سياسة الإنفاق الحكومِيّ في التأثير بمستوى البطالة خلال فترة الدراسة.

لذلك يتناول هذا المبحث:

- تحليل الإنفاق الحكومِيّ في سورية.
- تحليل نسبة البطالة في سورية.
- إضاءة على أهم أسباب البطالة في سورية.
- أثر الإنفاق الحكومِيّ في البطالة في سورية.

[1] Amer,w .Mhalla,R, (2023**), Determining the Impact of Government Spending on Unemployment Levels in Syria During the Period 1990-2011 (An Econometric Study**), Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series, Vol. (45) No. (5) 2023, Syria, p 221.

[2] الحباشنة, فضل المولى معيوف, (2017), "**الإنفاق الحكومي وأثره في الحد من البطالة في الأردن في الفترة 1990م–2015م,**" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة, جامعة مؤتة, الأردن, ص 74.

1.1.3.تحليل الإنفاق الحكومِيّ في سورية:

تمثل النفقات العامة أحد أوجه الموازنة العامة وأهم العوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادِيّ، حيث يؤدي الإنفاق الحكومي إلى تحقيق ما تسعى الحكومة إلى تنفيذه وعلى كافة الأصعدة،[1]وتظهر هذه النفقات في الموازنة العامة للدولة وفقاً للتبويب العلمِيّ والتبويب العملِيّ، حيث تظهر النفقات العامة وفق التبويب العملِيّ إلى نفقات استثمارِيّة ونفقات جارية، ويتضمن متطلبات تمويل أعباء القطاع الإدارِيّ للحكومة كالأمن القومِيّ، والقضاء، والخدمات العامة، من مرافق إدارية وغيرها، ومن أهم بنود الإنفاق الرواتب والأجور، والمعاشات التقاعدِيّة، ونفقات الماء والكهرباء، والاتصالات،... والالتزامات واجبة الأداء وتتمثل بشكل رئيسِيّ في خدمة أعباء أسناد الدين العام وشهادات الاستثمار. والثاني الإنفاق الاستثماري وينطوي على نفقات تمويل المشاريع الاستثمارِيّة ولاسيما في مجال البنية التحتِيّة ومشاريع القطاع العام الاقتصادِيّ وتركز سياسة الإنفاق الحكومِيّ في سورية على توجه الحكومة نحو زيادته بنسبة لا تقلّ عن 10% سنوياً، والاستمرار في تحسين الوضع المعاشِيّ للعاملين في الدولة، والاستمرار في سياسة الدعم الاجتماعِيّ.[2]كما تظهر في الموازنة العامة للدولة وفق التبويب العملي حسب قطاعات الخطة الاقتصادِيّة وتصنف حسب التبويب العشري حيث تأخذ الأرقام من 1 وحتّى الرقم 10 كما يأتي:

[1] صالح, حميد علي. نايف, عبد القادر, (2020), **"قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظاهرة البطالة في العراق للمدة 2003-2018"**, مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS), المجلد 15, العدد50, العراق, ص 57.

[2] حساني, عبد الرزاق, (2013), **"السياسة المالية في ظل الأزمة الراهنة في سورية"** مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد 29, العدد الثالث, جامعة دمشق, كلية الاقتصاد, سورية, ص ص 266-267.

الجدول رقم (3-1-1)

التبويب العملي للنفقات العامة في ظل القانون رقم /1/ قانون الموازنة العامة لعام 1948

رقم الحساب	اسم الحساب
1	الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية
2	الزراعة والغابات والأسماك
3	الصناعات الاستخراجية
4	الصناعات التحويلية
5	الكهرباء والغاز والمياه
6	البناء والتشييد
7	التجارة والوقود
8	النقل والمواصلات والتخزين
9	المال والتأمين والعقارات
10	اعتمادات غير موزع

المصدر: مللي, قمر,(2022), *دور السياسة المالية في النمو الاقتصادي في سورية*, أطروحة دكتوراه منشورة, جامعة حماة, كلية الاقتصاد, سورية ,ص 83.

يمكن لمُتتبع الإنفاق الحكومِيّ في سورية أن يلاحظ إنه يأخذ مسار الاتجاه التصاعدِيّ وازدياد كمية الإنفاق الحكومِيّ بالأسعار الجارية وبمعدلات نمّو متفاوتة ومختلفة من سنة إلى أخرى، فأكثر ما يتمّ ملاحظته عند الاطلاع على الإنفاق الحكومِيّ في سورية اليوم إنه يختلف كثيراً عن الإنفاق الحكومِيّ ما قبل الثورة، ولمعرفة أسباب ذلك يتم من خلال تحليل بيانات الإنفاق الحكومِيّ بالأسعار الجارية خلال فترة الدراسة الممتدّة من بداية عام 2013 م ولغاية نهاية عام 2022 م وفق الرسم البيانِيّ الآتي (الأرقام بالملايين):

الشكل رقم (3-1-1) تطور حجم الإنفاق الحكومي في سورية خلال الفترة (2013-2022) الأرقام بملايين الليرات السورية.

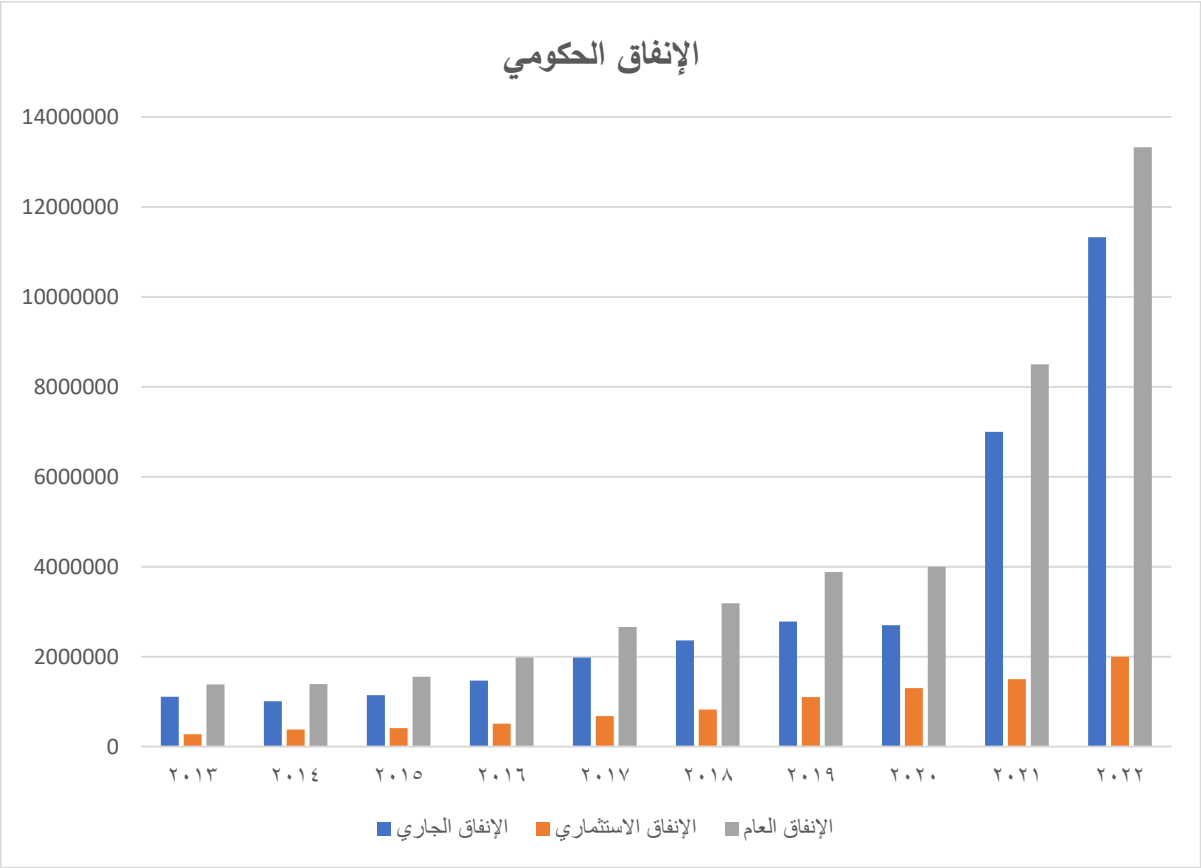

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية السورية.

من خلال الرسم البياني السابق يُلاحظ أن النفقات الحكومِيّة في سورية تأخذ اتجاهاً تصاعدياً من سنة إلى أخرى، إذ قدرت النفقات الحكومية عام 2013 ب 1383 مليار ليرة سوريّة بشقيها الجارية والاستثمارِيّة، واستمر بالارتفاع لغاية عام 2022م حيث تتميز هذه الفترة بالتوسع بالإنفاق الجاري بشكل كبير لتشكل في عام 2013 نسبة 80% من الإنفاق العام مقارنة بالإنفاق الاستثماري الذي بلغ نسبة 20% منه، وقد يعود ذلك لتراجع الاستثمارات العامة لمواجهة انخفاض الإيرادات العامة وزيادة الحاجة للتوسع بالإنفاق الجاري وزيادة معدل التضخم النقدِيّ وتعرض العديد من المنشآت الصناعِيّة العامة للتخريب وعدم قدرتها على المنافسة أو تلبية الطلب المحلِيّ وانخفاض الصادرات العامة لاسيما الصادرات النفطية بنسبة 95.3% بين عامي 2013 و 2016 وبالتالي انخفاض الاحتياطِيّ من النقد الأجنبي وارتفاع العجز في الميزان التجارِيّ.[1]

[1] طويل, دانيا, "**دراسة تحليلية قياسية لتأثير نمو الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في سورية خلال الأعوام (1990-2020)**", مرجع سابق, ص 170.

وقد يعود ارتفاع الإنفاق الحكومِيّ بالأسعار الجارية في سورية خلال فترة الثورة بنحو ملحوظ نتيجة تزايد النفقات العسكرِيّة من قبل النظام البائد عن الموازنات السابقة وارتفاع في النفقات الصحِيّة وتكاليف البطاقة التموينية والإعانات وبسبب زيادة المخصصات لكل من المشتقات النفطِيّة والطاقة الكهربائِيّة والسلع التموينية ودعم مؤسسات المياه والنقل والأقطان والحبوب.[1]

وبناءً على ما سبق تمّ التعرف على أهم الأسباب التي أدّت إلى تزايد النفقات الحكومية في سورية خلال الفترة المدروسة:

- الإنفاق العسكري الكبير حيث يشمل بالإضافة إلى مخصصات الأجور والرواتب والمستلزمات السلعِيّة والخدمِيّة التي تلزم وزارة الدفاع، النفقات المخصصة لاستيراد السلاح والذخيرة وكلفة الصيانة للمعدات العسكرية وكلفة الخبراء وغيرها.
- ارتفاع مستوى العام للأسعار، إذ يُؤدّي إلى تزايد الإنفاق الحكومِيّ، حيث تزداد تكلفة شراء المستلزمات السلعِيّة والخدمِيّة التي تحتاجها الدولة لتأدية وظائفها التقليدِيّة. ومع اشتداد التضخم قد تضطر الدولة إلى زيادة الرواتب والأجور لتعويض الموظفين عن الانخفاض الحاصل في دخولهم الحقيقية ووجود وظائف وهمِيّة. كما تزيد أيضاً مخصصات الدعم السلعي، وترتفع بدورها كلفة الاستثمارات العامة. فالتضخم يُؤدّي إلى تآكل القيمة الحقيقية لنفقات الدولة وإيراداتها أيضاً.
- زيادة أعباء الدين العام المحلي والخارجي، حيث تظهر أعباء خدمة هذا الدين في الموازنة العامة للدولة ضمن النفقات الجارية.
- الهدر في الإنفاق الحكومِيّ، وهدر الأموال العامة وانتشار الفساد والمحسوبية، مما يؤثر على شفافية السياسة الحكومِيّة.
- الاعتمادات الكبيرة التي ترصدها الحكومة للدعم الاجتماعِيّ فقد وصل حجم الدعم إلى 3500 مليار ليرة سوريُة في موازنة عام 2021 .[2]
- تبني الدولة شعار الخدمات المجانية وشبه المجانية للمواطنين وخاصة في مجال الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعِيّة.
- استمرار محافظة الدولة على القطاع العام بهدف تنفيذ توجيهاتها في الاقتصاد السورِيّ.

---

[1] درويش, هنادي سليمان, (2019), "**أثر الحوكمة على الإنفاق العام في سورية خلال المدة (1996- 2017)**", مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد (3) العدد (7), جامعة طرطوس , كلية الاقتصاد, سورية, ص 60.

[2] كيكي محمد هاني, "عجز الموازنة العامة في سورية خلال الفترة (2005-2012)" https://www.researchgate.net

- تنفيذ مشروعات البنية الأساسِيّة من طرقات وجسور وكهرباء واتصالات وغيرها.[1]

ويُلاحظ أن في عام 2021 وعام 2022م وصـل الإنفاق الحكومِيّ إلى أعلى قيمة له عن بقية السـنوات السابقة ويعود ذلك إلى ارتفاع النفقات الجارية حيث بلغت نسبة 82.35% من الإنفاق العام، ويعزى ذلك أن الحكومة عملت على إضـافة نسبة 30% إلى الرواتب والأجور،[2]وشـهد الاقتصـاد في هذا العام ارتفاع سـعر صـرف الليّرة السـوريّة حيث بلغ 1256 ليرة مقابل الدولار الأمريكِيّ، وارتفاع نسـبة التضـخم حيث بلغت نسـبة 118.8%.[3]كل ذلك عوامل سـاعدت على زيادة الإنفاق الجارِيّ بشـكل ملحوظ عن بقية السنوات خلال الفترة المدروسة.

2.1.3.تحليل نسبة البطالة في سورية:

برزت مشكلة البطالة نتيجة التطور التكنولوجِيّ والثورة العلمِيّة التقنِيّة، كما أفرزت الأزمات الاقتصادِيّة المتعاقبة مشكلة الركود الاقتصادي التي تسببت بشكل رئيسِيّ في ظهور مشكلة البطالة في البلدان الرأسمالِيّة وبشكل خطير في البلدان النامِيّة، وتشير الأرقام أن نسبة البطالة تتراوح بين (10%-15%) في أغلب اقتصادِيّات البلدان النامية، فإنّ ارتفاع مُعدّل النمّو السكاني وتباطؤ التوظيف أدّى لظهور مشكلة البطالة بشكل يفوق مثيلاتها في البلدان الرأسمالِيّة،[4] وممّا سبق سيتمّ تحليل ومعرفة أسباب البطالة في سورية من خلال تحليل نسب البطالة في سورية خلال فترة الدراسة الممتدة من بداية عام 2013م ولغاية نهاية عام 2022م وفق الرسم البيانِيّ الآتي:

---

[1] ديوب, محمد معن,(2017), **"أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في سورية دراسة قياسية للفترة (1990-2010)"**, مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد (39), العدد (4), جامعة تشرين, كلية الاقتصاد, سورية, ص 102.

[2] الوكالة العربية السورية للأنباء .https://sana.sy

[3] المكتب المركزي للإحصاء .http://cbssyr.sy

[4] ديوب, أكرم حازم, (2016), **"العوامل المؤثرة على البطالة في سورية خلال الفترة 2001-2011"**, مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد (38), العدد (5), جامعة تشرين, كلية الاقتصاد, سورية, ص 175.

الشكل رقم (3-1-2) معدل البطالة في سورية خلال الفترة (2013-2022)

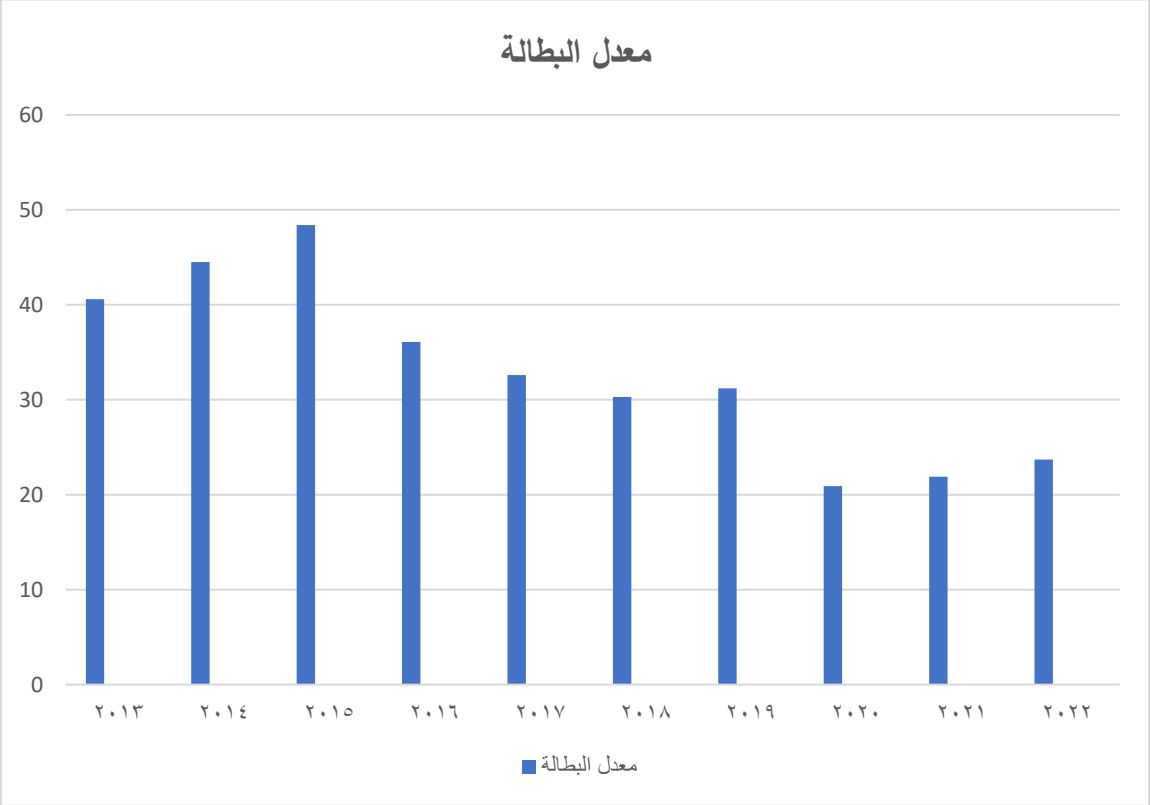

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية السورية

من خلال الرسم البيانِيّ السابق نلاحظ أن معدل البطالة في سورية اتخذ اتجاهاً تصاعدِيّاً من سنة إلى أخرى، إذ قُدر معدّل البطّالة عام 2013 ب 40.6% ووصل إلى ذروة التصاعد عام 2015 بنسبة 48.4% ويعود سبب ذلك إلى فترة الثورة في سورية ولاسيما الحرب الاقتصادِيّة الممثلة بالعقوبات الاقتصادية المفروضة أحد أبرز الأسباب التي ادّت لزيادة البطالة من خلال اتجاه حكومة الأسد للتوسع في الإنفاق العام الجاري لمواجهة الضغوط التضخمِيّة ونقص الرغبة في الاستثمار وانخفاض قيمة الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكِيّ، كذلك تقليص الإنفاق العام الاستثمارِيّ الذي بمقدوره توفير فرص عمل جديدة، [1]وتوقف عدد كبير من المصانع عن العمل، وارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشّرائِيّة لليرة السّورِيّة؛ مما دفع دخول أفراد جدد إلى قوة العمل، في حين أن عدد المشتغلين الفعليين قد تناقص بشكل كبير، ثمّ نلاحظ أنّه منذ عام 2016 بدأت معدّلات البطّالة بالانخفاض بشكل تدريجِيّ، ويعود سبب ذلك إلى هجرة اليد العاملة، ولاسيما من الفئة التي تقع في سن العمالة بسبب النزوح واللجوء السياسي لكثير من الشباب نتيجة السياسات الأمنية التي كانت في ظل النظام السابق فضلاً عن انخفاض معدّل النّمو السّكاني وفقاً لبيانات المكتب

[1] طويل, دانيا, "**دراسة تحليلية قياسية لتأثير نمو الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في سورية خلال الأعوام (1990-2020)**", مرجع سابق, ص 171.

المركزِيّ للإحصاء ويعد ذلك سبباً رئيساً في انخفاض معدّلات البطالة.[1] وعلى الرغم من كل الأسباب التي فاقمت البطالة خلال فترة الثورة فقد استمر انخفض معدل البطالة بحسب المكتب المركزِيّ للإحصاء إلى 20.9% عام 2020، وجاء هذا الانخفاض على الرغم من تراجع قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020 بالقيمة الحقيقية عن عام 2019 وارتفاع معدل التضخم حيث بلغ الرقم القياسِيّ للأسعار 113% عام 2020 في حين بلغ عام 2019 معدل التضخم 34.25% بحسب تقرير التضخم لشهر كانون الأول من عام 2019 الصادر عن مصرف سورية المركزِيّ، وعليه يمكن اعتبار هذا الانخفاض وهمِيّ وأنَّه ليس إلّا نتيجة لصدور قانون /8/ الخاص بأحداث غرفة التجارة والصناعة المشتركة والتي ألزمت كل من لديه سجل تجاري بتسجيل من 4-6 أشخاص في التأمينات الاجتماعِيّة.[2] ونرى أن معدل البطالة عامي 2021 و 2022م بلغ 21.9% و 23.7% أي بقي ثابتاً نسبياً لنفس الأسباب السابقة.

3.1.3.إضاءة على أهم أسباب البطالة في سورية:

توجد أسباب متعددة، بمستويات متباينة، للبطالة في سورية يمكن تحديدها بالآتي:

- النمو السكانِيّ والقوة العاملة: تعتبر معرفة التغيرات التي تحدث على حجم السكان وخصائصهم من الأمور الأساسية لدراسة مشكلة البطالة، كان ذلك على المستوى الكلي أو على مستوى المحافظات[3].
- الفساد الإداري الذي يعدّ المسؤول عن معظم مشكلات سورية الاقتصادية والتنموِيّة والسياسِيَة، لأنه سبب استنزاف الطاقات السورية المادية، وعدم استثمار ماهو متاح منها للتنمية، وهدر الإمكانيات السورِيّة التي كان يمكن من خلال تراكمها أن تجعل من سورية نموذجاً للازدهار والتطور.
- السياسة الاقتصادِيّة والتنموِيّة تتعرض لعدم المتابعة في عمليات التنفيذ، مما أدى إلى عدم قدرة الاقتصاد السورِيّ على استعاب قوة العمل المتقدمة للعمل سنوياً.
- عدم ملائمة المناهج التعليمية في المدارس والجامعات بنسقية متكاملة، لاحتياجات السّوق الإنتاجية والخدمية في سورية، إذ يحتاج الخريجون الجدد أو الذين يرغبون في العمل إلى تأهيل وإعداد.

---

[1] شيخ السوق, ريما حيدر , (2022), ***أثر متغيرات الاقتصاد الكلي في هيكل رأس مال الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية***, أطروحة دكتوراه منشورة, جامعة حماة, كلية الاقتصاد, سورية, ص 78.

[2] طويل, دانيا, **"دراسة تحليلية قياسية لتأثير نمو الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في سورية خلال الأعوام (1990-2020)"**, مرجع سابق, ص 171.

[3] تركية, بهاء الدين, (2014), **"البطالة في الوطن العربي تحديد المشكلة والآثار وآليات الإنتاج والحل"**, مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد (36), العدد (4), جامعة تشرين, كلية الاقتصاد, سورية, ص 17.

*المكتب المركزي للإحصاء.

- تراجع قدرة القطاع العام عموماً على تشغيل القوى العاملة ومحدودية حجم القطاع الخاص.
- تراجع حجم الاستثمارات المحلية والعربيّة والدولِيّة لأسباب محلية وعربية ودولية، أغلبها سياسِيّ واقتصادِيّ له علاقة بالإجراءات والسياسات التي اتبعها النظام البائد، أو الأزمة الاقتصادِيّة العالمِيّة، مما أدى إلى ضعف دورها في تنشيط الاقتصاد الوطنِيّ.
- سوء النظام الضريبِيّ وعدم قدرته على اعادة توزيع الدخل، ممّا يزيد الأغنياء غنى والفقراء فقراً.
- الجفاف الذي أصاب بعض المناطق السورية، وتكرار ذلك الجفاف سنوات متتالية؛ مما أدى إلى تدمير بعض المنظومات البيئية وتراجع المخزون المائِيّ الضرورِيّ للنشاط الزراعيّ وجفاف التربة، ولاسيما القشرة الخارجِيّة، لذلك فقدت كميات كبيرة منها نتيجة للعواصف الغبارِيّة التي أصبحت متكّررة في فصل الصيف. أَدّى هذا الجفاف إلى هجرة الأراضي الزراعية فتراجع مصدر الدخل إلى درجة خطيرة، ممّا دفع بأعداد كبيرة من السكان للهجرة إلى المدن الكبرى ولاسيمّا العاصمة دمشق.[1]

4.1.3.أثر الإنفاق الحكومِيّ في البطالة في سورية:

اختلفت وجهات النظر بشأن العلاقة بين الإنفاق الحكومِيّ والبطالة، ففي حين تبنى البعض إن العلاقة بين الإنفاق الحكومِيّ والبطالة علاقة عكسِيّة، والبعض الآخر علاقة طردِيّة بينهما، بينما الاقتصاديون الكلاسيك يهملون العلاقة بينهما لأنهم يتصورون أن الاقتصاد لا يمكن أن يكون إلا في حالة الاستخدام التام وهي الحالة التي يكون فيها الإنتاج أعظمِيّ واستغلال عوامل الإنتاج مثالية والبطالة منعدمة.[2]

ففي الحالة الأولى (علاقة عكسِيّة) يحدث ذلك بسبب أَنّ التوسع المالي يُؤدّي إلى زيادة الإنتاج والاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص وبالتالي خفض البطالة، أي تأثير الإنفاق الحكومي إيجابي على معدل البطالة.[3]وهذا موافق للنظرية الكنزِيّة، التي تعتبر أَنّ الإنفاق الحكومِيّ محفزاً للاقتصاد القومي ومنه فإنّ أي زيادة في الإنفاق الحكومِيّ يُؤدّي بالضرورة إلى زيادة النمو الاقتصادِيّ وبالتالي تخفيض نسبة البطالة.

---

[1] سعيد, إبراهيم أحمد, (2016), "**واقع البطالة في سورية (آثارها واستراتيجية حلها)**", مجلة جامعة دمشق , المجلد 32, العدد الأول, جامعة دمشق, كلية الاقتصاد, سورية, ص 178.

[2] حدادي, محمد لمين, (2021), "**العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019**", مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال, المجلد 05, العدد 01, الجزائر, ص 72.

[3] Selase,Elvis,(2019)**," Impact of Disaggregated Public Expenditure on Unemployment Rate of Selected African Countries: A Panel Dynamic AnalysisApproach",**American International Journal of Humanities, Arts and Social Sciences, Vol. 1, No. 2; 2019 Published by American Center of Science and Education, USA, p50.

أمّا الحالة الثانية (علاقة طردِيّة) تحدث عندما تقوم الدولة بزيادة الإنفاق الحكومِيّ فإنّ هذا يدفع بمعدلات التضخم بالارتفاع، ومنه ارتفاع أسعار الفائدة على الإقراض، وتقليص هامش حركة الاستثمارات الخاصة، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادِيّ، وبالتالي التأثير على معدل البطالة سلباً[1]. وعندما يتم تخفيض مخصص الإنفاق على الاستثمارات التي من شأنها زيادة الإنتاج. وإن من الناحية النظرِيّة يمكن تخصيص الإنفاق الحكومِيّ للبنية التحتِيّة والتوجِيّه لزيادة النمو، ولكن من الناحية العملِيّة يذهب معظم الإنفاق إلى الاستهلاك وهو يؤدي إلى تخفيض الإنتاج وبالتالي زيادة معدل البطالة.[2]

وفي سورية تمت دراسة أثر الإنفاق الحكومِيّ في البطالة من خلال الدراسات الآتية:

- فالدراسة الأولى كانت طالبة الدكتوراه دانيا طويل والتي كانت بعنوان **دراسة تحليلِيّة قياسِيّة لتأثير نمو الإنفاق العام الحكومِيّ على معدل البطالة في سورية خلال الأعوام (1990-2020)**, حيث هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر معدل النمو السنوي للإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثمارِيّ على معدل البطالة السنوِيّ في سورية خلال الفترة الزمنية من عام 1990 ولغاية عام 2020، وتوصّلت الدراسة إلى أَنّه في الأجل الطويل يوجد تأثير إيجابِيّ لمعدل النمو السنوِيّ للإنفاق العام الجاري في سورية على معدل البطالة خلال الفترة المدروسة ووجود تأثير عكسِيّ غير معنوي لمعدل النمو السنوِيّ للإنفاق العام الاستثمارِيّ على معدل البطالة، كما توصّلت الدراسة أنه في الأجل القصير يوجد أثر معنوي وإيجابي بين معدل البطالة والإنفاق العام الجاري وعدم وجود تأثير لقيمة معدل نمو الإنفاق العام الاستثمارِيّ ومعدل البطالة.[3]
- الدراسة الثانية فكانت لطالبة الدكتوراه رباب محلا وكانت بعنوان **تحديد أثر الإنفاق الحكومِيّ على مستويات البطالة في سورية خلال الفترة 1990-2011 (دراسة قياسية)** ، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر الإنفاق الحكومي على مستويات البطالة في سورية خلال الفترة المدروسة، وتوصلت إلى علاقة إيجابِيّة وضعيفة بين مستويات الإنفاق الحكومِيّ ومستويات

---

[1] الحباشنة, فضل المولى معيوف, "**الإنفاق الحكومي وأثره في الحد من البطالة في الأردن في الفترة 1990م-2015م**," مرجع سابق, ص 74.

[2] Shadi saraireh, (2020), **"THE IMPACT OF GOVERNMENT EXPENDITURES ON UNEMPLOYMENT: A CASE STUDY OF JORDAN"**, Asian Journal of Economic Modelling, Vol. 8, No. 3,p189.

[3] طويل, دانيا, (2024), " **دراسة تحليلية قياسية لتأثير نمو الإنفاق العام الحكومي على معدل البطالة في سورية خلال الأعوام (1990-2020)**", مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد (46), العدد (1), جامعة تشرين, كلية الاقتصاد, سورية.

البطالة، ممّا يعني أنّ الإنفاق الحكومِيّ خلال فترة الدراسة لم يكن فعّالا لتخفيض مستويات البطالة.[1]

- أمّا الدراسة الثالثة للطالب محمد العلي وبعنوان **أثر تغيّر الإنفاق العام في معدل البطالة في سورية دراسة تحليلِيّة (2000-2012)**, حيث هدفت إلى توضيح العلاقة بين مُعدّل نمو الإنفاق العام ومُعدّل البطالة في سورية، وتوصّلت الدراسة عند اختبار العلاقة الإحصائِيّة بين معدل نمو الإنفاق العام والبطالة تبين أنه لم يكن هناك أي ارتباط بينهما.[2]

من خلال الدراسات السابقة ترى الباحثة بأنّ الدراسة الأولى قامت بدراسة أثر الإنفاق الحكومِيّ بشقيه الجاري والاستثمارِيّ في مُعدّل البطالة مما أظهر نتائج غير موافقة للأدبِيّات الاقتصادِيّة بتأثير الإنفاق الحكومِيّ الاستثمارِيّ في مُعدّل البطالة، أما بعلاقة الإنفاق الحكومِيّ الجاري في معدل البطالة توصّلت الدراسة لوجود أثر للإنفاق الحكومِيّ الجاري في مُعدّل البطالة وهو موافق للأدبِيّات الاقتصادِيّة.

أمّا الدراسة الثانية والثالثة فقد تم دراسة تأثير الإنفاق الحكومِيّ في معدل البطالة، وتوصُلوا إلى عدم وجود تأثير للإنفاق الحكومِيّ في معدل البطالة وهذا مخالف للأدبِيّات الاقتصادِيّة.

ولتحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومِيّ ومعدل البطالة في دراستنا نعرض الأشكال البيانية التالية (3-1-3)و (3-1-4)

---

[1] Amer,w .Mhalla,R, (2023**), Determining the Impact of Government Spending on Unemployment Levels in Syria During the Period 1990-2011 (An Econometric Study**), Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series, Vol. (45) No. (5) 2023, Syria.

[2] العلي, محمد, (2015), ***أثر تغيّر الإنفاق العام في معدل البطالة في سورية دراسة تحليلية (2000-2012)***, رسالة ماجستير منشورة, جامعة دمشق, كلية الاقتصاد, سورية.

الشكل (3-1-3)

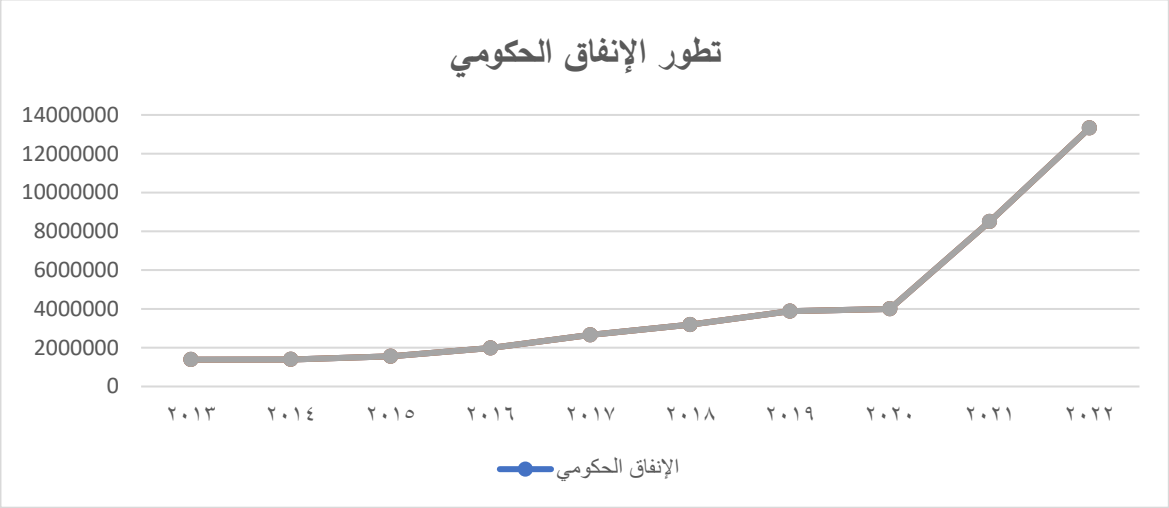

الشكل (3-1-4)

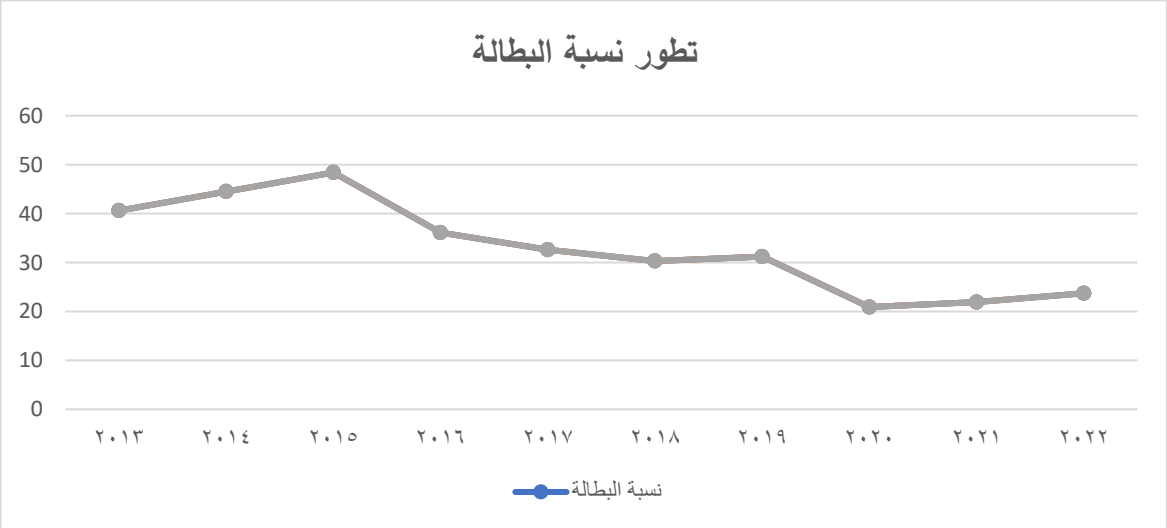

من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية في سورية.

من خلال الرسم البياني (3-1-3) و (3-1-4) نلاحظ أَنّ:

في عامي (2013-2014) ازداد الإنفاق الحكومِيّ ونسبة البطالة بشكل طردي أمّا عام (2015) تعتبر ذرودة ارتفاع نسبة البطالة أي أَنّ فاعليّة الإنفاق الحكومِيّ تُعتبر مُنخفضة في خفض نسبة البطالة، وفي الأعوام (2016-2017-2018-2019-2020-2021-2022) كان الإنفاق الحكومي مرتفع ولكن نسبة البطالة انخفضت ويفسّر ذلك حسب النظرية الكنزِيّة أن العلاقة بينهما عكسِيّة أي أَنّ الإنفاق الحكومِيّ أَدّى إلى خفض نسبة البطالة.

المبحث الثاني

تحليل أثر الإنفاق الحكومِيّ في الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ

يعد الإنفاق الحكومِيّ من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة للتأثير على مجمل النشاط الاقتصادِيّ، فضلاً عن دورهُ المهم في تحفيز النشاط الاقتصادِيّ، من خلال تأثيره الكبير على النشاط الاقتصادِيّ.[1] حيث يعتبر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أحد أهمّ مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي للبلد ومن المعايير الأكثر شمولية لقياس كافة إنتاج الدولة من السلع والخدمات وهو القيمة النقدِيّة لكلّ عناصر الاستهلاك والاستثمار والمشتريات الحكومِيّة من السلع والخدمات وصافي الصادرات التي تنتجها الدولة في عام معين ومن خلاله يمكن معرفة مدى تطور ونمو الاقتصاد وكذلك معرفة مواطن الضعف والخلل في هيكله، ومن ثمّ إمكانية معالجتها.[2] وفي سورية خلال فترة الدراسة كانت سياسة الإنفاق الحكومِيّ مرتفعة ورافق ذلك ارتفاع في قيمة الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ في القيمة الجارية. ممّا يثير التساؤل حول مدى فعالية سياسة الإنفاق الحكومِيّ في التأثير بقيمة الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ في سورية خلال فترة الدراسة.

لذلك يتناول هذا المبحث:

- تحليل الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ في سورية
- التحديات التي تواجه الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر اقتصادي.
- أثر الإنفاق الحكومِيّ في الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ في سورية

---

[1] الجبوري, حسام الدين طه محسن. الرملي, عبد الله محمد رشيد, (2021), **"قياس وتحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2018)"**, مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية والمحاسبية, المجلد 3, العدد 2, العراق, ص 23.

[2] فيصل, علاء حامد, **" السيولة العامة وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2000-2015)"**, جامعة القادسية, كلية الإدارة والاقتصاد, العراق, ص 9.

1.2.3.تحليل الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ في سورية:

إنّ المقياس الكمِيّ الذي يعكس التقدم أو التطور في اقتصاد بلد ما هو الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ. وأَنّ زيادة الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ يعني زيادة النشاط في القطاع الاقتصادي ممّا يُؤدّي إلى زيادة المنتجات أو الخدمات المنتجة ويصاحبه زيادة الرفاهية والازدهار في المجتمع.[1] ويُعبر عنه بأنه القيمة المضافة في السلع والخدمات وصافي الضرائب على المنتجات لدولة ما ولمدّة سنة، كما يُعبر عن عوائد عناصر الإنتاج (فائدة رأس المال، ريع الأرض، ربح المنظم، رواتب وأجور العمالة) مضافاً له اهتلاك رأس المال والضرائب، كما يعكس إنفاق الدولة، ويعد الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ من أهمّ المقاييس لأغراض مقارنة الأداء الاقتصادي بين الدول أو ضمن الدولة نفسها، ويعكس حجم الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ مدى القيمة التي أضيفت إلى الاقتصاد في جميع قطاعاته الإنتاجِيّة والخدمِيّة.[2] حيث تعد سورية من الدول الغنية بالإنتاج الزراعِيّ والذي يشكل جزءاً كبيراً من ناتجها المحلي وعلى الرغم من تأثر جميع القطاعات بالظروف الحالية إلا أن القطاع الزراعي ما زال يشكل جزءاً كبيراً من الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ يليه القطاعات الأخرى.[3]

ويمكن لمُتتبع الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ في سورية أَن يلاحظ أنه يأخذ مسار الاتجاه التصاعدِيّ وازدياد كميته للناتج المحلِيّ الإجمالِيّ بالأسعار الجارية وبُمعدّلات نمو متفاوتة ومختلفة من سنة إلى أخرى، فأكثر ما يتم ملاحظته عند الاطلاع على الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ في سورية اليوم إنه يختلف كثيراً عن الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ ما قبل الثورة، ولمعرفة أسباب ذلك من خلال تحليل بيانات الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ بالأسعار الجارية خلال فترة الدراسة الممتدة من بداية عام 2013 م ولغاية نهاية عام 2022 م وفق الرسم البياني الآتي (الأرقام بالملايين):

---

[1] Nailufar. F, Ichsac. I, (2024), **" THE EFFECT OF GOVERNMENT SPENDING, DOMESTIC INVESTMENT AND FOREIGN DEBT ON GROSS DOMESTIC PRODUCT IN INDONESIA"**, Journal Of Maliksussaleh Public Economics, Volume 06 Nomor 01 April 2023, p31.

[2] دللول, محمد إياد, (2014), ***أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في سورية للفترة 2010/2000***, أطروحة دكتوراه منشورة, جامعة دمشق, كلية الاقتصاد, سورية, ص 45.

[3] شيخ السوق, ريما حيدر , ***أثر متغيرات الاقتصاد الكلي في هيكل رأس مال الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية***, مرجع سابق, ص 33.

الشكل (3-2-1) حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في سورية خلال فترة الدراسة (2013-2022) الأرقام بملايين الليرات السورية.

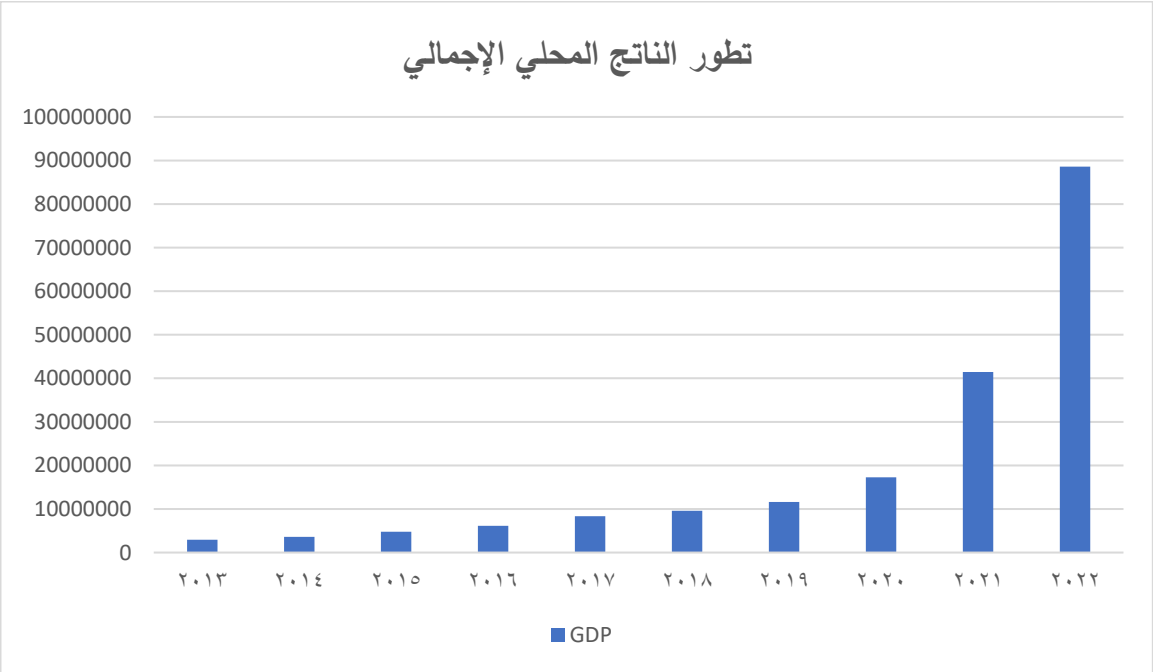

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية في المكتب المركزي للإحصاء.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

من خلال الرسم البياني السابق يُلاحظ أن في عام 2013 شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً واضحاً، ويعود سبب ذلك إلى استخدام النظام السابق موارد الحكومة لقمع الثورة وعدم وجود سياسات اقتصادية سليمة حيث تراجع النشاط الاقتصادي بسبب توقف بعض الشركات عن العمل وانخفاض الاستثمارات فضلاً عن الانخفاض في الإيرادات من السياحة الأجنبية وتراجع السياحة الداخلية، وفرض العقوبات الاقتصادِيّة التي توالت منذ عام 2012 وأضعفت القدرة على الاستيراد وبالتالي تأثرت جميع القطاعات الاقتصادِيّة وخاصة المعتمدة على مواد الإنتاج الأولِيّة والمنتجات الغذائِيّة والوقود المستوردة، كما عانى قطاع النفط من خسائر ضخمة نتيجة هذه العقوبات وخروج الشركات الأجنبية عن العمل مما سبب في تراجع لإنتاج النفط بدرجة عالية وبالتالي تراجع في الصادرات بدرجة حادة نتيجة تراجع الإنتاج في جميع القطاعات الاقتصادِيّة وخاصة القطاع النفطِيّ نتيجة العقوبات ولأن الإنتاج النفطِيّ أصبح بالكاد يكفي لتغطية الاحتياجات المحلِيّة، وأيضاً فيما يخص قطاع الخدمات فقد تدهور بصورة كبيرة من بداية الحرب وخاصة عامي 2012-2013 وخاصة النقل، البناء والسياحة نتيجة الأوضاع الأمنِيّة غير المستقرّة، رافق ذلك أيضاً تراجع في الخدمات المصرفية بسبب العقوبات التي شملت هذا القطاع أيضاً وحتى قطاع الزراعة لم

يكن أفضل وعانى من الآثار السلبِيّة للحرب التي فرضها النظام السابق وقل الإنتاج بكميات كبيرة منذ بداية الحرب في 2011 حيث انخفضت المساحات الزراعية وتدهور الإنتاجين الحيوانِيّ والنباتِيّ وارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج.[1]

في حين أنّه منذ عام 2014 شهد الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ بالأسعار الجارية ارتفاعاً ملحوظاً عما كان عليه وبشكل تدريجِيّ، حيث بلغت نسبة نمّو الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ عام 2013 في سورية 3%- لتصل إلى 36%عام 2017، يعود سبب ذلك إلى سيطرة النظام السابق على بعض المناطق الحيوية، وهو ما أدى إلى زيادة في نمو الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ.[2] ويمكن تفسير الارتفاع في قيمة الناتج في الأعوام 2017- 2018-2019 إلى عودة بعض الأنشطة الاقتصادِيّة للعمل بعد السيطرة الأمنِيّة في بعض المناطق كالصناعة الغذائية وصناعة الغزل والنسيج وقدرة العديد من أصحاب العمل إلى التكيف مع أحوال الحرب وصعابها، كما ساهم انتقال بعض المصانع وإعادة توطين بعض النشاطات الإنتاجِيّة في المناطق الآمنة إلى عودة عجلة الصناعة للإنتاج،[3] ويلاحظ أن في عامي 2021 و2022 وصلت قيمة الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ إلى أعلى قيمة له، حيث كان هناك مواسم زراعِيّة جيدة، مما ساهم في تحسين إنتاجِيّة القطاع الزراعِيّ، الذي يعد ركيزة أساسِيّة في الاقتصاد السورِيّ،[4] وبسبب التمويل بالعجز الذي أصاب البلد ولارتفاع نسبة التّضخم في هذه الفترة وكانت نسبته 118.8%و 63.7 مما ساهم في ارتفاع الأسعار وانعكس ذلك بارتفاع قيمة الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ في تلك الفترة.[5]

2.2.3.التحديات التي تواجه الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ كمؤشر اقتصادِيّ:

إنَّ استخدام الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ يتبعه بعض الصعوبات أو التحدّيات، فمن الصعب استخدامه كمؤشر لقياس مستوى الرفاه الاقتصادي في دولة معينة حيث أنه لا يأخذ بعين الاعتبار بعض الأضرار الناتجة عن زيادة الإنتاج على سبيل المثال الأضرار بالبيئة مثل التلوث الذي ينتج من المصانع وما يتبعه من أضرار بصحة الأفراد واستنفاذ للموارد الطبيعِيّة غير المتجددة، بالإضافة إلى أَنّ الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ قد لا يعطي صورة دقيقة عن إجمالي الإنتاج داخل المجتمع نظراً لعدم شموليته لعدد من الخدمات التي يتم

---

[1] **تقرير (الاسكوا) ضمن برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سورية (2016)**, الاطار الاستراتيجي لبدائل السياسات سورية ما بعد الأزمة.

[2] شيخ السوق, ريما حيدر , ***أثر متغيرات الاقتصاد الكلي في هيكل رأس مال الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية***, مرجع سابق, ص 78.

[3] الخطيب, لينة موفق, (2024), ***أثر متغيرات الاقتصاد الكلي في الميزان التجاري في سورية***, رسالة ماجستير منشورة, جامعة حماة, كلية الاقتصاد, سورية, ص 109.

[4] https;//pministry.gov.sy.

[5] لمكتب المركزي للإحصاء .http://cbssyr.sy

تقديمها من قبل الأفراد داخل المجتمع دون الحصول على مقابل لها كما ذكرنا سابقاً، إضافة إلى عدم شمولية المؤشر في بعض الدول للأنشطة الاقتصادِيّة المتضمنة في القطاع غير الرسمِيّ الذي يمثّل أهمية كبيرة ولاسيما في الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص في ظل مساهمته بنحو 70% من فرص العمل في بعض هذه الدول، وكذلك يفتقر الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ لقياس بعض الأبعاد ذات الأهمية في رفاهية المجتمعات مثل رضا الأفراد داخل البلد وتحسين أوضاعهم المعيشِيّة من فترة لأخرى، وقد يشهد الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ زيادة خلال فترة معينة ولا ينعكس ذلك على مستوى رفاهية الشعوب طالما كان هناك تبايناً في مستويات توزيع الدخل لصالح الفئات الغنية.[1]

3.2.3.أثر الإنفاق الحكومِيّ في الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ في سورية:

يوجد اختلاف في الأدبيات الاقتصادية حول العلاقة بين الإنفاق الحكومِيّ والناتج المحلِيّ الإجمالِيّ، حيث أشار الكلاسيك إلى عدم وجود أيّ تأثير للإنفاق الحكومِيّ في الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ بسبب التنافس بين الحكومة والقطاع الخاص من أجل الحصول على نفس الأموال أو الموارد المالِيّة الأخرى. وهذا ما يرفضه كينز الذي يُؤكّد على أن سياسة التوسع المالِيّ تؤثر في الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ بالكامل، أي عندما يكون زيادة في الإنفاق الحكومِي يرفع الطلب الكلي، لذلك عندما يكون الطلب أكثر من العرض في الاقتصاد، فإن الأسعار سترتفع مما يشكل قوة لتقليل الطلب حتى يقف الاقتصاد عند نقطة التوازن. واذا كان الإنفاق الحكومي بمثابة تأثير مكمل للقطاع الخاص, فإن زيادة الإنفاق الحكومِيّ يقابله نمّو في الإنتاج والتوظيف وبالتالي تأثيره في الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ.[2]

ويرى كينز أن الإنفاق الحكومِيّ يمكن أَن يساهمَ بشكل إيجابي في النمو الاقتصادِيّ فالزيادة في الإنفاق الاستهلاكِيّ يُؤدّي إلى زيادة في العمالة، الاستثمار، الربحية من خلال الأثر المضاعف على الطلب الكلي، أما بارو فقد رأى أن الإنفاق على الاستثمار والنشاطات الإنتاجِيّة يمكن أن تدعم النمّو بينما الإنفاق الحكومِيّ الاستهلاكي يعيق النمو.[3] كما قدم الاقتصادي الألمانِيّ أدولف فاجنر الذي يعد من أوائل الاقتصاديين الذين اهتموا بتفسير دور الدولة وتدخلها بالنشاط الاقتصادِيّ، إذ قدم عام 1883 قانوناً أطلق عليه تزايد نشاط الدولة إذ حاول من خلالهُ توضيح العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادِيّ وتوصل إلى أن هناك

---

[1] الخطيب, لينة موفق, ***أثر متغيرات الاقتصاد الكلي في الميزان التجاري في سورية***, مرجع سابق, ص 112.

[2] Fouladi.M, (2010), **"The Impact of Government Expenditure on GDP, Employment and Private Investment a CGE Model Approach"**,Iranian Economic Review, Vol.15, No.27, Fall 2010, P54.

[3] Saad.W , Kalakech.K, (2009), **" The Nature of Government Expenditure and its Impact on Sus-Tainable Economic Growth",** Middle Eastern Finance and Economics - Issue 4 ,2009, p p 39-47.

علاقة التبعية بينهما.[1]

وفي سورية تمت دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومِيّ والناتج المحلِيّ الإجمالِيّ من خلال الدراسات الآتية:

- الدراسة الأولى كانت لإيمان عبد السلام محمد بعنوان **أثر الإنفاق العام في نمو الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ "دراسة حالة الجمهوريّة العربيّة السوريّة"**, حيث هدفت هذه الدراسة إلى اختبار وتحديد تأثير إجمالِيّ نفقات العامة بشقيها الجارية والاستثمارية في نمو الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة من 2010-1995، وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها إنه يوجد علاقة ذو دلالة إحصائِيّة لإجمالِيّ النفقات العامة بشقيها الجارية والاستثمارية في نمو الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ.[2]
- الدراسة الثانية كانت لطالب الدكتوراه محمد إيّاد دللول بعنوان **أثر الاستثمار الأجنبِيّ المباشر في الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ في سورية للفترة 2000/2010**، حيث هدفت هذه الدراسة إلى دور الاستثمار الأجنبي في الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ في سورية خلال الفترة من 2010-2000، وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنه يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائِيّة بين الاستثمار الأجنبِيّ والناتج المحلِيّ الإجمالِيّ.[3]
- أمّا الدراسة الثالثة فكانت لطالبة الماجستير علا معلا بعنوان " **تقدير أثر الإنفاق الحكومِيّ على النمّو الاقتصادِيّ في سورية باستخدام النمذجة الرياضِيّة**" حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقدير أثر الإنفاق الحكومِيّ الكلِيّ على الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ في سورية خلال الفترة من عام 1980 حتى عام 2009، وتوصلت الدراسة إلى أنّه يوجد علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي الكلي والناتج المحلي الإجمالي وأيضاً بين الإنفاق الحكومي الجاري والناتج المحلي الإجمالي وعلاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي.[4]

---

[1] شرف الدين, جمعة جبريل محمد, (2017), ***"العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية خلال الفترة (2012-1970)"*** رسالة ماجستير منشورة, جامعة بنغازي, كلية الاقتصاد, ليبيا, ص 22.

[2] محمد. إيمان عبد السلام, (2018), ***"أثر الإنفاق العام في نمو الناتج المحلي الإجمالي (دراسة حالة الجمهورية العربية السورية)"***, بحث مقدم لنيل درجة الإجازة في الاقتصاد, جامعة بلاد الشام للعلوم الشرعية, قسم الاقتصاد الإسلامي, سورية.

[3] دللول. محمد إياد, (2014), ***أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في سورية للفترة 2000/2010"***, أطروحة دكتوراه منشورة, جامعة دمشق, كلية الاقتصاد, سورية.

[4] معلا. علا, (2012), **" تقدير أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في سورية باستخدام النمذجة الرياضية"**, مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد (34), العدد (2), جامعة تشرين, كلية الاقتصاد, سورية.

- الدراسة الرابعة كانت لطالبة الدكتوراه قمر مللي بعنوان "**دراسة العلاقة السببيّة الطويلة الأجل بين النمو الاقتصادِيّ والإنفاق العام في سورية للفترة (1990-2018)**" ، حيث هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادِيّ في سورية خلال الفترة (1990-2018) ، وتوصّلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل ذات اتجاه واحد تتجه من الإنفاق العام إلى النمو الاقتصادِيّ والمتمثّل في الدراسة بالناتج المحلِيّ الإجمالِيّ.[1]

من خلال الدراسات السابقة تبين للباحثة بأنَّ النتائج موافقة للأدبِيّات الاقتصادِيّة بدعم فرضية كينز بإنّ الإنفاق الحكومِيّ يؤثر طرداً في الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ.

ولتحليل الإنفاق الحكومِيّ والناتج المحلِيّ الإجمالِيّ في دراستنا نعرض الشكل الآتي:

الشكل (3-2-2) تطور الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة (2013-2022) الأرقام بملايين الليرات السورية.

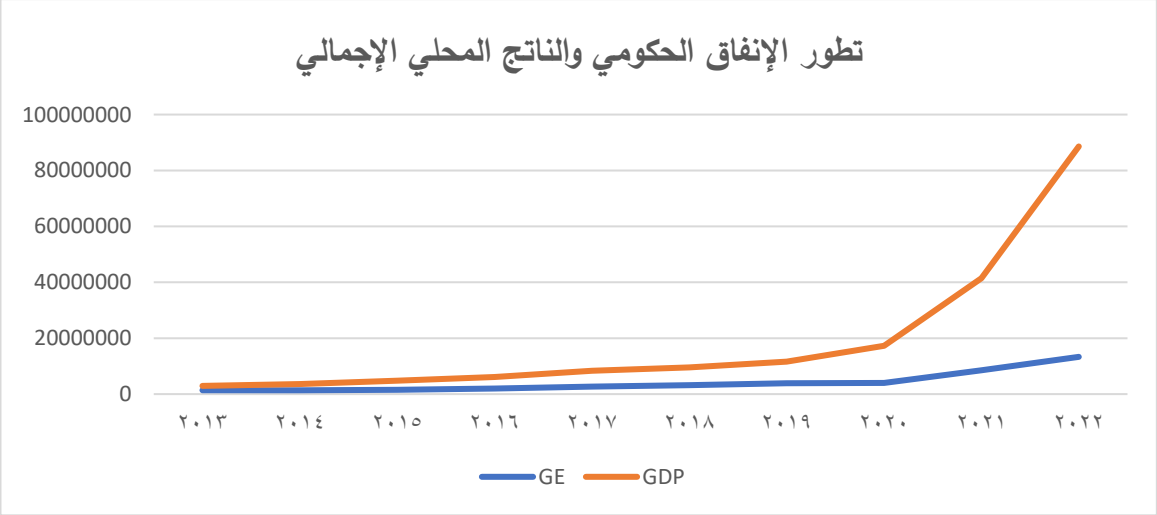

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المجموعة الإحصائية في المكتب المركزي للإحصاء.

GE : الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

[1] المللي. قمر, (2020)" **دراسة العلاقة السببية الطويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام في سورية للفترة (1990-2018)**", مجلة جامعة حماة, المجلد (4), العدد (6), جامعة حماة, كلية الاقتصاد, سورية.

من خلال الشكل (3-2-2) نلاحظ أن تطور الإنفاق الحكومِيّ والناتج المحلِيّ الإجمالِيّ بشكل طردِيّ، وهذا موافق للأدبِيّات الاقتصادِيّة، ويدعم الفرضية الكنزِيّة بإنَّ الإنفاق الحكومِيّ يؤثّر في الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ، وكلمّا زاد الإنفاق الحكومِيّ زاد الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ.

المَبحَث الثالث

تحليل أثر الإنفاق الحكومِيّ في مُعدّل التّضخّم

لقيت الدراسات النظرِيّة للإنفاق الحكومِيّ اهتماماً بالغاً في الآونة الأخيرة وذلك لتعاظم دور الدولة وتوسع نطاق تدخلها في الحياة الاقتصادِيّة، بحيث تسعى كلّ دولة من خلال الإنفاق الحكومِيّ إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادِيّة والاجتماعِيّة، ولعل من أهمّ هذه الأهداف هو محاربة التّضخّم واستقرار المستوى العام للأسعار، وهذا نظراً لما هذه الظاهرة من آثار سلبية على الاقتصاد حيث يعد مستوى التضخم مؤشراً مهماً ودليلاً أساسِيّاً، إلى جانب البطالة، على الحالة الصحِيّة لاقتصاد البلد.[1] وفي سورية خلال فترة الدراسة كانت سياسة الإنفاق الحكومِيّ مرتفعة ورافق ذلك ارتفاع في مُعدّل التّضخّم. مما يثير التساؤل حول مدى فاعليّة سياسة الإنفاق الحكومِيّ في التأثير بقيمة مُعدّل التّضخّم في سورية خلال فترة الدراسة.

لذلك يتناول هذا المبحث:

- تحليل معدل التّضخّم في سورية.
- أثر الإنفاق الحكومِيّ في مُعدّل التّضخّم في سورية.

[1] محظوظ.ولد, مصطف. ولد, (2023), " **أثر الإنفاق العمومي (الجاري والرأسمالي) على التضخم في موريتانيا خلال الفترة: 1987– 2020**", مجلة الاستراتيجية والتنمية, المجلد 13, العدد 01, جامعة نواكشوط, موريتانيا, ص 11.

1.3.3.تحليل مُعدّل التّضخّم في سورية:

شهدت سورية مُعدّلات تّضخّم مرتفعة في فترات عدة وجاء ذلك في ظل اتباع نهج اقتصادِيّ يعتمد على نظريات عدة، ونظراً لتعقد وترابط مسببات التضخم فإنه لا يمكن عزو ارتفاع هذه المُعدّلات إلى عامل بعينه حيث أنها كانت مدفوعة بمجموعة من العوامل على جانبي العرض والطلب، وتجدر الإشارة إلى أَنّ الحرب التي خلفها النظام البائد في سورية والعقوبات الاقتصادِيّة المفروضة عليها وعدم السيطرة على الموارد الاقتصادِيّة وسوء إدارتها واستغلالها إضافة إلى ظهور جائحة كورونا كوفيد 19 أدى لانعكاسات حادة على النشاط الاقتصادِيّ على الصعيدين الداخلِيّ والخارجِيّ، ممّا أدّى لتفاقم مُعدّل التّضخّم في سورية.[1]

ويمكن لمُتتبع معدل التّضخّم في سورية أَن يلاحظ أنه يأخذ مسار الاتجاه التصاعدي، فأكثر ما يتم ملاحظته عند الاطلاع على معدل التّضخّم في سورية اليوم أنّه يختلف كثيراً عن مُعدّل التّضخّم ما قبل الثورة، وهو ما سيتمّ دراسة ومعرفة أسباب ذلك ومن خلال تحليل بيانات معدل التّضخّم خلال فترة الدراسة الممتدة من بداية عام 2013 م ولغاية نهاية عام 2022 م وفق الرسم البيانِيّ الآتي:

الشكل رقم (3-3-1) تطور معدل التّضخّم خلال فترة الدراسة (2013-2022)

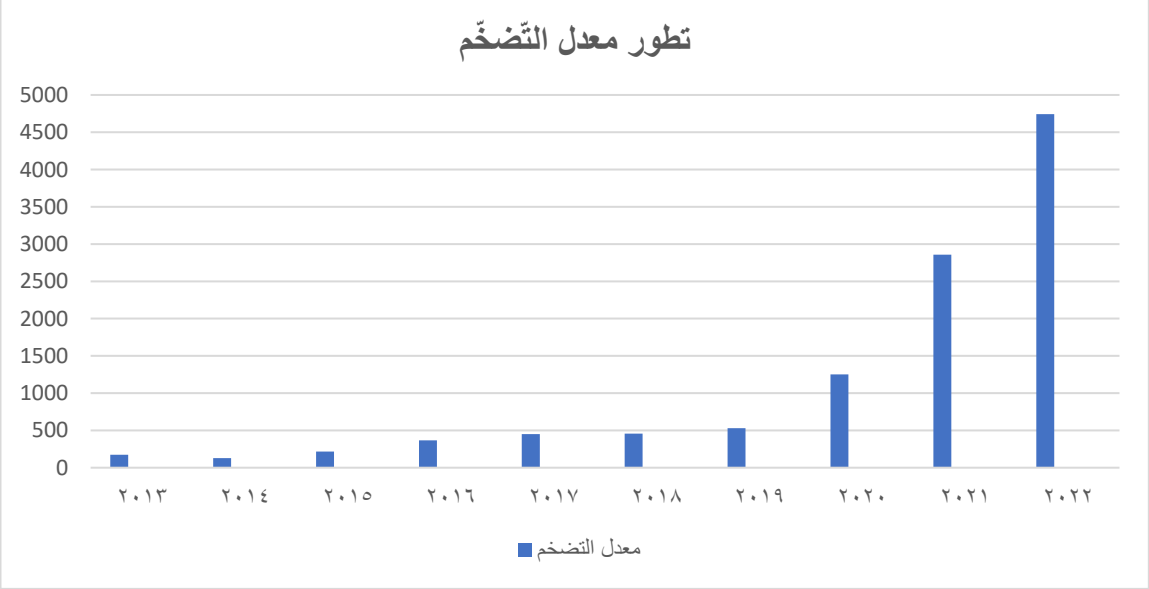

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المجموعة الإحصائية في المكتب المركزي للإحصاء.

من خلال الرسم البيانِيّ السابق يُلاحظ أَنّ مُعدّل التّضخّم في سورية كان مرتفعاً ويعود سبب ذلك إلى الحرب التي شنها النظام البائد، إذ بلغ معدل التّضخّم عام 2013م 173% ويعود سبب ارتفاعه إلى تراجع المشاريع الاستثمارِيّة بنسبة 50% وتغير سعر صرف الدولار بالنسبة لليرة السّورية وإلى ارتفاع أسعار السّلع بشكل

[1] الخطيب, لينة موفق, ***أثر متغيرات الاقتصاد الكلي في الميزان التجاري في سورية***, مرجع سابق, ص 82.

كبير؛ مما انعكس سلباً على قيمة الليرة السورِيّة وقدرتها الشرائِيّة، ويعود سبب ذلك أيضاً إلى تعليق الاستيراد؛[1] واستمر بعد ذلك في الارتفاع نتيجة العقوبات الاقتصادِيّة المفروضة، واحتكار التجار للعديد من السلع وبالتالي ارتفاع أسعار المواد الغذائِيّة وغيرها، وأيضاً خروج الكثير من آبار النفط عن العمل، وما زال معدل التضخم يشهد ارتفاعات مستمرة إذ ألقت ظاهرة ارتفاع الأسعار بظلالها على مختلف نواحي الاقتصاد، ليصل بذلك معدل التضخم عام 2019 إلى 531% وعام 2020 ارتفع بشكل جامح إلى 1251% وهي نسبة لم يشهدها الاقتصاد السورِيّ سابقاً وذلك بسبب ظهور جائحة covid-19 الذي أَدّت إلى خسائر فادحة وانعكس ذلك على النشاط الاقتصادِيّ ليس فقط على المستوى المحلِيّ وإنما على مستوى الاقتصاد العالمِيّ الذي تكبّد خسائر فادحة نتيجة الإغلاقات العامة وانخفاض كبير في قيمة النقود، بالإضافة إلى تأثير انفجار مرفأ بيروت في آب-2020 ممّا أدّى إلى صعوبة استيراد البضائع بشكل أكبر إضافة إلى تشديد العقوبات الاقتصادية[2]، واستمر بالارتفاع حتى عام 2022 حيث وصل إلى ذروة الارتفاع خلال سنوات الدراسة.

وبناءً على ما سبق سيتم التعرف على أهمّ الأسباب المُفسرة لوجود التّضخّم في سورية وهي :[3]

1.العقوبات الاقتصادِيّة الناتجة عن حرب النظام:

منذ بداية الحرب التي فرضها النظام السابق على سورية وما خلفتها من تداعيات والعقوبات الاقتصادية أحادية الجانب، اشتملت على تجارة النفط والقطاع المالي وعلى قطاع التجارة الخارجية، الأمر الذي أثر سلباً في حركتي الاستيراد والتصدير، وأَدّت إلى خلل وسوء في توجيه النفقات الحكومِيّة باتجاه القطاعات والمناطق الاقتصادِيّة ممّا أَدّى إلى عدم الاهتمام بالقطاع الصناعِيّ وتراجعه وتراجع الأمن الغذائي في سورية وانخفاض نسب الاكتفاء الذاتي مما أدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعِيّة ومستلزمات الإنتاج مما أدى إلى ارتفاع معدلات الأسعار وارتفاع التضخم، فضلاً عن تأثر الميزان التجاري وميزان المدفوعات سلباً بهذه العقوبات، كما أثرت العقوبات في ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، بالإضافة إلى العقوبات التي فُرضت على الشركات التي شاركت في معرض دمشق الدولي في دورته الأخيرة من عام 2019م.

---

[1] شيخ السوق, ريما حيدر, ***أثر متغيرات الاقتصاد الكلي في هيكل رأس مال الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية***, مرجع سابق, ص 72.

[2] مصرف سورية المركزي, **تقارير التضخم الدورية** لأعوام الدراسة.

[3] محمجي. فرح جهاد, (2024), ***تحليل متغيرات السياسة النقدية وقياس أثرها في المؤشر العام لأسعار الأسهم في سوق دمشق للأوراق المالية***, رسالة ماجستير منشورة, جامعة جماة, كلية الاقتصاد, سورية, ص 79-80.

2.السياسات الحكومية:

إنّ سياسات الاقتصادِيّة الخاطئة وسياسة الدعم الحكومِيّ ساهمت في رفع تكلفة إنتاج السلع والخدمات التي لاتزال تنتج محلياً وزادت من الضغوط التضخمية على الأسعار مما أدى إلى تراجع قيمة العملة بشكل أكبر.

3.ارتفاع التكاليف الإنتاجية:

يعد ارتفاع تكلفة الإنتاج أحد الأسباب الرئيسِيّة لحدوث التّضخّم، حيث تلعب التكلفة دوراً مهماً في تحديد مستويات سعر المنتج، ومن أسباب ارتفاع تكاليف الإنتاج في سورية:

- تراجع الإنتاجِيّة الكلِيّة لعوامل الإنتاج على المدى الطويل بسبب التراجع النسبِيّ في المستوى التكنولوجِيّ وفي إنتاجِيّة رأس المال البشري وبسبب نزوح الخبرات البشرية ذات الكفاءات العالية وخاصة من فئة الشباب.
- رفع الدعم عن أسعار الطاقة بشكل مستمر، ممّا أدى إلى ارتفاع في سعر مادتي الفيول والمازوت المستخدمتين في الصناعة وارتفاع سعر البنزين أيضاً بسبب رفع الدعم عنها أيضاً.
- ارتفاع أسعار المواد الأولِيّة المستوردة من الخارج والتي تمثّل مدخلات في عمليات إنتاج السلع المحلِيّة، ممّا يُسبب ذلك إلى انخفاض العرض من السلع المنتجة نظراً لارتفاع تكاليف استيرادها، وهذا ما يؤدي لارتفاع أسعارها.

4.التوسع النقدِيّ:

يعد التوسع النقدي من أهمّ الأسباب التي تؤدي إلى إحداث التّضخّم، لكن هذه الأسباب ليست مُوحّدة بل تتفرع إلى :

- زيادة الإصدار النقدي لتلبية طلب الحكومة على النقد أو لتمويل عجز الموازنة يؤدّي إلى زيادة كمية النقد، فعندما يزداد حجم الاقتراض الحكومي من المصرف المركزِيّ يزداد حجم الكتلة النقدِيّة ويُؤدّي ذلك لزيادة حجم وسائل الدفع في الاقتصاد.
- سرعة التداول النقدِيّ وذلك عندما يقوم المستثمرون بتوظيف مدخراتهم في الإنتاج الأمر الذي يُؤدّي إلى زيادة الدخول ويتحول ذلك إلى طلب يسهم في زيادة الأسعار.

- توسع المصارف في الإقراض فيزداد الطلب الكلِيّ في الاقتصاد وبما أن العرض لا يستطيع تلبية حاجة الطلب فترتفع الأسعار.

5.تدهور الإنتاج المحلِيّ:

أدّى تدهور الوضع الذي شهدته سورية إلى تدهور عجلة الإنتاج المحلِيّ بشكل كبير، وأصبحت الحكومة السابقة تؤمّن مستلزماتها عن طريق الاستيراد من الدول الحليفة لها، مما أدى إلى اعتمادها الكبير على الاستيراد والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار نتيجة للتضخم المستورد وتفاقم عجز ميزان المدفوعات. إضافة لانتشار الفساد في السلطة الحاكمة والرشاوي.

2.3.3.أثر الإنفاق الحكومِيّ في مُعدّل التّضخّم في سورية:

يوجد اختلاف في الأدبِيّات الاقتصادِيّة حول العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومُعدّل التّضخّم, حيث أشارت النظرية الكلاسيكية أنَّه عندما تقوم الحكومة بتمويل نفقاتها من خلال طباعة النقود فإنها سوف تتحمل ضريبة التّضخّم، ويقصد بذلك أنه عند طباعة الحكومة للنقود وإنفاقها فإن مستوى العام للأسعار سوف يزداد، نتيجة ذلك فإنّ قيمة النقود سوف تنخفض.[1]

في حين نجد أَنّ النظرِيّة الكنزية رفضت فرض فريدمان القاضي بأنّ التّضخّم هو دائماً نتيجة لنمو عرض النقود، لأَنّ كينز يرى إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى أقلّ من التوظيف الكامل فأنّ التغير في الإنفاق يؤثر في الإنتاج والتوظيف أكثر من تأثيره في الأسعار، وأَنّ الزيادة لمرة واحدة في الإنفاق الحكومِيّ يُؤدّي إلى الزيادة الواحدة في مستوى الأسعار، ولكن لو أن الإنفاق يزداد باستمرار فإنّ من الممكن أن نحصلَ على زيادة مستمرة في مستوى الأسعار،[2] وإذا تمّ توجيه النفقات للاستثمار فإن ذلك يُؤدّي إلى انخفاض نسبِيّ في الأسعار والسبب في ذلك هو زيادة العرض على الطلب أي انخفاض نسبة التّضخّم[3].

ولتحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومِيّ ومعدل التّضخّم في هذه الدراسة نعرض الأشكال البيانِيّة التالية (3-3-2)و (3-3-3):

---

[1] جرادي. ستي, ميموني. نادية, (2021) ***أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2019- 1970)***, رسالة ماجستير منشورة, جامعة أحمد دراية أدرار, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية, الجزائر, ص 10.

[22] جرادي. ستي, ميموني. نادية, ***أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2019- 1970)***, مرجع سابق, ص 10.

[3] مقراني, حميد, ***أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (2012 -1988)*** , مرجع سابق, ص 23.

الشكل (3-3-2)

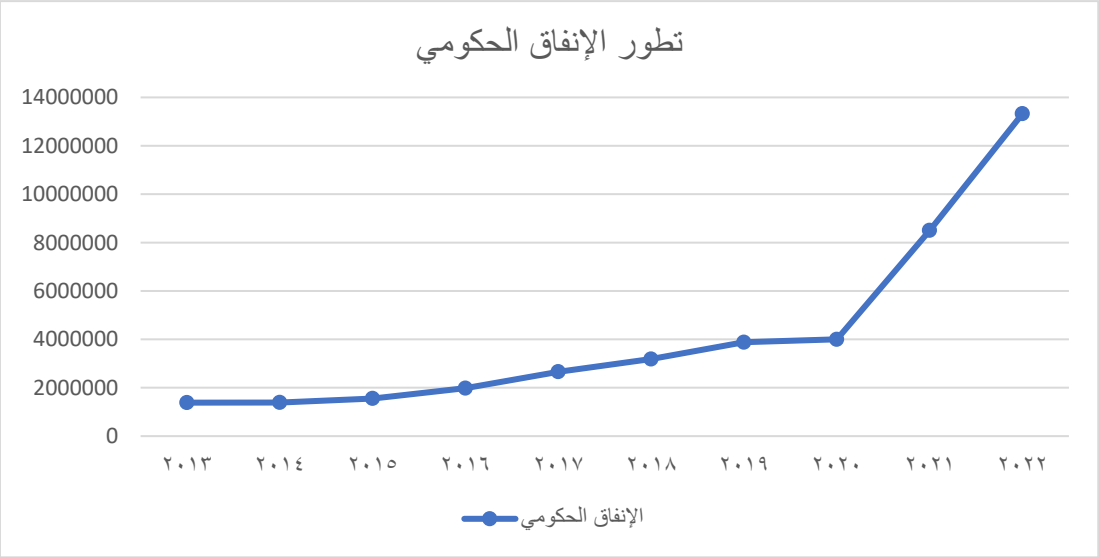

الشكل (3-3-3)

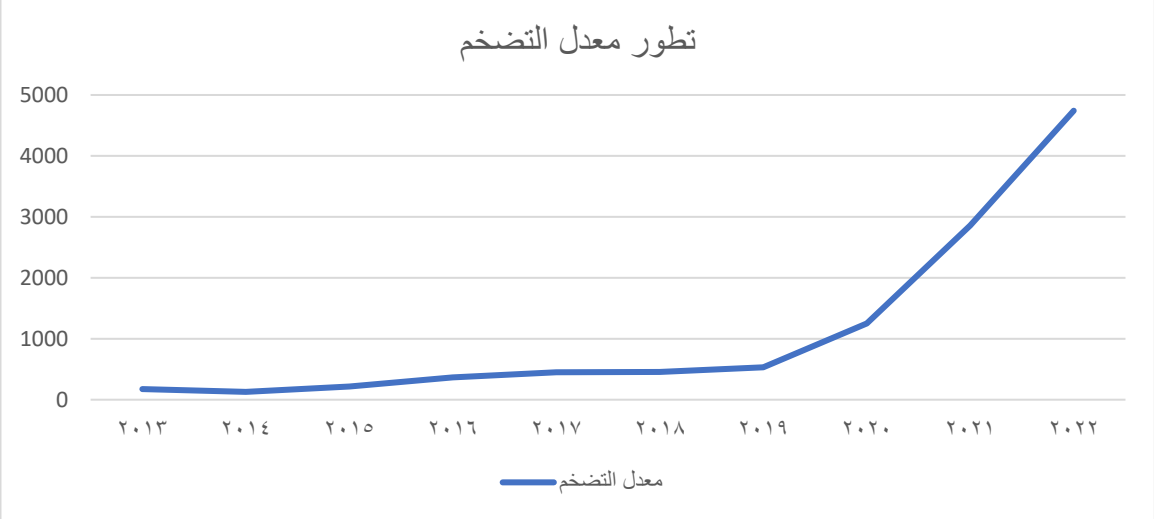

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

من خلال الرسم البياني (3-3-2) و (3-3-3) نلاحظ أَنَّ:

تطور الإنفاق الحكومِيّ ومعدل التضخم بشكل طردي، وهذا موافق للأدبيات الاقتصادية، بإن الإنفاق الحكومِيّ يؤثر في معدل التضخم، وكلما زاد الإنفاق الحكومي زاد معدل التضخم.

خاتمة الفصل الثالث

قامت الباحثة في فصل تحليل أثر الإنفاق الحكومي في المتغيرات الاقتصادية في سورية بعرض الإنفاق الحكومِيّ والمتغيرات الاقتصادية الكلية في سورية، حيث تم تحليل الإنفاق الحكومِيّ في سورية خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2022 حيث شهد ارتفاعاً ملحوظاً، أما بالنسبة للمتغيرات الاقتصادِيّة الكلِيّة في سورية تم أولاً تحليل **البطالة** خلال فترة الدراسة الممتدة من 2013 إلى 2022، وتبين وجود تذبذبات واضحة لمُعدّل البطالة يعود لأسباب عدة، وتم ثانياً تحليل **الناتج المحلي الإجمالي** وتبين أنه في بداية فترة الدراسة كان منخفضاً بسبب عدم وجود سياسات اقتصادِيّة سليمة حيث تراجع النشاط الاقتصادِيّ بسبب توقف بعض الشركات عن العمل وانخفاض الاستثمارات وبعد ذلك شهد ارتفاعاً بسبب سيطرة النظام البائد على بعض المناطق الحيوِيّة وكان مُعدّل التضخم مرتفع جداً حيث كان التمويل بالعجز سياسة مستخدمة في اقتصاد البلد وثالثاً تم تحليل **معدل التضخم** حيث شهد ارتفاع جامح في سورية بسبب الحرب التي فرضها النظام البائد على شعبه ومخلفاتها على البلاد من عقوبات اقتصادِيّة ومحاصرة اقتصادِيّاً وسياسِيّاً حيثُ تراجعت المشاريع الاستثمارِيّة واحتكار تجار النظام البائد للعديد من السلع الضرورية وخروج الكثير من آبار النفط عن العمل، وتطرقت الباحثة أيضاً في هذا الفصل إلى أثر الإنفاق الحكومِيّ في المتغيرات الاقتصادِيّة الكلِيّة في سورية من خلال عرض الدراسات النظرِيّة التي تبنت العلاقة الطردِيّة أو العكسِيّة مع عرض الدراسات السابقة التي تناولت هذه دراسة في سورية.

الفصل الرابع

دراسة تطبيقية لأثر الإنفاق الحكومي في المتغيرات الاقتصادية الكلية في سورية

تمهيد:

شكل موضوع دراسة أثر الإنفاق الحكومِيّ والمتغيرات الاقتصادِيّة الكلية اهتماماً واسعاً لدى الاقتصاديين والسياسيين وأثارت جدلاً لدى الباحثين، وإنّ الجدل الكبير القائم حول هذه العلاقة يُثير فضول أيّ باحث لكي يستخدم دراسة هذا الموضوع ومناقشة جوانبه، وبعد استعراض أهم المفاهيم النظرية الخاصة بمتغيرات الدراسة الإنفاق الحكومي والمتغيرات الاقتصادية الكلية، جاء هذا الفصل استكمالاً لما ورد في الجانب النظرِيّ، وتدعيماً لما تمّ التوصّل إليه من نتائج نظريّة فيه، وتسعى الباحثة من خلاله دراسة أثر الإنفاق الحكومِيّ في المتغيرات الاقتصادِيّة الكلِيّة في سورية، خلال الفترة الممتدة من عام 2013 إلى عام 2022، وتمّ اختبار فرضيات البحث بالاستخدام برنامج التحليل الإحصائِيّ (spss) ، ومن ثمّ تحليل النّتائج التي تمّ التوصّل إليها إحصائيّاً.

وبناءً على ما سبق تمّ العرض في هذا الفصل:

- منهجية الدراسة التطبيقية
- قياس أثر الإنفاق الحكومي في المتغيرات الاقتصادية الكلية في سورية.

المبحث الأول

منهجية الدراسة التطبيقية

1.1.4.منهج البحث المتبع:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفِيّ، وتم استخدام البيانات المنشورة في المكتب المركزِيّ للإحصاء للحصول على بيانات للإنفاق الحكومِيّ ومُعدّل البطالة وقيمة الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ ومُعدّل التّضخّم وذلك عن طريق استخدام البيانات السنوِيّة للمتغيرات المطلوبة، هذا بالإضافة إلى المراجع والدراسات وأوراق العمل المتعلقة بدراسة تأثير الإنفاق الحكومِيّ في المتغيرات الاقتصادِيّة الكلِيّة وخلال الفترة الزمنية المحددة, وسنستخدم الأساليب الإحصائِيّة مثل (تحليل الارتباط والانحدار البسيط) باستخدام البرنامج الإحصائِيّ spss.

2.1.4.مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من متغيرات الاقتصاد الكلي في السورِيّة، أمّا بالنسبة للعينة فتتكون من المتغيرات (الإنفاق الحكومِيّ، مُعدّل البطالة، الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ ومُعدّل التّضخّم).

3.1.4.المعالجة والأساليب الإحصائِيّة:

من أجل اختبار صحة العلاقة اعتمدنا على الانحدار الخطِيّ في اختبار أثر الإنفاق الحكومِيّ في الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ، وأثر الإنفاق الحكومِيّ في مُعدّل البطالة وأيضاً أثر الإنفاق الحكومِيّ في مُعدّل التّضخّم.

المبحث الثاني

قياس أثر الإنفاق الحكومي في المتغيرات الاقتصادية الكلية في سورية

1.2.4.اختبار الفرضيات وتفسير النتائج:

تم اخضاع فرضيات الدراسة للاختبار باستخدام تحليل الانحدار البسيط، وذلك بموجب قاعدة القرار الآتية:

نرفض الفرضية الصفرِيّة ونقبل الفرضية البديلة إذا كانت قيمة sig المحسوبة أصغر من 5%.

وباستخدام البرنامج الإحصائي spss سيتم دراسة الانحدار البسيط واختبار الفرضيات على اعتبار أنه يوجد متغير مستقل وهو كمية الإنفاق الحكومِيّ، وثلاث متغيرات تابعة (معدل البطالة، قيمة الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ، مُعدّل التّضخّم).

2.2.4.تحليل أثر الإنفاق الحكومِيّ في المتغيرات الاقتصادِيّة الكلِيّة في سورية:

سيتم اخضاع الإنفاق الحكومِيّ للاختبار واعتباره مُتغيراً مستقلاً، علماً أَنّ المتغيرات التابعة هو المتغيرات الاقتصادِيّة الكلِيّة في سورية (مُعدّل البطالة، قيمة الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ، مُعدّل البطالة).

1.2.2.4.تحليل أثر الإنفاق الحكومِيّ في مُعدّل البطالة في سورية:

تنص **الفرضية الأولى** على أنّه لا يوجد أثر للإنفاق الحكومي في مُعدّل البطالة في سورية.

ومن خلال الجدول الآتي سيتمّ عرض البيانات السنوية للإنفاق الحكومِيّ ومُعدّلات البطالة في سورية، علماً أَنّ تمَّ الحصول على البيانات من المكتب المركزِيّ للإحصاء.

الجدول رقم (4-1-1) بيانات الإنفاق الحكومِيّ ومُعدّل البطالة خلال فترة الدراسة.

العام	الإنفاق الحكومي GE(بالملايين)	معدل البطالة UR%
2013	1383000	40.6
2014	1390000	44.5
2015	1554000	48.4
2016	1980000	36.1
2017	2660000	32.6
2018	3187000	30.3
2019	3882000	31.2
2020	4000000	20.9
2021	8500000	21.9
2022	13325000	23.7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية.

أولاً: سيتم تقدير معادلة الانحدار وفق الصيغة الآتية:

$$UR=B_0+B_1GE+E$$

حيث أن:

UR: معدل البطالة.

GE: قيمة الإنفاق الحكومي.

E: حد الخطأ العشوائي.

شروط حد الخطأ العشوائي وهي:

1.المتوسط صفر.

2.التباين ثابت.

3.التوزيع الطبيعي.

4.لا يوجد ارتباط ذاتي.

ثانياً: تم إدخال بيانات الجدول رقم (4-1-1) في برنامج spss لنحصل على الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-1-2) معامل الارتباط.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.696[a]	.484	.420	7.1959	1.104

a. Predictors: (Constant), GE

b. Dependent Variable: UR

المصدر: مخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أَنّ:

قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين R=69% وهو ارتباط متوسط نوعاً ما بينما قيمة معامل التحديد R square= 48% هذا يعني أن الإنفاق الحكومي يفسر 48% من التغيرات الحاصلة في معدل البطالة UR. وأن إحصائية ديربن واتسن DW=1.104 والقيم الجدولية لها dl=0.879 ,du=1.320 , لذلك لايمكن اتخاذ القرار (لايمكن التحديد)

Dl<Dw<Du

0.879< 1.104 < 1.320

الجدول رقم (4-1-3) توصيف البواقي

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	17.387	37.815	33.020	6.5772	10
Residual	-12.4383-	10.8776	**.0000**	6.7843	10
Std. Predicted Value	-2.377-	.729	.000	1.000	10
Std. Residual	-1.729-	1.512	.000	.943	10

a. Dependent Variable: UR

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

ومن خلال الجدول رقم (4-1-3) نجد أن المتوسط للبواقي Residual صفر.

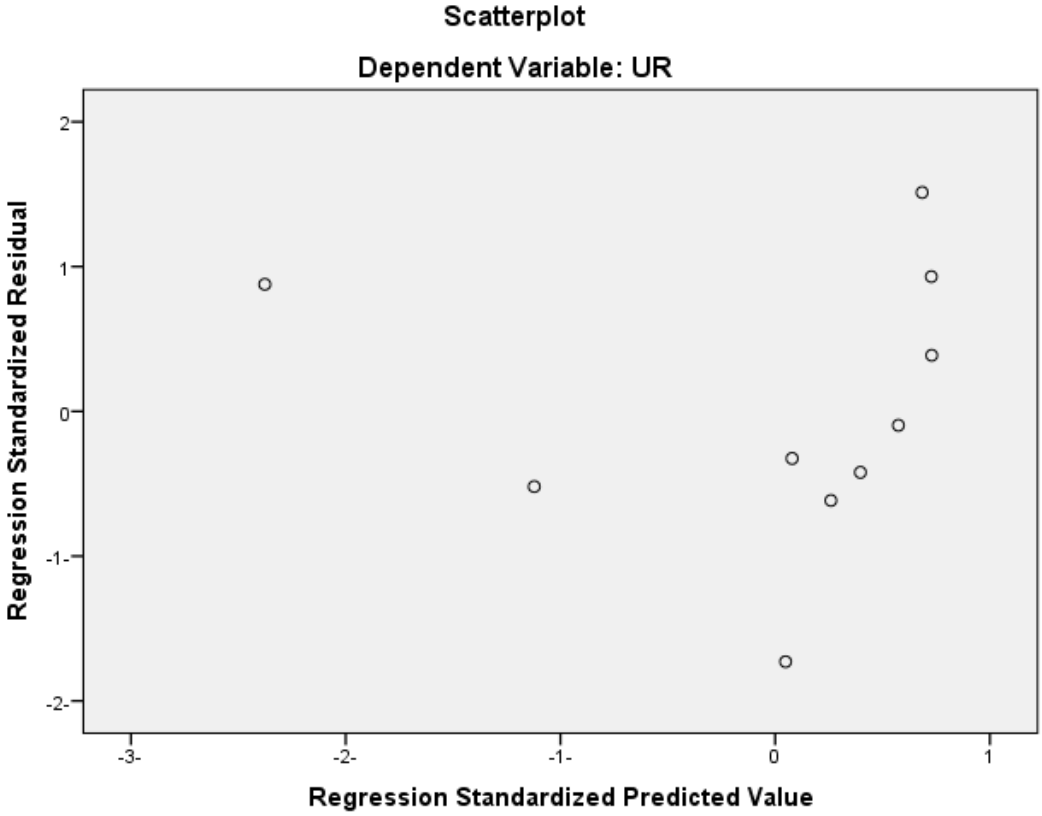

الشكل رقم (4-1-1) شكل الانتشار للبواقي مع القيم المقدرة لمعدل البطالة

ومن خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن النقاط منتشرة بشكل عشوائي ويمكن القول أن التباين ثابت.

الجدول رقم (4-1-4) التوزيع الطبيعي للبواقي

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Unstandardized Residual	.157	10	.200*	.963	10	.818

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

المصدر: مخرجات برنامج spss.

ومن خلال الجدول أعلاه نجد أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي حيث أن81%= Shapiro-Wilk Sig وهي أكبر من 5%.

الجدول رقم (4-1-5) معامل الانحدار

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	40.181	3.464		11.600	.000
	GE	-1.711E-6	.000	-.696-	-2.742-	.025

a. Dependent Variable: UR

المصدر: مخرجات برنامج spss.

ومن خلال الجدول السابق يتبين أنّه يوجد أثر للإنفاق الحكومِيّ في مُعدّل البطالة وذلك لأن sig=0.025 وهي أصغر من 5%

ويلاحظ أيضاً أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة علاقة عكسِيّة.

الجدول رقم (4-1-6) معادلة الانحدار كاملة

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	389.332	1	389.332	7.519	.025[b]
	Residual	414.244	8	51.781		
	Total	803.576	9			

a. Dependent Variable: UR

b. Predictors: (Constant), GE

المصدر: مخرجات برنامج spss.

ومن خلال الجدول رقم (4-1-6) يتبين أن معادلة الانحدار كاملة معنوية وذلك لأن sig=0.025 وهي أصغر من 5%.

ومما سبق سيتم رفض الفرضية الصفرِيّة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر للإنفاق الحكومِيّ في مُعدّل البطالة وذلك عندما تكون قيمة sig أصغر من 5% وهذا شرط محقق، وبما أن جميع شروط الخطأ العشوائِيّ محققة يمكن كتابة معادلة الانحدار من الجدول رقم (4-1-5) على الشكل الآتي:

UR=40.181-1.711E-6GE

2.2.2.4.تحليل أثر الإنفاق الحكومِيّ في الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ في سورية:

تنص **الفرضية الثانية** على أَنّه لا يوجد أثر للإنفاق الحكومِيّ في الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ في سورية.

ومن خلال الجدول الآتي تم عرض البيانات السنوية للإنفاق الحكومي والناتج المحلِيّ الإجمالِيّ في سورية، علماً أن تم الحصول على البيانات من المكتب المركزِيّ للإحصاء.

الجدول رقم (4-2-1) بيانات الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

العام	الإنفاق الحكوميGE (بالملايين)	الناتج المحلي الإجمالي (بالملايين)
2013	1383000	2937561
2014	1390000	3612015
2015	1554000	4783661
2016	1980000	6128044
2017	2660000	8348139
2018	3187000	9580729
2019	3882000	11620863
2020	4000000	17266450
2021	8500000	41455877
2022	13325000	88590464

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية.

أولاً: سيتم تقدير معادلة الانحدار وفق الصيغة الآتية:

$$GDP=B_0+B_1GE+E$$

حيث أن:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

GE: قيمة الإنفاق الحكومي.

E: حد الخطأ العشوائي.

يتم التحقق من شروط حد الخطأ العشوائي وهي:

1.المتوسط صفر.

2.التباين ثابت.

3.التوزيع الطبيعي.

4.لا يوجد ارتباط ذاتي.

ثانياً: تم إدخال بيانات الجدول رقم (4-2-1) في برنامج spss لنحصل على الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-2-2) معامل الارتباط.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.986[a]	.973	.969	4686851.392	1.627

a. Predictors: (Constant), GE

b. Dependent Variable: GDP

المصدر: مخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن:

قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين R=98% وهو ارتباط قوي، بينما قيمة معامل التحديد R square= 97% هذا يعني أن الإنفاق الحكومي يفسر 97% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي GDP.

وأن إحصائية ديربن واتسن DW=1.627 والقيم الجدولية لها dl=0.879 ,du=1.320 وهي محققة المعادلة الآتية:

Du<Dw<4-Du

1.320< 1.627 < 4-1.320

إذاً لايوجد ارتباط ذاتي عند مستوى معنوية 0.05.

الجدول رقم (4-2-3) توصيف البواقي

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	156706.36	82276536.00	19432380.30	26440125.649	10
Residual	-7641278.000-	6313926.500	**.000**	4418805.869	10
Std. Predicted Value	-.729-	2.377	.000	1.000	10
Std. Residual	-1.630-	1.347	.000	.943	10

a. Dependent Variable: GDP

المصدر: مخرجات برنامج spss.

ومن خلال الجدول رقم (4-2-3) نجد أن المتوسط للبواقي Residual صفر.

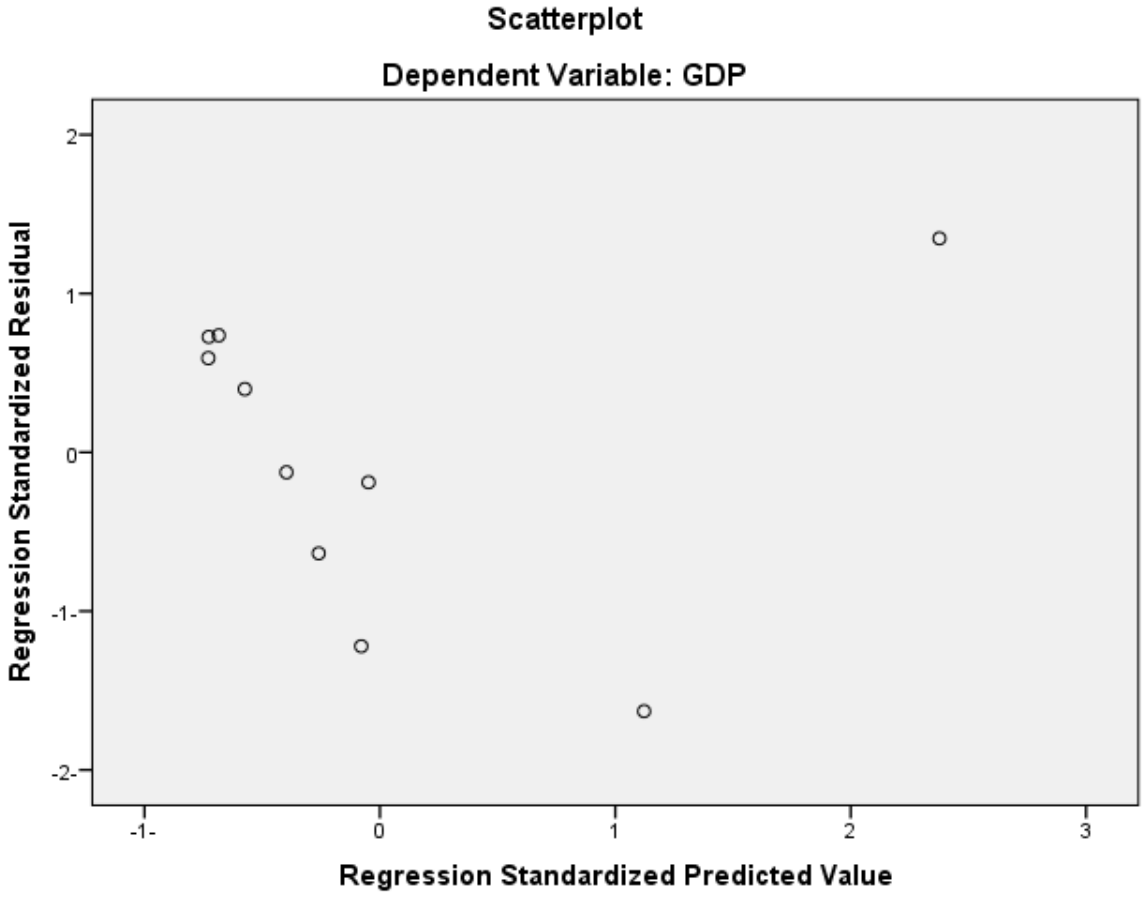

الشكل رقم (4-1-2) توصيف البواقي.

ومن خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن النقاط منتشرة بشكل عشوائي نوعاً ما ويمكن القول أن التباين ثابت.

الجدول رقم (4-2-4) التوزيع الطبيعي للبواقي

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Unstandardized Residual	.164	10	.200*	.953	10	.705

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

ومن خلال الجدول أعلاه نجد أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي حيث أن70%= Sig Shapiro-Wilk وهي أكبر من 5%.

الجدول رقم (4-2-5) معامل الانحدار

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-9353570.489-	2256035.146		-4.146-	.003
	GE	6.877	.406	.986	16.924	.000

a. Dependent Variable: GDP

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

ومن خلال الجدول السابق يتبين أنه يوجد أثر للإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي وذلك لأن sig=0.000 وهي أصغر من 5%

ويلاحظ أيضاً أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل الناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية.

وبما أن جميع شروط الخطأ العشوائي محققة يمكن كتابة معادلة الانحدار من الجدول معامل الانحدار على الشكل الآتي:

الجدول رقم (4-2-6) معادلة الانحدار كاملة

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6291722198786702.000	1	6291722198786702.000	286.423	.000[b]
	Residual	175732607769277.440	8	21966575971159.680		
	Total	6467454806555979.000	9			

a. Dependent Variable: GDP

b. Predictors: (Constant), GE

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

ومما سبق سيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية وتنص الفرضية البديلة على أنه يوجد أثر للإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي وذلك عندما تكون قيمة sig أصغر من 5% وهذا شرط محقق, وبما أن جميع شروط الخطأ العشوائي محققة يمكن كتابة معادلة الانحدار من الجدول رقم (4-2-5) على الشكل الآتي:

$$GDP=-9353570.489+6.87GE$$

3.2.2.4.تحليل أثر الإنفاق الحكومِيّ في مُعدّل التّضخّم في سورية:

تنص **الفرضية الثالثة** على أَنّه لا يوجد أثر للإنفاق الحكومِيّ في مُعدّل التّضخّم في سورية.

ومن خلال الجدول الآتي سيتم عرض البيانات السنوية للإنفاق الحكومِيّ ومُعدّل التّضخّم في سورية، علماً أن تم الحصول على البيانات من المكتب المركزِيّ للإحصاء.

الجدول رقم (4-3-1) بيانات الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم خلال فترة الدراسة.

العام	الإنفاق الحكومي GE (بالملايين	معدل التضخم INF%
2013	1383000	173
2014	1390000	128
2015	1554000	216
2016	1980000	367
2017	2660000	451
2018	3187000	456
2019	3882000	531
2020	4000000	1251
2021	8500000	2858
2022	13325000	4742

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية.

أولاً: سيتم تقدير معادلة الانحدار وفق الصيغة الآتية:

$$INF=B_0+B_1GE+E$$

حيث أن:

INF: معدل التضخم.

GE: قيمة الإنفاق الحكومي.

E: حد الخطأ العشوائي.

وتم التحقق من شروط حد الخطأ العشوائي وهي:

1.المتوسط صفر.

2.التباين ثابت.

3.التوزيع الطبيعي.

4.لا يوجد ارتباط ذاتي.

ثانياً: تم إدخال بيانات الجدول رقم (4-3-1) في برنامج spss لنحصل على الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-3-2) التوزيع الطبيعي للبواقي

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Unstandardized Residual	.307	10	.008	.812	10	.021

a. Lilliefors Significance Correction

المصدر: مخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن:

البواقي لا تخضع للتوزيع الطبيعي حيث أن0.02%= Sig Shapiro-Wilk وهي أصغر من 5%.

ولحل مشكلة التوزيع الطبيعي تم استخدام الجذر التربيعي sqrt للمتغير وأصبح لدينا:

$$\mathbf{GE1}=\sqrt{GE} \qquad \mathbf{INF1}=\sqrt{INF}$$

الجدول رقم (4-3-3) بيانات الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم بعد الجذر التربيعي خلال فترة الدراسة.

العام	الإنفاق الحكومي GE1 (بالملايين)	معدل التضخم INF1%
2013	1176	13
2014	1179	11
2015	1247	15
2016	1407	19
2017	1631	21
2018	1785	21
2019	1970	23
2020	2000	35
2021	2915	53
2022	3650	69

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

الجدول رقم (4-3-4) التوزيع الطبيعي للبواقي

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Unstandardized Residual	.204	10	.200*	.917	10	.336

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

المصدر: مخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول السابق تبين أن مشكلة التوزيع الطبيعي قد تم حلها حيث أن33%= Sig Shapiro-Wilk وهي أكبر من 5%.

الجدول رقم (4-3-5) معامل الارتباط.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.984[a]	.969	.965	3.569	1.790

a. Predictors: (Constant), GE1

b. Dependent Variable: INF1

المصدر: مخرجات برنامج spss.

قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين R=98% وهو ارتباط قوي جداً، بينما قيمة معامل التحديد R square= 96% هذا يعني أن الإنفاق الحكومي يفسر 96% من التغيرات الحاصلة في معدل التضخم INF.

وأن إحصائية ديربن واتسن DW=1.790 والقيم الجدولية لها dl=0.879 ,du=1.320 وهي محققة المعادلة الآتية:

Du<Dw<4-Du

1.320< 1.570 < 4-1.320

إذاً لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي عند مستوى المعنوية 0.05.

الجدول رقم (4-3-6) توصيف البواقي

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	11.57	68.59	28.16	18.674	10
Residual	-6.831-	4.810	.000	3.364	10
Std. Predicted Value	-.889-	2.165	.000	1.000	10
Std. Residual	-1.914-	1.348	.000	.943	10

a. Dependent Variable: INF1

المصدر: مخرجات برنامج spss.

ومن خلال الجدول رقم (4-3-6) نجد أن المتوسط للبواقي Residual صفر.

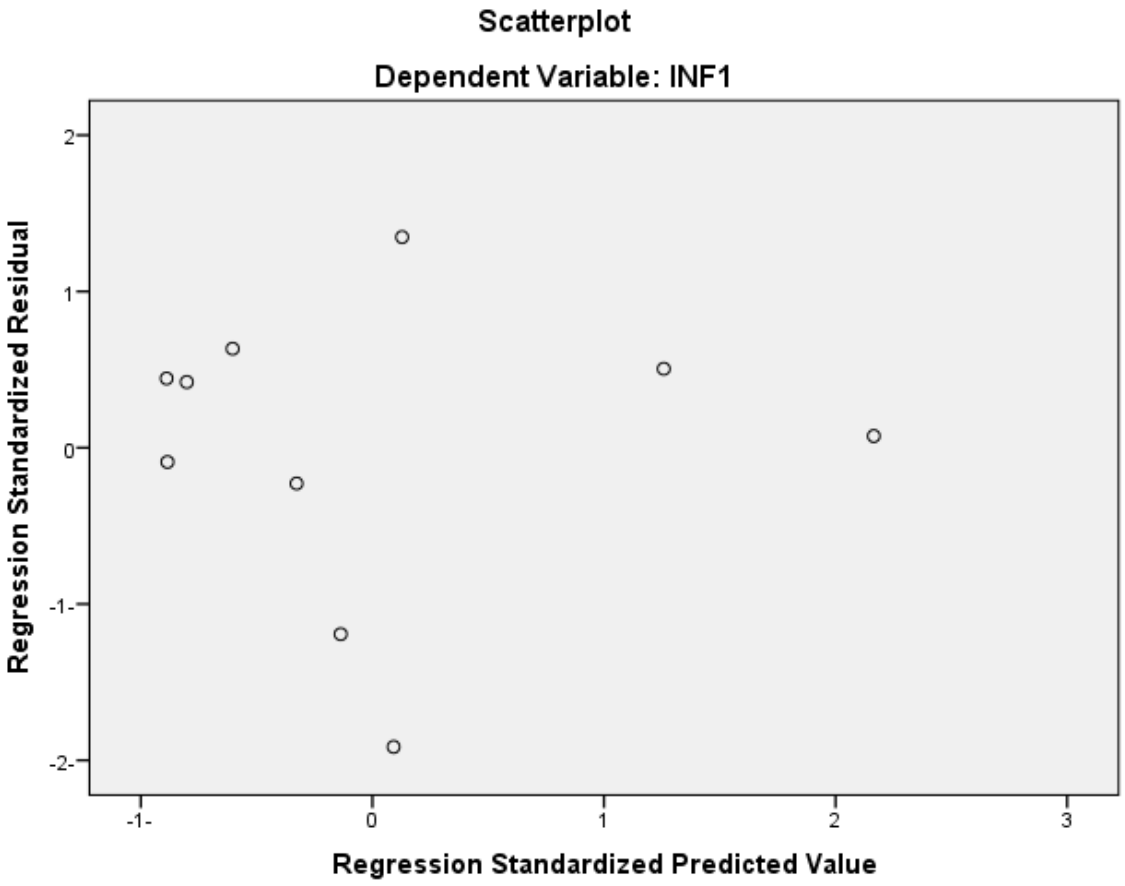

الشكل رقم (4-1-3) توصيف البواقي.

ومن خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن النقاط منتشرة بشكل عشوائي ويمكن القول أن التباين ثابت.

الجدول رقم (4-3-7) معامل الانحدار

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-15.534-	3.004		-5.172-	.001
	GE1	.023	.001	.984	15.699	.000

a. Dependent Variable: INF1

المصدر: مخرجات برنامج spss.

ومن خلال الجدول السابق يتبين أنه يوجد أثر للإنفاق الحكومي في معدل التضخم وذلك لأن sig= 0.000 وهي أصغر من 5%.

الجدول رقم (4-3-8) معادلة الانحدار كاملة

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3138.615	1	3138.615	246.468	.000[b]
	Residual	101.875	8	12.734		
	Total	3240.490	9			

a. Dependent Variable: INF1

b. Predictors: (Constant), GE1

المصدر: مخرجات برنامج spss.

ومن خلال الجدول رقم (4-3-8) يتبين أن معادلة الانحدار كاملة معنوية وذلك لأن sig=0.000 وهي أصغر من 5%.

ومما سبق سيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر للإنفاق الحكومي في معدل التضخم وذلك عندما تكون قيمة sig أصغر من 5% وهذا شرط محقق. وبما أن جميع شروط الخطأ العشوائي محققة يمكن كتابة معادلة الانحدار من الجدول رقم (4-3-7) على الشكل الآتي:

$$INF1 = -15.534 + 0.023GE1$$

النتائج:

في ضوء التحليل النظرِيّ والتطبيقِيّ لأبعاد العلاقة بين الإنفاق الحكومِيّ والمتغيرات الاقتصادِيّة الكلِيّة في سورية، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. من خلال دراسة تغيرات الإنفاق الحكومِيّ في سورية خلال الفترة (2013–2022) ، تبين أن الإنفاق الحكومِيّ كان مُرتفعاً ونسبة كبيرة منه نفقات جارية مقارنة بالنفقات الاستثمارِيّة بسبب تراجع الاستثمارات العامة وانخفاض الصادرات النفطية وتخريب المنشآت الصناعية العامة وزيادة النفقات العسكرِيّة.
2. وتبين أن مُعدّل البطالة في سورية كان مُتذبذباً حيث كان مرتفع في بداية الدراسة بسبب العقوبات الاقتصادِيّة التي كانت مفروضة في سورية وانخفاض الإنفاق الاستثمارِيّ، وبدأ بعد ذلك بالانخفاض بسبب هجرة اليد العاملة والنزوح واللجوء السياسي لكثير من الشباب نتيجة السياسات الأمنية.
3. يوجد أثر للإنفاق الحكومِيّ في مُعدّل البطالة في سورية حيث بلغ معامل الارتباط 69% وهو ارتباط متوسط نوعاً ما وبلغ معامل التحديد 48% أي أن الإنفاق الحكومِيّ يفسر 48% من التغيرات الحاصلة في مُعدّل البطالة، ومن خلال معادلة الانحدار الآتية:

$$UR= 40.181-1.711\ E-6GE$$

يلاحظ أن العلاقة بين الإنفاق الحكومِيّ ومُعدّل البطالة هي علاقة عكسِيّة.

4. أشارت نتائج تحليل الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ في سورية خلال فترة الدراسة إلى وجود ارتفاع ملحوظ خلال سنوات الدراسة، ويمكن تفسير ذلك بعودة بعض الأنشطة الاقتصادِيّة للعمل بعد السيطرة الأمنية من قبل النظام السابق في بعض المناطق ونظراً لارتفاع نسبة التضخم والذي سبب ارتفاع في الأسعار وانعكس ذلك بارتفاع الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ.
5. يوجد أثر للإنفاق الحكومي في الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ في سورية حيث بلغ معامل الارتباط 98% وهو ارتباط قوي وبلغ معامل التحديد 97% أي أن الإنفاق الحكومِيّ يفسر 97% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ، ومن خلال معادلة الانحدار الآتية:

$$GDP=-9353570.489+\ 6.87GE$$

يلاحظ أن العلاقة بين الإنفاق الحكومِيّ والناتج المحلِيّ الإجمالِيّ هي علاقة طردِيّة.

6. من خلال تحليل مُعدّل التّضخّم في سورية خلال الفترة المدروسة كان مرتفع ويعود سبب ذلك إلى الحرب التي شنها النظام البائد وتأثيرها على الاقتصاد حيث تراجعت المشاريع الاستثمارِيّة وارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكِيّ بالنسبة لليرة السورِيّة، وجائحة كورونا كان لها أثر سلبي على الاقتصاد العالمِيّ، وخروج الكثير من الآبار النفطِيّة واحتكار التجار للسلع وعدم استخدام السياسات الاقتصادِيّة المناسبة.
7. يوجد أثر للإنفاق الحكومِيّ في مُعدّل التّضخّم في سورية حيث بلغ معامل الارتباط R=98% وهو ارتباط قوي جداً، بينما قيمة معامل التحديد R square= 96% هذا يعني أن الإنفاق الحكومِيّ يفسر 96% من التغيرات الحاصلة في معدل التضخم INF، ومن خلال معادلة الانحدار الآتية:

$$INF1=-15.534+0.023GE1$$

يلاحظ أن العلاقة بين الإنفاق الحكومِيّ ومُعدّل التّضخّم هي علاقة طردية.

المُقترحات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في سياق هذا البحث، يمكن تقديم المقترحات الآتية:

1. ترشيد الإنفاق الحكومِيّ وتوجيهه نحو القطاعات المنتجة بما يساهم في زيادة مستوى النشاط الاقتصادِيّ وخفض مُعدّل البطالة ونسبة التّضخّم.
2. الإفصاح عن بيانات الإنفاق الحكومِيّ والناتج المحلِيّ الإجمالِيّ ومُعدّل البطالة والتّضخّم حتى العام الحالي وذلك بهدف القيام بالمزيد من الدراسات الحديثة والوصول إلى نتائج تساعد صانعي السياسات ومتخذي القرارات في اتخاذ قرارات سليمة مما يعكس ذلك في تحسين الوضع الاقتصادِيّ.
3. دراسة أثر الإنفاق الحكومِيّ في مُتغيرات اقتصادِيّة أخرى بهدف إمكانية التعرف أكثر على المتغيرات الاقتصادية التي يؤثر بها الإنفاق الحكومِيّ ودراسة أبعاد التأثير.
4. العمل على وضع سياسات اقتصادِيّة واجتماعِيّة مبنية على دراسة الوضع الاقتصادِيّ والاجتماعِيّ بهدف تخصيص الإنفاق الحكومِيّ بين الجاري والاستثمارِيّ بما يساهم في خفض مُعدّل البطالة ومُعدّل التّضخّم ورفع قيمة الناتج المحلِيّ الإجمالِيّ.

قائمة المصادر والمراجع:

- **المراجع العربية:**

أولاً: الكتب العلمية:

1. ابدجمان. مايكل، (1998) ، **الاقتصاد الكلي والنظرية السياسية**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
2. البطريق. يونس أحمد، (1985) ، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية.
3. بعلي. محمد الصغير، أبو العلا. يسرى، (2003) ، **المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر.
4. بوادقجي. عبد الرحيم، الحريري. محمد خالد، (2005) ، **الاقتصاد الكلي**، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سورية.
5. البياتي. طاهر فاضل، الشمري. خالد توفيق، (2009) ، **مدخل إلى علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن.
6. الجنابي. طاهر، **علم المالية العامة والتشريع المالي**، جامعة بغداد، كلية القانون، العراق.
7. الحبيب. فايز بن إبراهيم، (2022) ، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة السابعة، دار نشر والتوزيع العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية.
8. الحجار. بسام، رزق. عبد الله، (2010) ، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت.
9. حربي. محمد، عريقات. موسى، (2006) ، **مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان.
10. حسين. مصطفى حسين، (2006) ، **المالية العامة**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية.
11. حشيش. عادل أحمد، (2006) ، **أصول الموازنة العامة**، دار الجامعية الجديدة للنشر.
12. الحمش. منير، (2011) ، **الاقتصاد السوري في أربعين عاماً دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في سورية (1971-2010)** ، الطبعة الأولى، منتدى المعارف، بيروت، لبنان.
13. الحمود. إبراهيم، حلمي. خالد، (2002) ، **الوسيط في المالية العامة**، الطبعة الثانية، منشورات جامعة الكويت، الكويت.
14. الحوراني. أكرم، حساني. عبد الرزاق، (2017) ، **النقود والمصارف**، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سورية.

15. خلف. فليح حسن، (2007) ، **الاقتصاد الكلي**، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
16. داود. حسام، سلمان. مصطفى، الصعيدي. عماد، عقل. خضر، (2000) ، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
17. داود. حسام، وآخرون، (2005) ، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. الأردن.
18. دراز. حامد، (2000) ، **مبادئ المالية العامة**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية.
19. رزق. عادل، (2010) ، **إدارة الأزمات المالية العالمية (منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق)** ، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر.
20. زكي. رمزي، (1992) ، **عجز الموازنة العامة**، دار ابن سينا للنشر، القاهرة.
21. سلمان. مصطفى، وآخرون، (1997) ، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر.
22. سلمان. مصطفى، وآخرون، (2000) ، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
23. السيد. أسامة، (2007) ، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر.
24. شهاب. مجدي، (2004) ، **أصول الاقتصاد العام (المالية العامة)** ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
25. صديق. رمضان، **الوجيز في المالية العامة والتشريع الضريبي**،
26. الصوص. نداء، (2007) ، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ودار أجنادين للنشر والتوزيع، الأردن.
27. طاقة. محمد، العزاوي. هدى، (2007) ، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
28. عبد الباقي. إسماعيل إبراهيم، (2016) ، **إدارة البنوك التجارية**، المنهل للنشر.
29. عبد الحميد. عبد المطلب، **اقتصاديات المالية العامة**، جامعة 6أكتوبر، القاهرة.
30. عبد الرحمن يسري. أحمد، (2004) ، **النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
31. عبد الرحمن. إسماعيل، عريقات. حربي، (2004) ، **مفاهيم ونظم اقتصادية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
32. عبد الرحيم. نادر، (2022) ، **آفاق الاقتصاد المريض**، الطبعة الأولى، دار حروف منثورة للنشر والتوزيع.

33. عبد الهادي. سامر، وآخرون، (2013) ، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، الأردن.
34. عريقات. حربي، (2006) ، **مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
35. عطية. عبد القادر، مقلد. رمضان، (2005) ، **النظرية الاقتصادية الكلية**، قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر.
36. علي. علي سعيد، (2021) ، **طريقك إلى العمل بالقطاع المصرفي**، ببلومانيا للنشر والتوزيع، مصر.
37. عناية. غازي حسين، (2000) ، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الأسكندرية، مصر.
38. العيسى. نزار سعد الدين، قطف. إبراهيم سليمان، (2006) ، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.
39. العيسى. نزار، قطف. إبراهيم، (2006) ، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
40. فرهود. محمد سعيد، (1982) ، **مبادئ المالية العامة**، منشورات جامعة حلب، سورية.
41. القيسي. أعاد، (2015) ، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، الطبعة التاسعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
42. كنعان. علي، (2009) ، **الاقتصاد المالي**، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.
43. لحسن. دردوري، الأخضر. لقيطي، (2018) ، **أساسيات المالية العامة**، دار حميثرا للنشر والترجمة.
44. ليثي. محمد، وآخرون، (1997) ، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر.
45. محرزي. محمد عباس، (2011) ، **اقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية.
46. مراد. محمد، **مالية الدولة**، جامعة عين الشمس، كلية الحقوق.
47. مصطفى. أحمد فريد، محمد السيد حسن. سهير، (2000) ، **السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
48. ملوخية. أحمد فوزي، (2005) ، **الاقتصاد الجزئي**، مكتبة بستان المعرفة، الطبعة الأولى، جامعة الإسكندرية، مصر.

49. ناشذ. سوزي، (2006) ، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية.
50. الهيتي. نوزاد عبد الرحمن، الخشالي. منجد عبد اللطيف، (2005) ، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة التاسعة، دار المناهج، عمان، الأردن.
51. الوادي. محمود حسين، العيساوي. كاظم جاسم، (2007) ، **الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
52. الوادي. محمود، (2007) ، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
53. الوادي. محمود، خريس. إبراهيم، الحواري. نضال، العتيبي. ضرار، (2007) ،**الأساس في علم الاقتصاد**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
54. الوزني. خالد، (2006) ، **الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
55. الوزني. خالد، الرفاعي. أحمد، (2007) ، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيقية**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ثانياً: الرسائل والاطروحات:

1. بلقماسي. المعتصم بالله، (2021)، **دور السياسة المالية في استهداف التضخم –دراسة حالة الجزائر 1990–2019**، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.
2. بن بوبكر. رضوان، (2017) ، **أزمة البطالة في ولاية ورقلة 2004–2016 (حالة وكالة التشغيل الولائية بورقلة)** ، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
3. بن جيمة. عمر، (2001) ، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة**، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر.
4. بن سليمان. يحيى،(2019) ، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا (دراسة تحليلية قياسية 1980–2014)** ، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر.

5. بن عزة. محمد، (2010) ، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف،** رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.
6. بن علاق. إسماعيل، (2015) ، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة 2000-2014،** رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر.
7. بن وليد. فاطمة، شريف. شريفة، (2019) ، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1971-2016)** ، رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية-أدرار،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر.
8. بودخدخ كريم، (2010) ، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009،** رسالة ماجستير، جامعة دالي إبراهيم، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.
9. بوشليط. أميرة، (2020) ، **أثر الإنفاق العام على التنمية البشرية في الجزائر للفترة (2001-2014)** ،اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.
10. حدادي. عبد اللطيف، (2017) ، **دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 2000-2014،** جامعة جيلالي اليابس، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.
11. حسب الله. عمر آدم بابكر، (2015) ، **العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي في السودان (1980-2011)** ، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان.
12. حسين الوائلي. خضير عباس، (2012) ، **أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980- 2011)** ، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، العراق.
13. دللول. محمد إياد، (2014) ، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في سورية للفترة 2010/2000،** أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.
14. سليمان. فرات. (2015)، **سياسة الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في سورية،** رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.

15. شاكر. محمود، (1989) ، **آثار النفقات العامة في التنمية الاقتصادية في العراق،** اطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، كلية العلوم الاقتصادية، مصر.

16. الصديق. سقاي محمد، (2018) ، **محددات البطالة في الجزائر: دراسة قياسية،** رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر.

17. العاقل. فتحية، سعداوي. خاليدة، (2019) ، **أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر –دراسة قياسية خلال فترة (1994–2017)** ، رسالة ماجستير، جامعة يحي فارس بالمدية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

18. عبد الفراج. آمال عبد الفتاح، (2009) ، **العلاقة بين النمو في معدل الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاجتماعية 1992–2002،** رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم.

19. عبد الله. مصطفى أحمد قمر الدين، (2021) ، **أثر الإنفاق العام على عوامل الاستقرار الاقتصادي في السودان،** اطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان.

20. علي حسن. إسلام، (2016) ، **محددات البطالة في السودان خلال الفترة (1990–2014) باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ،** رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا الدراسات التجارية، السودان.

21. العلي. محمد، (2015) ، **أثر تغيير الإنفاق العام في معدل البطالة في سورية دراسة تحليلية (2000–2012)** ، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية .

22. عمار. نجاح، (2018) ، **البطالة لدى خريجي الجامعة: أسبابها وآثارها الاجتماعية والاقتصادية،** رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي 45–قالمة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر.

23. محمد. شرف الدين، (2017) ، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا،** رسالة ماجستير، جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد، ليبيا.

24. محمد. مصطفى شمرة،(2022) ، **أهمية إصلاح النظام الموازني في ترشيد الإنفاق العام للجزائر،** اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر.

25. محمد. معتز آدم عبد الرحيم، (2018) ، **تقييم أثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة 1997-2016م**، أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان.

26. محمجي. فرح جهاد، (2024) ، **تحليل متغيرات السياسة النقدية وقياس أثرها في المؤشر العام لأسعار الأسهم في سوق دمشق للأوراق المالية**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة جماة، كلية الاقتصاد، سورية.

27. مصطفى. ياسين، (2020) ، **أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)** ، أطروحة دكتوراه، جامعة أكلي محند أولحاج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

28. مقراني. حميد، (2015) ، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)** ، رسالة ماجستير، جامعة امحمد بوفرة- بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر.

29. منصور. شريفة، (2016) ، **السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)** ، رسالة ماجستير، جامعة وهران 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر.

30. منصور. فاتن، (2014) ، **البطالة وأثرها على التنمية الاجتماعية(دراسة ميدانية لمحافظة اللاذقية)** ، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سورية.

31. والي. رنا، (2021) ، **أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في عوائد أسهم شركات التأمين الخاصة في سورية**، رسالة ماجستير، جامعة حماة، كلية الاقتصاد، سورية.

32. شيخ السوق. ريما حيدر، (2022) ، **أثر متغيرات الاقتصاد الكلي في هيكل رأس مال الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**، أطروحة دكتوراه، جامعة حماة، كلية الاقتصاد، سورية.

33. دللول. محمد إياد، (2014) ، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في سورية للفترة 2010/2000**، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.

34. الخطيب. لينة موفق، (2024) ، **أثر متغيرات الاقتصاد الكلي في الميزان التجاري في سورية**، رسالة ماجستير، جامعة حماة، كلية الاقتصاد، سورية.

35. جرادي. ستي، ميموني. نادية، (2021) **أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2019- 1970)** ، رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر.

36. مقراني. حميد، (2015) ، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (2012 -1988)** ، رسالة ماجستير، جامعة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر.

ثالثاً: الأبحاث العلمية المنشورة.

1. **(الاسكوا) ضمن برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سورية (2016)** ، الاطار الاستراتيجي لبدائل السياسات سورية ما بعد الأزمة.
2. تركية. بهاء الدين، (2014)، "**البطالة في الوطن العربي تحديد المشكلة والآثار وآليات الإنتاج والحل**"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (36) ، العدد (4) ، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سورية، 26-11:p.
3. تركية. بهاء الدين،(2014) ، **البطالة في الوطن العربي تحديد المشكلة والآثار وآليات الإنتاج**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (36) ، العدد (4) ،سورية.
4. الجبوري. حسام الدين طه محسن، الرملي. عبد الله محمد رشيد، (2021) ، "**قياس وتحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2018)**" ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية والمحاسبية، المجلد 3، العدد 2، العراق.
5. الحباشنة. فضل المولى معيوف، (2017) ، "**الإنفاق الحكومي وأثره في الحد من البطالة في الأردن في الفترة 1990م-2015م**، " المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة مؤتة، الأردن.
6. حدادي. محمد لمين، (2021) ، "**العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019**"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 01، الجزائر.
7. حساني. عبد الرزاق، (2013) ، "**السياسة المالية في ظل الأزمة الراهنة في سورية**" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الثالث، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.

8. درويش. هنادي سليمان، (2019) ، **"أثر الحوكمة على الإنفاق العام في سورية خلال المدة (1996– 2017)** ، مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (3) العدد (7) ، جامعة طرطوس , كلية الاقتصاد، سورية.

9. ديوب. أكرم حازم، (2016) ، **"العوامل المؤثرة على البطالة في سورية خلال الفترة 2001–2011"**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية– سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (38)، العدد (5) ، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سورية

10. ديوب. أكرم، شريقي. مدى، عكروش. محمد،(2016) ، **العوامل المؤثرة على البطالة في سورية خلال الفترة 2001–2011**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (5) ،سورية، p173-190.

11. ديوب. محمد معن، (2017) ، **"أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في سورية دراسة قياسية للفترة (1990–2010)"** ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية– سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (39) ، العدد (4) ، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سورية.

12. رحيمي. عيسى، قرقاد. عادل، العايب. نصر الدين،(2018) ، **" ظاهرة البطالة: مفهومها, أسبابها وآثارها"**، مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، عدد: 00، p:142-151.

13. سعيد. إبراهيم أحمد، (2016) ، **"واقع البطالة في سورية (آثارها واستراتيجية حلها)"**, مجلة جامعة دمشق، المجلد 32، العدد الأول، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية، p:173–194.

14. سلامة. مجدي،(2018) ، **المشكلات المتسببه في انتشار ظاهرة البطالة بين الخريجين في محافظة نابلس بالضفة الغربية من وجهة نظرهم**، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، المجلد الثامن، العدد الرابع، سورية، p:264–288.

15. شطي.وليد، المطيري. متعب، (2022) ،**"أثر النمو الاقتصادي على البطالة في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية خلال الفترة م1999–2020م)"** ، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد ثمانية وأربعون، p: 829–858.

16. شنبيش. محمد رمضان، (2013) ، **"دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي"**، المجلة العلمية، المجلد الأول، العدد 15، ليبيا.

17. الشيخ حسين. صطوف، (2007) ، **البطالة في سورية** ، دمشق، سورية، المكتب المركزي للإحصاء.

18. صالح. حميد علي، نايف. عبد القادر، (2020) ، **"قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظاهرة البطالة في العراق للمدة 2003-2018"**، مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS) ، المجلد 15، العدد50، العراق، 61-53 :p.

19. طويل. دانيا، (2024) ، **" دراسة تحليلية قياسية لتأثير نمو الإنفاق العام الحكومي على معدل البطالة في سورية خلال الأعوام (1990-2020)"** ، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (46) ، العدد (1) ، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سورية، p:163-182.

20. محظوظ. ولد، مصطف. ولد، (2023) ، **" أثر الإنفاق العمومي (الجاري والرأسمالي) على التضخم في موريتانيا خلال الفترة: 1987- 2020"**، مجلة الاستراتيجية والتنمية, المجلد 13، العدد 01، جامعة نواكشوط، موريتانيا، 33-10:p.

21. محمد. إيمان عبد السلام، (2018) ، ***"أثر الإنفاق العام في نمو الناتج المحلي الإجمالي (دراسة حالة الجمهورية العربية السورية)"*** ، بحث مقدم لنيل درجة الإجازة في الاقتصاد، جامعة بلاد الشام للعلوم الشرعية، قسم الاقتصاد الإسلامي، سورية.

22. محمد. إيمان، (2018) ، **أثر الإنفاق العام في نمو الناتج المحلي الإجمالي "دراسة حالة الجمهورية العربية السورية"** بحث مقدم لنيل الإجازة في الاقتصاد، جامعة بلاد الشام، كلية الشريعة والقانون، سورية.

23. مراح. ياسين، هاني.محمد،(2018) ، **حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر**. مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية. المجلد السابع، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر.

24. مصرف سورية المركزي، **تقارير التضخم الدورية** لأعوام الدراسة.

25. معلا. علا، (2012) ، **" تقدير أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في سورية باستخدام النمذجة الرياضية"**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (34) ، العدد (2) ، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سورية، p:203-219.

26. المللي. قمر، (2020)" **دراسة العلاقة السببية الطويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام في سورية للفترة (1990-2018)**" ، مجلة جامعة حماة، المجلد (4) ، العدد (6) ، جامعة حماة، كلية الاقتصاد، سورية، p:39-53.

27. المومني. سامرة،(2020) ، **دور جامعة اليرموك في الحد من ظاهرة البطالة من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا**، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد (1) ، العدد (1) ، p: 152-175.

28. ناصر. عبير، (2019) ، **دور أدوات السياسة المالية لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة على وفق شروط صندوق النقد الدولي**، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية (JAFS) المجلد 14، العدد 48، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، العراق، p:1-13.

29. النعيمي. سعد أحمد عبد الرحمن، (2018) ، "**مقارنة بين الطرائق الإحصائية المستعملة للتنبؤ بحجم الناتج المحلي الإجمالي العراقي للقطاعين (العام والخاص) للفترة (2016-2025)**" ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية, المجلد 24، العدد 107، العراق، p:591-613.

- **المراجع الأجنبية:**

أولاً: الكتب:

1. Blanchard. O, (2017), **Macroeconomics,** 7 edition, united states of America: pearson education.

2. Cooper.R, (2012), **Theory and Applications of Macroeconomics**, (v.1.0), Creative Commons by -nc-sa 3.0.

3. David. A, (2008), **Macroeconomic Theory and Policy.** 2nd Edition, Simon Fraser University.

4. Frisch,H, (1984), **Theories of inflation**, Cambridge university.

5. Jochumzen,P,(2010), **Essentials of Macroeconomic**, London Business School.

6. Mankiw, G, (2010), **Macroeconomics**, seven edition, Harvard University.

7. Mankiw, N.G, (2004), **macroeconomic,** New York, first printing.

ثانياً: الدوريات، والمجلات العلمية المحكمة:

1. Amer,w .Mhalla,R, (2023**), Determining the Impact of Government Spending on Unemployment Levels in Syria During the Period 1990-2011 (An Econometric Study**), Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series, Vol. (45) No. (5) 2023, Syria.

2. Fouladi.M, (2010), **"The Impact of Government Expenditure on GDP, Employment and Private Investment a CGE Model Approach"**,Iranian Economic Review, Vol.15, No.27, Fall 2010.

3.Geoffrey.M, (1996), **The Impact of Inflation on Capital Budgeting and Working Capital**, Journal of finance and Decisions, Vol 9, No 1.

4. I. Eugene.(2016). **The contribution of government expenditure on economic growth of Nigeria disaggregated approach.** International journal of economics& management sciences , 5:5.

5. Loungani,P.,(2001) Swagel, P**., sources of inflation in developing countries, IMF** , working paper, No 1/198.

6. M. Parkin,(2013), **Macroeconomics**, 10 éme édition, Pearson education, USA.

7. Nailufar. F, Ichsac. I, (2024), **" THE EFFECT OF GOVERNMENT SPENDING, DOMESTIC INVESTMENT AND FOREIGN DEBT ON GROSS DOMESTIC PRODUCT IN INDONESIA"**, Journal Of Maliksussaleh Public Economics, Volume 06 Nomor 01 April 2023.

8.Office national des statistique l,emploi et le chomage , donnes statistique,(1995), N 226, editions ONS , algerie.

9.Ogulcan sengul.z, (2020), **Drivers of Inflation in Developing Countries,** a thesis submitted to the graduate school of social sciences of middle east technical university.

10. Oner, C, (2010),**what is inflation?,** finance& Development, March 2010.

11. Robert, j.Barro. (1998), **Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth**, journal of political economy.

12. Selase,Elvis,(2019**)," Impact of Disaggregated Public Expenditure on Unemployment Rate of Selected African Countries: A Panel Dynamic AnalysisApproach",**American International Journal of Humanities, Arts and Social Sciences, Vol. 1, No. 2; 2019 Published by American Center of Science and Education, USA.

13. Shadi saraireh, (2020), **"THE IMPACT OF GOVERNMENT EXPENDITURES ON UNEMPLOYMENT: A CASE STUDY OF JORDAN"**, Asian Journal of Economic Modelling, Vol. 8, No. 3.

14. Saad.W , Kalakech.K, (2009), **" The Nature of Government Expenditure and its Impact on Sus-Tainable Economic Growth",** Middle Eastern Finance and Economics - Issue 4 ,2009.

15. V. Sharlotte, (2019), **Inflation, economic growth and government expenditure nexus is south Africa.** Master research, faculty of management and law at the university of Limpopo, Limpopo.

- **المواقع الالكترونية:**

1. https://www.arabictrader.com/ar/learn/forex-school
2. Structural Inflation, Final dictionary. http://financial dictionary.
3. Therfreedictionary.com/ structural inflation.
4. https://www.researchgate.net
5. الوكالة العربية السورية للأنباء https://sana.sy.
6. http://cbssyr.sy. المكتب المركزي للإحصاء

7."(2012-2005) كيكي محمد هاني, "عجز الموازنة العامة في سورية خلال الفترة

8. https;//pministry.gov.sy

https://cb.gov.sy.

9. https://cb.gov.sy.مصرف سورية المركزي, **تقارير التضخم الدورية** لأعوام الدراسة .

Abstract

This research aims to examine the impact of government spending on macroeconomic variables in Syria (unemployment rate, gross domestic product, inflation rate) over the period (2013-2022).

To study the research problem, a descriptive approach was used. Data was collected through the official website of the Central Bureau of Statistics in Syria during the study period. The data was analyzed using statistical methods (simple linear regression) using SPSS. The study reached a set of results, the most important of which are:

Government spending in Syria during the study period was high, with a large proportion of it being current expenditures compared to investment expenditures due to the decline in public investment, the decline in oil exports, the destruction of public industrial facilities, and the increase in military expenditures. The unemployment rate in Syria was fluctuating, as it was high at the beginning of the study due to the economic sanctions imposed on Syria and the decline in investment spending. It then began to decline due to labor migration, displacement, and the political asylum of many young people as a result of security policies. Government spending also has an impact on the unemployment rate in Syria, explaining 48% of the changes in the unemployment rate, and the relationship between the two is inverse. The results of the analysis of GDP in Syria during the study period indicated a significant increase over the years. This can be explained by the return of some economic activities to activity after the former regime imposed security control in some areas, and by the high rate of inflation, which caused a rise in prices, reflected in an increase in GDP. Government spending also has an impact on GDP in Syria, explaining 97% of the changes in GDP, and the relationship between the two is directly proportional. An analysis of the inflation rate in Syria during the period studied revealed that it was high. This was due to the war waged by the former regime and its impact on the economy, as investment projects declined, the exchange rate of the US dollar rose against the Syrian pound, the COVID-19 pandemic had a negative impact on the global economy, the disappearance of many oil wells, traders' monopolization of goods, and the failure to implement appropriate economic policies. The results indicated that government spending has an impact on the inflation rate in Syria, explaining 96% of the changes in the inflation rate (INF), and that the relationship between the two is directly proportional.

Keywords: government spending, macroeconomic variables, unemployment rate, gross domestic product, inflation rate.

Syrian Arab Republic

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Hama University

Faculty of Economics

Department of Finance and Banking

The Impact of Government Expenditure on Macroeconomic Variables in Syria

A thesis Prepared in Partial Fulfillment of the Requirements for the Master's Degree in Economics- Department of Finance and Banking- Specialization in Finance and Banking

Prepared by the student

Rawida Zaki Al-Dandashi

Supervised by

Professor Dr. Muhammad Jamal Taqtaq

Professor in the Department of Economics

Faculty of Economics, Hama University

AD 2025-1447 AH